الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

العـــنوان :

التحول الديمقراطي في الأردن

- دراسة تقييمية -

مذكرة مكملة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

من إعداد الطالب :

رتيمة اسماعيل

اشراف الأستاذ :

غريب بلال

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
غريب بلا	استاذ مساعد أ	مشرفا

السنة الجامعية : 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا يليق بمقامه وعظيم سلطانه وصلي اللهم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين .

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا والقائل في محكم تنزيله

{{ لئن شكرتم لأزيدنكم }} (الآية 07 – سورة إبراهيم)

ونتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

كما نتقدم بالشكر الجزيل الخالص إلى الأستاذ المشرف والموجه : "بلال غريب"

الذي سهل لنا طريق العمل ، وبين لنا الخطأ ووجهنا إلى الصواب فألف شكر وتقدير له

على كل شيء قدمه لنا من أجل انجاز هذا العمل المتواضع ,

رتيمة اسماعيل

مقدمة

مقدمـــــــــــــــــــــة:

شهد العالم منذ نهاية الحرب الباردة تغيرات جذرية مست النظام الدولي العالمي في مختلف الميادين والأردن كغيرها من دول العالم هي الأخرى واكبت هذه التغيـرات حيث منذ عام 1989 عرف الاردن منعرجا حاسما في مساره التاريخي ،وتحولا كليا في شتي المجالات بداية من الجانب السياسي ،ثم الاقتصادي، والاجتماعي وذلـك من خلال إصلاح النظام السياسي كالفصل بين السلطات ،فتح المجال أمـام تـأسيس الاحزاب السياسية بالإضافة الى إصلاح المنظومة القانونية وإرساء حقوق الانسان ، من خلال منظمات المجتمع المدني وطلق العنان للراي العام من خلال حرية الصحافة ولإعلام وكلها إصلاحات ساهمت في تغير النظام القائم وتخطي العراقيل التي واجهت البلاد أيام الملكية المطلقة.

هذا ما سنحاول معالجته من خلال دراستنا لموضوع التحول الديمقراطي في الأردن دراسة تقيمية.

أهمية الموضوع

تكمن اهمية الموضوع في كونه يتناول موضوع مهما فـي تاريخ الأردن الا وهو التحــول الديمقراطي في الاردن دراسة تقيميــة، اذ يعتبر النقطة الفاصلة بين نمط النظام الملكي المطلق وبين النظام القائم من خلال مختلف الاليات التي سطرها النظام السياسي ومبادرته لتحول من نظــام تسلطـــي الى نظام ديمقراطــي اكثــر انفتاحـا علــى مختلف شرائــح المجتمع.

اسباب اختيار الموضوع

هناك عدة اسباب دفعتنا لاختيار الموضوع

اسباب موضوعية

في ظل الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية في سيرها نحو ارساء مبدا الديمقراطية عن طريق احداث ثورة مست كل الجوانب داخل البلاد لهذا نهدف في هذه الدراسة على التركيز

على الجانب السياسي من اجل معرفة جل الاصلاحات القانونية والدستورية وواقع الدولة بعد التحول الديمقراطي

02-<u>اسباب ذاتية</u>

في أي بحث علمي يجب ان يكون هناك سبب ذاتي يدفع الباحث لاختيار الموضوع وهذا دفعني لأخيار هذا الموضوع من اجل توسيع معارفي حول التحول الديمقراطي في الاردن والاطلاع على اهم التعديلات التي طرأت على النظام بعد فتح التعددية السياسية عام 1989

أهداف الدراسة :

الأهداف العلمية :

- التعرف على واقع التحولات الديمقراطية في الأردن
- محاولة ازالة الغموض على مفهوم التحول الديمقراطي

الاهداف العملية :

- تشخيص واقع التحول الديمقراطي في الشأن السياسي من أجل المساهمة في ايجاد حلول تساعد على تحسينها .

الدراسات السابقة

الدراسة الاولى تناول فيها الدكتور مصطفى بلعور تحت عنوانً التحول الديمقراطي فى النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988-2008)

قام الباحث بدراسة وتحليل عملية التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية لتعرف على اليات التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية والقوى الفاعلة واتجاهات هذا التحول

- دراسةً صامويل هنغتون بعنوانً الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين الذي صدر عام 1991 وقد اشار الى عمليات او موجات التحول الديمقراطي التي

عرفها العالم منذ القرنين الماضيين الى بدايات التحول الذي شهدته دول شرق اوربا واسبانيا والبرتغال في ما اسماه الموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي

- دراسة الدعجة تحت عنوان التحول الديمقراطي في الاردن 1989-1997 الذى صدر عام 2005 حيث استهدفت الدراسة تجربة التحول الديمقراطي في الاردن والعمل على ملامسة العوامل الداخلية والخارجية التي حفزت الاردن اتخاذ مثل هذا القرار في ظل نظام ملكي له صلاحيات واسعة.

الإشكالية :

عرف النظام الأردني موجة التحول الديمقراطي والتي تسببت فيها عدة عوامل تهدف الى إصلاح هيكلة النظام من اجل تحقيق مطالب الشعب وذلك عن طريق اجراء تعديلات دستورية من هذا المنطلق يمكن طرح الاشكالية التالية:

الى أي مدى ساهمت التحولات السياسية في ارساء معالم الديمقراطية في الاردن؟

حدود الإشكالية:

لقد حددنا في هذه الدراسة اطار زماني ممتد من 1989-2016 والسبب في ذلك ان بداية الحراك الشعبي كان سنة 1989 والسبب الاخر من اجل حصر الدراسة في مجال يمكن فيه طرح اشكالية وتساؤلات فرعية نجيب عليها

02. المجال المكاني: حددنا المجال المكاني بالدولة الاردنية باعتبارهن احد الدول التي مسها عملية التحول الديمقراطي

التساؤلات الفرعية:

- ما هو التحول الديمقراطي؟
- ماهي ابرز النظريات المفسرة لعملية التحول الديمقراطي؟
- ماهي ابر العوامل التي ادت الى التحول الديمقراطي في الاردن؟

- ما هي مؤشرات التحول الديمقراطي في الاردن؟
- **فرضيات الدراسة** تحاول هذه الدراسة معالجة الاشكالية المطروحة من خلال اختيار الفرضيات التالية:

-إن الإصلاحات التي إعتمدت عليها الاردن كانت كافية لنقلها نحو المناخ الديمقراطي.

- إن الأليات التي اعتمدت عليها الاردن لم تكن كافية لنقلها نحو مناخ الديمقراطي.

الاطار المنهجي:

باعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة للمشكلة تتضمن قواعد وخطوات للإجابة عن الاسئلة البحث واختيار فرضيات للإجابة عن الاسئلة البحث واختيار فرضيات من اجل الوصول الى اكتشاف الحقيقة والوقوف الى نتائج دقيقة تم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: يستخدم هذا المنهج لدراسة ظواهر وجدت فيما سبق او يستخدم في دراسة ظاهرة لها علاقة بالماضي لمحاولة دراسة موضوع التحول السياسي في الاردن لا بد للرجوع الى بدايات النظام السياسي وتتبع الظروف التي نشأ فيها

منهج الاحصائي: يستخدم هذا المنهج فى تحليل المعلومات التي تكون على شكل ارقام وبيانات استخدمنا هذا المنهج من اجل عرض نتائج الانتخابات وتنظيمها وتبويبها وتحليلها.

المنهج الوصفي التحليلي: وهذا المنهج في الدراسات السياسية يقوم على الدراسة المعمقة للكيان السياسي وذلك بالتركيز على الادوار والفاعلين او التركيز على العمليات وموضوعنا يركز على التعمق دراسة النظام السياسي الاردني من خلال الاصلاحات السياسية وذلك بالبحث على الظروف والعوامل التي ساهمت في تبني هذا النوع من الاصلاحات ومعرفة خصائصها وسماتها وكذا نتائجها

المقترب القانوني: من حيث دراسة الدستور الاردني والاصلاحات التي اجريت عليه.

المقترب المؤسسي: دراسة المؤسسات التي لها دور فعال في احداث عملية التحول الديمقراطي

الاقتراب النسقي: ونظرا لطبيعة الموضوع فقد تم الاستعانة بالاقتراب انسقي من اجل فهم وتوضيح علاقة النظام السياسي بمحيطه وتفسير عملية الانتقال من نظام تسلطي الى نظام ديمقراطي يعتمد على التعددية السياسية للتكيف مع المتغيرات ومتطلبات البيئة الدولية وكذا تفسير تفاعلها مع المجتمع.

صعوبات الدراسة :

بالرغم من وجود العديد من الكتابات ت والابحاث في مجال التحول الديمقراطي في الاردن الا ان هذا الموضوع بحاجة الى قدر كبير من التعمق في الظاهرة مما يبدو انني اقتحم مجالا جديد مع انني سأبدأ مما انتهى اليــه الاخـرون كما ان قلة المراجع التي تناولت المستجدات الراهنة خلقت صعوبات في دراسة هذا الجانب .

التصميم الهيكلي للدراسة :

انطلاقا من محاولة الاجابة على الاشكالية المطروحة حاولنا تقسيم الدراسة الى الفصول الرئيسية و هي :

تناولنا في الفصل الاول الاطار النظري و المفاهيمي للدراسة اين تطرقنا الى مفهوم التحول الديمقراطي من خلال التركيز على التحول الديمقراطي و التعاريف ذات الصلة ، وعوامل التحول الديمقراطي وعوامل ومراحل التحول الديمقراطي كما تم التطرق الى المقاربات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي .

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة التحول الديمقراطي من خلال دراسة عوامل التحول الديمقراطي ومؤشرات التحول الديمقراطي ثم تطرقنا الى عوائق وصعوبات التي تعترض الأردن.

أما الفصل الثالث فتطرقنا الى تقييم مسار التحول الديمقراطي في الاردن من خلال التطرق الى مواطن القوة والضعف في مسار التحول الديمقراطي في الاردن ، وأهم التحديات الداخلية والخارجية ثم التطرق الى الاليات المتاحة للتحول الديمقراطي.

الفصل الأول

الإطار النظري ولمفاهيمي للدراسة

تمهيد الفصل الأول :

يجمع الكثير علي أن الديمقراطية هي عملية تحول تدريجي مستمر ومتواصل وليست مفهوم مجرد وجاهز ، لا يحتاج في تطبيق الى زمان أومكان ،كل ما في الأمر أن هناك ديمقراطية نموذجية مثالية فالديمقراطية كثورة سياسية وفكرية واجتماعية لم تأتي اعتباطا بل عرفت نضالات مستميتة خلال قرون خلت اعترضتها عوائق جمة ،كما أنها ليست مجرد انعكاس فقهي لعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة فقط وانما هي بدورها تخلق الظروف المواتية لمناخ سوسيولوجي متطور ومتجدد ،في سياق تاريخي متميز ايضا، وبذلك تترسخ كممارسة حضارية لدى التشكيلات الاجتماعية كافة عبر المؤسسات كلها ،وتأخذ لها مواصفات مميزة من بلد لأخر ومن حقبة تاريخية لأخرى. ويعد التحول الديمقراطي من المفاهيم الحديثة التي لقبت اهتماما كبيرا من طرف الباحثين لتحديد طبيعة هذا التحول عوامله، مراحله، وأثاره ونتائجه ،وقد شهدت المنطقة العربية ومن بينها الاردن اصلاحات جذرية في مختلف المجالات وهذا ما سنتعرض له من خلال الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري للتحول الديمقراطي

المبحث الاول:مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الاول:تعريف التحول السياسي والديمقراطي والتعاريف ذات الصلة

المطلب الثاني:مراحل التحول الديمقراطي

المطلب الثالث:أنماط التحول الديمقراطي

المبحث الثاني:عوامل التحول الديمقراطي

المطلب الاول: العوامل الداخلية

المطلب الثاني:العوامل الخارجية

المبحث الثالث:المقاربات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

المطلب الأول :تعريف التحول الديمقراطي

يعتبر التحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية يختلف عن المفهوم الديمقراطي التقليدية الذي ارتبط سابقا بعمليات تحديث وتنمية المجتمعات المختلفة كشرط لإرساء نظام ديمقراطي فيها، حيث تؤكد الادبيات المعاصرة أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن تتابعا زمنيا للمراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أولا ثم اجتياز المرحلة الأنتقالية ثانيا، فالتوصل الى مرحلة الرسوخ. ومن هنا سنحاول تناول أهم التعاريف التحول الديمقراطي"Democratic Transiton "

أولا–التعريف اللغوي للتحول الديمقراطي:

معنى التحول: كلمة التحول لغة :تعبر عن تغير نوعي في الشئ،أو إنتقاله من حالة إلي أخري وكلمة التحول تقابلها بالغة الإنجليزية كلمة "Transtion ":وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة ،أو من مكان معين إلي حالة أو مرحلة أو مكان أخر"،

فالنظام السياسي الذي شهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطـي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي.**(1)**

[1] اسامة معقافي، "النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي(دراسة حالة تونس)(1987–1989)" ، **رسالة ماجيستير**(جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، السنة الجامعية 2004 ، ص32.

.ثانيا- التعريف الاصطلاحي للتحول الديمقراطي

1-فى الفــكر الـــــغربي

أختلف الباحثون في تحديد مفهوم التحول الديمقراطي

عرف العالم السياسي الأمريكي **فيليب شميتر** "F.shumpter " التحول الديمقراطي على أنه:" عملية تطبيق القواعد الديمقراطية ،سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل، أو أمتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل ، إذن هي عمليات وإجراءات للتحول من نظام غير ديمقراطي ،إلي نظام ديمقراطي" **(1)**

ويعرف هابوتبل هاثيبجتون SamuchHunbingtonالتحول الديمقراطي على أنه " عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة ،تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو إعدائها للديمقراطية .....وهو مسلسل تطوري يتم فيه لمرور من نظام سياسي مغلق ،لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة ،إلى نظام سياسي مفتوح"**(2)**.

وقد عرف هنغتون التحول الديمقراطي بأنه : محاولة تبني النهج الديمقراطي في الحكم والذي يتضمن تبني لأنتخابات الحرة ،والتداول علي السلطة بين الأحزاب السياسية في ظل تكافؤ فرص بين الأحزاب السياسية، وحرية الأختيار بالنسبة للناخبين ومؤسسات سياسية مستقرة ترعي هذا التحول.

كما يري صامويل هنجتون أن موجة التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة من حركات الأنتقال من النظام غير الديمقراطي، إلي النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية معينة محددة وتفوق في عددها حركات الأنتقال في الأتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمية، وقد اطلق علي

1أحمد منيسي،**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة 2004 ، ص295 .

[2] فاطمة بدروني ،"التحول الديمقراطي والهندسة الانتخابية في المجتمعات متعددة ثنائيات" ، **مجلة :دفاتر السياسة والقانون**،العدد الخاص، الجزائر افريل 2011ص55

هذه الظاهرة اسم الموجة الثالثة للديمقراطية ، مشيرا إلي أن تاريخ الديمقراطية ليس عبارة عن حركات تقدم بطيئة مستمرة وإنما موجات متلاحقة من التقدم والانطلاق أو التراجع الانكفاء.([1])

ويعرف تشارلز أدريان "T.Andryun "هو التحـول من نظـام إلي أخـر ، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة العامة الذي يتبناه النظام السياسي، ويسمه التغير بين النظم وعليه التحول الديمقراطي يعني التغيرات العميقة في الأبعاد الأساسية للنظام، البعد الثقافي البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعـاد الثـلاث مما يؤدي إلي عجز النظام القائم على التعامل معها في ظـل الإطار والأسلوب الـقديم .([2])

ويعرف HURIMET" بأنه:" عملية تتعلق بالوقت أكثر من تعلقها بما تدله عليه بالفعل ،فهي تمثل الفترة المتغيرات من الوقت التي تنقضي بين سقوط نظام واللحظة التي

بصيرفيها النظام الذي يحل محله مسيطر تماما وهو النظام الديمقراطي ،وهي تنتهي عادة عندما تقيم هذه الديمقراطية لنفسها المؤسسات الشرعية .والدستور وخاصة عندما يحصل القادة الديمقراطيون على الاعتراف بسيطرتهم من جانب الجيش ومؤسسات أخري مما يجعل من الممكن أنتقال السلطة بالوسائل السلمية علي الاقل من حيث المبدأ

ويعرفه روستو: بأنه عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام السياسي والمعارضة الداخلية والقوي الخارجية ،ويحاول كل طرف أضعاف الأطراف الاخرين وتتحدد النتيجة النهائية لحقا لطرف المنتصر في هذا الصراع([3])

.وبالتالي التحول الديمقراطي هنا يأتي نتيجة عوامل ودوافع داخلية وخارجية تدفع الي زوال النظم التسلطية ومحاولة الوصول الي تحقيق نظم ديمقراطية وهذه العملية تعكس إعادة توزيع

---

[1] صامو يل هنغتون ،**الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين** ، (ترجمة عبد الوهاب علوب) القاهرة :دار سعاد الصباح ،القاهرة ،1993 ،ص011.

[2] **22**زهرة زرقين "ازمة الديمقراطية في الجزائر"،بين الفكر والممارسة (مقاربة ميدانية)"**مجلة الباحث الاجتماعي** العدد 10،سبتمبر 2010 ص129

[3] paul barry clarke and Joe Foweraker **Encyclopdia OFDemocratic Thought RoutedgeNework**.2001.p362

القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولي منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع ، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوي وقبول الجدل السياسي([4])

2/التحول الديمقراطي من المنظور العربي:

عرف المفكر المغربي محمد عابد الجابري "التحول الديمقراطي بأنه الانتقال إلي الديمقراطية من دولة لا تحـــترم فيها الحـــقوق الأنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها علي مؤسسات لا تعلو علي الافراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة علي أساس الأغلبية السياسية إلى دول يقوم فيها كيان على ثلاث أركان:

*حقوق الانسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقا من الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافئ الفرص.

*دولة المؤسسات وهي التي يقوم كيانها علي مؤسسات سياسية ومدنية تعلو علي الأفراد وذلك علي اساس حكم الاغلبية مع حفظ حقوق الاقلية.([5])

*تداول السلطة ،داخل هذه المؤسسات بين القوي السياسية ومدنية وذلك علي أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية .

وعموما نستنتج أن عملية التحول الديمقراطي هي:

"عملية تهدف إلي إعادة النظر في خارطة القوة علي مستوي النظام السياسي ، والعمل علي إعادة التوازن بين القوي الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسميـــة والمتمثلـــة فـــي منظمات المجتمع المدنـــــي.

[4] 1عبد الغفار رشاد القصبي ،**الراي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات** ،مكتبة الادب،القاهرة 2004،ص19 2

[5] 2عمر مرزوقي "حرية الراي والتعبير في الجزائر في ضل التحول الديمقراطي (1989-2004)"**رسالة ماجيستير** (جامعة يوسف بن خدة ،الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2005 ،ص68

من خلال التعريفات السابقة نستنتج سمات التحول الديمقراطي أهمها:

*عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة للغاية وتشير إلي التحولات الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر علي توزيع ممارسة السلطة السياسية ،وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

*أن عملية التحول الديمقراطي تتسم بعدم التأكد كما تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخري إلي النظام السلطوي ،حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلي جنب مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.

*. تمر عملية ،التحول الديمقراطي بمرحلتين نوعيتين وفقا لم يراه" شميتر " تتمثلان في مرحلة التحول إلي الليبرالية ثم مرحلة التحول الي الديمقراطية.([6])

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلي تعريف شامل للتحول الديمقراطي "هو الأنتقال من نظام غير ديمقراطي إلي نظام منتهج للديمقراطية ، وهو مجموعة المراحل المتميزة ، تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعي لترسيخ نظمها ،وتعكس هذه العملية أعادة توزيع القوي بحيث تضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يعني بلورة مراكز عديدة وقبول الجدل السياسي([7])

إذن فالتحول الديمقراطي يعني عملية يتم فيها حل أزمة المشاركة ، وأزمة الشرعية ،والهوية ،والتنمية ، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية ،فالتحول الديمقراطي يعني تغيرا جذريا لعلاقة السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.

---

[6] بلقيس احمد منصور ،**الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ،دراسة تطبيقية علي اليمن وبلاد اخري** ،القاهرة :مكتبة مدبولي،2008 ص29

[7] 2بوحنية قوي و(اخرون)،**الانتخابات والتحول الديمقراطي** ،عمان دار الراية للنشر والتوزيع 2011–ص213.

3/التحول الديمقراطي والتعاريف ذات صلة:

لقـد أخذت دراسة التحول الديمقراطي تحتل اهتماما متزايدا ، وأرتبطت تعريف التحــول الديمقراطــي بتعاريف ذو صلــة ارتبطــت بالتحـول الديمقراطــي ،كالليبرالية السياسية ،الرسوخ الديمقراطــي.....الــخ

- ✓ الفرق بين التحـول الديمقراطــي والانتقــال الديمقراطــي: يميز الكثيرون من المفكرين بيــن الأنتقال الديمقراطــي والتحول الديمقراطي حيث يعتقـد أن الانتقال الديمقراطــي هو أحـد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام لانتكاسات ،حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من الاتجاهات السلطوية والديمقراطية فــي السلطــة سـواء عـن طـريــق الصــراع أو الاتفاق.([8])
- ✓ التحول الديمقراطي والليبرالية : حرصت مختلف الأدبيات في تناولــها لمفهوم التحول الديمقراطـــــــي علي التميز بين كل من الليبرالية والتحول الديمقراطي ،فالليبرالية تتضمن أهداف متواضعة تتمثل في التخفيف من حدود القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي، هي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرساء التحول الديمقراطي وأن كانت تسهم في تحفيز هذه العملية، أما التحول الديمقراطي ([9])

- يتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية حيث يهدف الي تحقيق إصلاحات دستورية تنعكس قدرا أكثر من محاسبة النخبة وصياغة عملية صنع القرار في أيطار مؤسسي ديمقراطي .بناء علي ذلك فأن مفهوم الليبرالية محدود يخص الحريات الفردية والجماعية علي خلاف التحول الديمقراطي الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية علي جميع المستويات.

---

[8] عبد الغفار رشاد القصبي **مرجع سابق** ص25.

[9] عمر مرزوقي **مرجع سابق** ص 70.

4/الفرق بين التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي :

من عملية التحول تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي من جهة أخري فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزها . ولا يمكن اعتبار ان الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما إلا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين حقيقـــة ان العمليـــات الديمقراطية التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في الداخل.

وحظي مصطلح الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الادبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية بأعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي وأجتهدت الكثير من الدراسات في محاولتها إلقاء الضوء علي مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ مؤكدة أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقت وجهد كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترة زمنية قد تستمر لعدة عقود كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلا أنها خطوة لا بد منها .([10])

- ✓ التحول الديمقراطي والتغير السياسي :التحول لا يعني التغير السياسي ، لأن التحول لابد ان يكون جذري يعمل علي اعادة بناء جميع الأبنية داخل النظام السياسي ، فهو البناء السياسي فقط مثلا كإقرار التعددية أو الدعوة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة .

التحول الديمقراطي ولإصلاح السياسي :

الإصلاح السياسي :هو يعني القيام بعملية تغير في الابنية السياسية والمؤسساتية ووظائفها وكذا أساليب عملها وأهدافها ، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي علي التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة. فالإصلاح ،هو تغير من داخل النظام وبأليات نابعة من داخل النظام، وبمعني أخر هو تطوير وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة

[10] شهرزاد صحراوي،"هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية دراسةمقارنة (تونس،الجزائر ،المغرب"_مذكرة لنيل **شهادة الماجيستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة محمد خيضر ،بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2013ص12

داخليا وإقليميا وعلي هذا الأساس ،فالتحول الديمقراطي يختلف عن الإصلاح السياسي لكونه يشير الي الانتقال من نظام سلطوي الي نظام ديمقراطي.([11])

المطلب الثاني :مراحل وأشكال التحول الديمقراطي

أولا: مراحل التحول الديمقراطي

1- مرحلة اتخاذ القرار: هي الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلي النظام الديمقراطي ،ويشهد المجتمع من خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول الديمقراطي وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية ينهار النظام التسلطي بسبب مجموعة من العوامل أهمها الصراع بين لمعتدلين الذين استفادوا من مناصب في ظل النظام التسلطي لكنهم اقتنعوا بضرورة إحداث تعديلات عليه لإعادة بناء شرعيته المهتزة وبين المتشددين الذين يرفضون احداث اي تحول ديمقراطي ويدافعون علي بقاء النظام التسلطي ، ويمثل هؤلاء مصدر تهديد للنظام الجديد بتدبير انقلابات ومؤامرات ويحدث هذا الصراع في ظل الانقسامات داخل النظام القائم وفي ظل ضغوط دولية لتبني نظام ديمقراطي مقابل تقديم مساعدات دولية.([12])

2- أخذ القرار بالتحول أو اقامة نظام ديمقراطي:

اثناء هذه المرحلة يتم اتخاذ القرار من طرف الذين يهمهم التحول لقيام التحول الديمقراطي وتتوحد مؤسسات النظام القديم مع مؤسسات النظام الجديد مما يجعل المعتدلين والمتشددين يتقاسمون السلطة ،إما بالصراع أو الاتفاق ،كما يتم وضع مجموعة القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين ،فيلتزم المحكومين بطاعة الحاكم والقبول باللعبة السياسية.

---

[11] 1فاطمة مساعيد ،"التحولات الديمقراطية في امريكا اللاتينية نماذج مختارة" ،**مجلة :دفاتر السياسة والقانون** ، عدد خاص افريل 2001ص218.

[12] فريد علواش"**التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره علي الحريات العامة** "دراسات التحول الديمقراطي في الجزائر 11ديسمبر 2005ص1.51

3- مرحلة الترسيخ الديمقراطي يعرف "جون ليتز" مرحلة الرسوخ الديمقراطي انها حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسين أو الاحزاب السياسية والجماعات المصلحية أو أي قوة أو منظمات بعدم وجود بديل عن عمليات الديمقراطية يجب النظر إليها علي انها اللعبة الوحيدة في المدينة.

4- مرحلة :النضج الديمقراطي :

تعتبر اعلى مراحل التحول الديمقراطي وتسعي الدولة في هذه المرحلة الي تحسين الأداء الديمقراطي بالواقع من الكفاءة وقدرة المواطنين علي المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال العمليتين المستقلتين والمترابطين هما الديمقراطية الاجتماعية يجب أن يكون المواطنين متساويين في الحقوق والواجبات فاعلون في عملية التقرير أي قرارات تتخذها المؤسسة ،اما الديمقراطية الاقتصادية فتتضمن الوصول إلي الأليات والسياسات تكفل توزيع المنافع الاقتصادية علي أفراد وفئات المجتمع استنادا الي معاير العدالة والمساواة .([13])

ثانيا- اشكال التحول الديمقراطي :

ويقصد بها الأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي والاجراءات التي اتبعت للإطاحة بالنظام الغير ديمقراطي ومع الصعوبة البالغة تبيان كل حالة من حالات التحول الديمقراطي منفردة ،بوصف أن كل حالة لها مسارها وخصائصها المستقلة فهي الكيفيات التي تتم بها عملية دخول النظام السياسي من نوع الي اخر، فهناك من يركز علي الطريقة التي تتم بها عملية التحول وهي:

1-**التحول العنيف:** وذلك باللجوء الي العنف كأسلوب لتغير النظام السياسي سواء بين أفراد النخبة الحاكمة وهي الحالة التي تكون فيها تغيير النظام السياسي عن طريق انقلاب عسكري او تحول السلطة عن طريق الثورة الشعبية ويكون اللجوء الي العنف عند الأقتناع بعدم فاعلية

[13] فاطمة سعيد ، **مرجع سابق** ،ص219

الأساليب السلمية فيتم اعتماد العنف كونه الوسيلة الوحيدة للتعبير والمطالبة وحماية المصالح فيصبح في هذه الحالة العنف المظهر الاخير للإحساس بالظلم والقهر والحرمان .([14])

2- التحول السلمي:

ويتم هذا التغير دون اللجوء الي العنف ويكون ذلك من طرف السلطة الحاكمة لإدراكها بضرورة التغير والتكيف مع المعطيات الجديـدة والأوضاع الراهنــة تكـون عن طريق الضغط مـن الخارج السلطة الحاكمة دون ان يصل ذلك إلي استعمال العنف وذلك عندما يرفض الشعب التعاون مع أجهزة النظام القائم ،ويتوقف العمال والموظفين عن العمل. وعندما يتحول الحكام الي افراد عاديين.

واليات التحول السلمي هي :

(التحول-التكيف-الارغام-الاعنف-التحلل)

ففي مرحلة التحول تقر السلطة بمشروعية اهداف حركة المعارضة وفي مرحلة التكيف يقدم الحكام تنازلات محدودة لا تمد للتغير الجذري وانما يقدم لتفادي تنازلات اكثر وفي مرحلتي الإرغام واللاعنف والتحليل تبدا تباشر تغير علامات القوة وتوازنها ثم يتغير الموقف بأكمله([15])

---

[14] 1Samel Hunington,TraduitPar :FancaisEburgess,**TroisiemeVague :Les Demicration de La FinXXSiecle** (Paris :Edition Nouveaua)1996 ‘p121

[15] برهان غليون, **بيان من اجل الديمقراطية** ط5 المركز الثقافي العربي بيروت 2006 ص17

المطلب الثالث : انماط التحول الديمقراطي

يحدد صامويل هنغتون في سياق التحول الديمقراطي اربع انماط رئيسية :

أولا : **نمط التحول:** حيث تقود النخبة الحاكمة في النظام الشمولي أو التسلطي المبادرة في عملية التحول الديمقراطي وهي تلعب الدور الرئيسي في القضاء علي المبادرة النظام أو تحويله الي نظام ديمقراطي.

ثانيا : نمط التحول الإحلالي : يحدث فيه التحول بمبادرة مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة وعادة ما يكون الهدف من هذا التحول حل خلافات النخب وتدعيم نفوذها وتوجيه الفعل السياسي بما يلائم مصالحها لضمان الأستقرار السياسي بعد المرحلة([16]) الانتقالية ،ودمج النخب ضمن أيطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية الفاعلة التي لا تهدم مصالح هذه النخب لأنه إذ لم تشعر النخب بأن النظام الجديد يحمي مصالحها فأنه لن تقبل شرعيته وسوف تبذل ما في وسعها لتفويضه.

ثالثا : **نمط الإحلال:** تحدث فيه عملية التحول نتيجة الضغوطات الشعبية وبسبب وجود أزمة وطنية تؤدي إلي تعبئة جماهير واسعة ضد النظام الذي لا يستطيع حل هذه الأزمة فالتحول

يكون نتيجة الضغوطات المنبثقة من القاعدة الشعبية وهو ما يطلق عليه الانتقال من الأسفل وبالتحول من خلال الشعب. إذن في هذا النمط يفرض على الشعب التحول الديمقراطي علي السلطة نتيجة تدهور وضع أو ضعف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ،حيث يعبر عن رفضه لها بالعنف والاحتجاجات لامتصاص هذا الغضب الشعبي واحتواء الوضع تضع السلطة مجموعة من الإجراءات الإصلاحية كما يمكن الإشارة إلى أن الحركات الاجتماعية الغاضبة قد تنجح في إقصاء قيادة تحظي بالقبول والشرعية علي غرار ما شهدته الفلبين التي أجبر فيها "جوزيف استراد" علي التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة .

---

[16] مصطفى بلعور "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية" دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008 "**رسالة ماجيستير** (جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الجامعة ،2008-2009،ص272.

رابعا: نمط التدخل الأجنبي: التحول فيه يكون نتيجة لتدخلات وضغوطات أجنبية فإضافة الي التدخل العسكري المباشر فأن نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قوي ومؤثر في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة ،ومن أمثلة هذا التدخل الأمريكي في هايتي وبنما والصومال خلال التسعينات من القرن العشرين والعراق والتطبيق علي الدول العربية نجد ان كافة تجارب الممارسة الديمقراطية جاءت بقرار فوقي مما أدى الي إصابتها بعلل ومشاكل كثيرة وكذلك لكون القرارات التي اتخذت بشأن تبني التحول الديمقراطي كانت كاستجابة ورد فعل للضغوط ([17]) التي شهدنها النظم السياسية العربية وخوفا من انفجارها ولم تكن هذه الانفتاحات نتيجة قناعة راسخة دور بأهمية الديمقراطية كوسيلة لإدارة المجتمعات العربية .

يمكن الاشارة إلي الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية الدولية ،حيث أصبحت حكومات الدول الرأسمالية ومؤسساتها المالية الدولية تتمتع بنفوذ هائل ليس فقط علي صعيد تشكيل التطور الاقتصادي والسياسي الداخلي في الدول الاشتراكية السابقة التي توصف في الوقت الحاضر دول متحولة إلي اقتصاد السوق ودول الجنوب هكذا اضحت التحولات نحو الديمقراطية.

[17] Linz Juan and Stepan **ProblemOfDemcratic Transition And Consolidation South HuropeSouth American** And Post Comunist Europe Op Cit P33

المبحث الثالث: عوامل التحول الديمقراطي

المطلب الأول: العوامل الداخلية

أولا :انهيار شرعية النظام السلطوي

لا شك أن أحد العوامل المسؤولة عن انهيار النظم السلطوية هو استفادة النظم للغرض الذي انشأ من أجله بمعني أنها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة (أزمة اقتصادية ،استقطاب اجتماعي ،عنف سياسي)،أو علي العكس قد تكون اخفقت في تحقيق ما سعت اليه كما يفقد النظام شرعيته بسبب التغير في القيم المجتمعية إذ يصبح المجتمع أقل تسامحا مع النظام السلطوي وينبغي الاشارة الي ان مشاكل الشرعية بالنسبة للنظام قد لا تقود بطريقة الي انهياره ،بل إنها تنذر بمواجهة النظام للعديد من التحديات المؤسسية.([18]) وتختلف مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام ،إلا أن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو ان شرعيتها تعتمد علي الأداء الناجح حيث يقيم الحكام شرعيتهم علي اساس أدائهم وليس علي أساس ما يتوقعه منهم منتخبون ،بينما في النظام السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام والنظام ، ولذلك كان للقصور في الأداء الاقتصادي للنظم الديكتاتورية اثره في ظهور أزمة الشرعية لهذه النظم وبفقدان النظام السياسي الشرعية لم يعد هناك ما يبرر بقاءه في ظل غياب الشرعية لم يتمكن النظام من الصمود طويلا وهناك العديد من الاسباب التي تؤدي توفرها او بعضها علي ازمة في شرعية النظام ومن هذه الأسباب: ([19])

- ✓ استنفاذ النظام للغرض الذي انشأ من اجله ،بمعني انه نجح في حل المشكلات التي دفعته لتولي السلطة أزمة اقتصادية استقطاب اجتماعي ،سياسي او علي العكس قد تكون اخفقت في تحقيق ماسعت اليه.

---

[18] ابتسام هنى مصطفى ،"التحول الديمقراطي في تركيا في الفترة مابين عام 1990-2004 " **رسالة ماجيستير** ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية :جامعة القاهرة 2002ص112

[19] اميرة ابراهيم حسن "دياب التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (1992-1998)"**رسالة ماجيستير** ،معهد الاقتصاد والعلوم السياسية :جامعة القاهرة:2002 ،ص32

- ✓ عدم قدرة النظام السياسي علي استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع وخاصة ظهور فئات ويعجز عن توفير المشاركة وهذا يحدث خاصة في الفترات التي يعرف فيها النظام السياسي تحولات اقتصادية واجتماعية
- ✓ صورة النظام علي الصعيد الدولي ، فالنظام المعزول دوليا لأسباب مختارةقد يكون عرضه لتشكيك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدرته وأصل بقائه ،وتزداد اهمية هذا الاعتبار حاليا بالنظر الي التطور الحاصل في مجال الأتصال ،وتتسع فرص ذلك إذا كان هذا النظام بالفعل يعاني من أسباب لعدم شرعيته في الداخل.([20])

ثانيا: التغير في ادراك القيادة والنخب السياسية

من الناحية الفعلية تعد القيادة السياسية عامل هام من عوامل التحول الديمقراطي والتي تساعد علي اتخاذ القرار في ذلك من حيث إمكانية فشل أو نجاح عملية التحول حيث أنه من الضروري لعملية التحول الديمقراطي وجود قيادة ماهرة حيث يتسنى لها من مواجهة حركات المعارضة السياسية في عملية صنع القرار والقيادة هي الفئة التي لديها الرغبة والقدرة والجرأة علي تفعيل الترسيخ عملية التحول الديمقراطي مما يوصلها الي السلطة ([21])

تلعب القيادة السياسية دور هام وحيويا في إقامة الديمقراطية فالقيادة السياسية تبادر باتخاذ القرار للتحول الديمقراطي علي اثر دوافع متنوعة قد تكون نتيجة إدراك القيادة بأفضلية العملية لأن تماسكها بالسلطة يؤدي إلي تكاليف مرتفعة وتدني شرعية النظام القائم لعدم قدرته على تلبية احتياجات ومطالب شعبه . ويمكن ان ترجع السبب إلي اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم احتجاجات العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة علي دولهم([22]).

---

[20] اسماء قطاف تمام "دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة التونسية تموذجا" مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول علي **شهادة الماجيستير** تخصص دراسات مغاربية جامعة محمد خيضر –بسكرة–كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012–2013 ص 54–55

[21] شادية فتحي ابراهيم عبد الله **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية** ،عمان :المركز العلمي لدراسات السياسية 2003ص36

[22] بلقيس محمد منصور مرجع سابق ص32–43

لإنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد علي القيادة السياسية إدراك البدائل المتاحة والتوقيت والأسلوب المناسب لتغير النظم السلطوية والبدأ بعملية التحول الديمقراطي إلي جانب توفير عوامل أخري تتمثل في دور الطبقة الوسطي وتنامي مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات.

ثالثا: العوامل الاقتصادية :إن عملية التحول الديمقراطي في سيرورتها العامة تؤثر وتتأثر في الأوضاع الاقتصادية ويبرز دور هذه الأخيرة كمحدد جوهري للتغيير السياسي ،وذلك أن عملية التنمية الاقتصادية تتضمن ارتفاع الدخول وتحقيق الامان الاقتصادي وتبني سياسات اصلاحية في الجوانب المالية والضريبية والجمركية. تعد العوامل الاقتصادية من العوامل التي تؤثر علي شرعية الأنظمة التسلطية ففي حال تردي الأوضاع الاقتصادية تهتز شرعية النظام السياسي ،نتيجة لنوع من الغضب العام الذي يسود المجتمع([23]).

حيث تعد العلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقة إلزامية شديدة الترابط إلي درجة أن البعض يري ان الاقتصاد هو الذي يحدد شكل المؤسسات السياسية للدولة من حيث الهيكل الوظيفي بينما يري البعض الاخر أن الشكل السياسي للدولة هو من يحدد نوعية السياسات الاقتصادية وكيفية توصيف الموارد .ولعل تردي الاوضاع الاقتصادية الذي عانت منه الكثير من الدول النامية – ذات الحكم السلطوي كان عاملا مهما في اهتزاز شرعية نظمها، وهو ما يتم التعبير عنه في صورة كثيرة من الاضطرابات والتظاهرات الجماهيرية ونحوها التي تطالب بإدخال المزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة علي موارد البلاد.

رابعا:المجتمع المدني ومدي فعاليته: إن تزايد قوي المجتمع المدني يساعد علي زعزعة مركز الأنظمة التسلطية ،فعلي المستوي الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتصنيع والتحضر ،وتعمل هذه المتغيرات جميعها علي خلق وتقوية جماعات المصالح والتجمعات الطوعية ،فالعديد من هذه الأنظمة كما اشار "دي تكوفل" هي حجر الأساس للديمقراطية ،حيث أصبحت المصادر

[23] محمدامين لعجال **مرجع سابق** ص54

البديلة للمعلومات والاتصالات ،فهم يتحدثون مباشرة الأنظمة السلطوية من خلال تتبع المصالح التي تتصارع والتي تؤدي الي تأكل قدرة الحكام السلطويين علي السيطرة علي مجتمعاتهم ([24]) وعلي مستوي فردي ،فإن تزايد التعليم والثقافة ،والتوسع في التعليم وتطور برامجه وانتشار الصحافة والأعلام السمعي والبصري فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي ورفع معدلات النمو الثقافي لدول العالم الثالث زاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية. وتتمثل دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي من خلال :

1- نشر ثقافة حقوق الأنسان في أوساط الجمهور
2- توعية المجتمع بأفراده وتشكيلاته المحلية
3- نشر ثقافة التسامح وقبول الاخر
4- ضح الممارسات الغير قانونية في مؤسسات الدولة كظواهر الفساد الإداري والمالي ،والتعدي علي الحريات العامة ،والمحسوبية ،والانحياز الحزبي
5- القيام بالدور الرقابي علي الانتخابات التي تجري في البلاد وتدريب المرشحين علي قواعد الممارسة الديمقراطية وتدريب مندبيهم علي اليات الرقابة.
6- تنظيم حملات الضغط علي مواجهة انتهاكات السلطة ،وتشكيل الائتلافات في حالات محددة كإعلان حالات الطوارئ اوحالات المساس بالدستور والقوانين أو حملات الاعتقال التعسفي.

خامسا :النزوع الاخلاقي والوطني : ونقصد به وجود القيم والتقاليد والأعراف الدينية والمدنية السائدة في مجتمعات الدول المتخلفة التي يشجع الديمقراطية كنظام سياسي او أفضل من ذلك يكاد هناك اجماع علي أن القيم ليست قريبة جدا من الديمقراطية ان لم تكن بعيدة عنها

[24] معتز سلامة، **المشروع البحثي المشترك ،مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية حلقة النقاش الخامسة :التحولات الديمقراطية وتأثيرها علي الاوضاع الاجتماعية الثقافية في العالم العربي** ،مركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتجية ،القاهرة 2005ص55

فلا بد أن يسود المجتمع قيم التضامن الوطني والاحترام المتبادل والأيمان بالإرادة الوطنية والعامة التي تحتاج إليها الديمقراطية حتي تقوم .([25])

المطلب الثاني :العوامل الخارجية

يري العديد من المفكرين ان العوامل الخارجية لها اثر كبير في احداث التحول الديمقراطي بأسقاط النظم السلطوية وإحداث التحول الديمقراطي نحو الديمقراطية ، ومن هذه العوامل:

أولا : النظام الدولي الجديد:

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في انظمة الحكم الشمولية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي ،وتحول اغلبها إلي الديمقراطية علي النمط الغربي وهذه الثورة كما وصفها البعض أدت الي تدعيم الاتجاه نحو التغير والإصلاح لدي حكام النظام الشمولي مع اختلاف في الدرجات .حيث انهيار الأنظمة الشيوعية عجلت بتحقيق الموجة الثالثة نحو التحول الديمقراطي.([26])

لقد سادت علاقة دول العالم الثالث مع الدول المتقدمة سياسة شرطية التي تهدف إلي الربط بين أداة الدولة علي طريق الإصلاح والفوائد والمنافع بين مساعدات اقتصادية ومالية وتكنولوجية والاخذ باقتصاد السوق وقد تعدت الولايات المتحدة الامريكية وسيلة المشروطة لنشر الديمقراطية إلي التدخل العسكري تحت غطاء هذه الشعارات.

وفي هذا السياق يتضح دور الاتحاد الأوربي في عملية التحول الديمقراطي من خلال رغبة العديد من الدول الانضمام إليه ومشاركة أعضائه المستوي المعيشي الذي يعيشونه ،حيث تؤدي

---

[25] سعيد بوشعير ،**النظام السياسي الجزائري** :دار الهدي،الجزائر، 1990ص189

[26] علي الدين هلال "**المجتمع العربي والتعددية السياسية "في الواقع العربي وتحديات القرن الجديد** ،الاردن :مؤسسة عبد الحميد تومان 1999،ص5.

العضوية فيه الي التمتع بالعديد من الامتيازات الاقتصادية وتحول دون ارتداد هذه الدول إلي النظام السلطوي .([27])

ثانيا: دور القوي الخارجية في دفع الديمقراطية يمكن القول ان الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية ،تتمتع بنفوذ هائلة ليس فقط علي صعيد السياسة الدولية وحدها ،وانما علي صعيد تشكيل التطور الاقتصادي والسياسي الداخلي في كل الدول الأخرى ،سواء في ذلك الدول الاشتراكية السابقة التي توصف بأنها في الوقت الحاضر دول متحولة الي اقتصاد السوق وهكذا أصبحت التحولات نحو السوق والديمقراطية هي الرؤية السائدة ولعل هذا ماعبر عنه "**انديك**" في حديثه متحديا وداعيا الشعوب والحكومات خاصة الشرق الاوسط الي تقديم رؤى بديلة لتنمية والديمقراطية واقتصاد السوق.([28])

- لقد اصبحت الحكومات الرأسمالية المتقدمة ، ومؤسساتها المالية تتمتع بنفوذ هائل علي الصعيدين (علي صعيد السياسة الدولية وعلي صعيد تشكيل التطور الاقتصادي) وذلك من
- خلال ضغوط هذه الدول والمنظمات المانحة علي النظم السلطوية من اجل تحولها نحو
- الديمقراطية ،اذ نجد الدول المانحة تؤكد الحاجة الي مزيد من المشاركة السياسية و المسؤولية الشعبية إذا ما ارادت الدول المستقبلة للمنح ان تستخدمها بفاعلية في التنمية فالولايات المتحدة .وبريطانيا وفرنسا يؤكدون علي الديمقراطية السياسية كشرط لتقديم المنح والمساعدات لهذه الدول. حيث تشير عدة دلائل الي البيئة الدولية عقب تفكك الاتحاد السوفياتي سابقا ،قد أفرزت ذلك التوافق بين القوي الكبرى خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي حول ضرورة لعب دور اكبر لدعم التحول الديمقراطي.([29])

---

[27] مصطفي بخوش ،مداخلة بعنوان"**دراسة في ادبيات التحول الديمقراطي**"كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ص12-13.

[28] زاهي المغيري "المداخل النظرية للتحول الديمقراطي "متحصل عليها من الموقع **WWW ,hewaat.com Shwpost.php**
تاريخ الاطلاع 2018/03/24

[29] جهاد عودة **النظام الدولي نظريات واشكاليات الساعة** ،دار الهدي للنشر والتوزيع ،عمان 2005 ،ص63

03-العدوى أو الانتشار او المحاكاة

يقصد بالعدوي أو الانتشار أو المحاكاة اقتداء دولة بدولة اخري حصل فيها التحول الديمقراطي ناجح إما لأنها جميعها تواجه مشاكل متماثلة واعتبار التحول الديمقراطي حل لمشاكلها ،او لأن الدولة التي تحولت إلي الديمقراطية علي درجة من القوة او تعد مثلا سياسيا وثقافيا يقتدي به

ولعل وجود نماذج ناجحة في اوائل الموجة (التحول الديمقراطي)فيما يشبه "كرة الثلج"([30])التي تتزايد كلما تدحرجت وربما العامل الحاسم الذي ساهم في عملية التحول الديمقراطي هو التطور الهائل في نظم الاتصالات الدولية والقنوات التلفزيونية والقنوات الاذاعية وسهولة التقاطها او الاطلاع عليها ،وبالتالي سهولة انتشار المعلومات يتراجع بشكل تدريجي ومن ثم حولت صورة الثورة الديمقراطية العالمية إلي واقع في أذهان القادة السياسيين والمثقفين في معظم دول العالم ،وأتاح هذا الواقع الجديد لقوي المعارضة ومنظمات حقوق الأنسان سهولة الاتصال بمختلف وسائل الاتصال والأعلام مما يتيح فرصة للرأي العام للإطاحة بما يجري من أحداث([31])

[30] nternational institute **For Democracy And Electoral ,Democracy,Conflict And human SecurityStockholm**,2006p-p08-09

[31] سعيد بن سعيد العلوي ،**المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،1992ص13

المبحث الثالث : المداخل والمقاربات المفسرة للتحول الديمقراطي

المطلب الاول: المدخل التحديثي

يعتبر دانيل لينر Daniel Lener أول من طور نظرية التحديث في دراسته لدور الإعلام في التنمية وإعتبر أن المجتمعات الحديثة هي التي تضم أفراد مثقفين يقطنون مساكن حضرية وفي وضع جيد بالنظر الي دخلهم المرتفع.([32])

وقد ربطت الاعمال التالية الاقتصادين أمثال روستو Rostou ،كيزنتش" Kuznets" وشنري وتايلور" Cheneryand Taylor" بين التحديث والتنمية،الأقتصادية مؤكدين علي أهمية التغير الهيكلي خلال الربط بين ارتفاع الدخل الفردي وتراجع الاقتصاد الزراعي بالمقابل تطور الصناعة الحضرية كما يذهب ليبيس"Lipset" إلي انه إذا كان المجتمع المتقدم هو الذي يستطيع ان يخلو الموقف من خلال أن يشارك عدد كبير من جماهير السكان من الممارسة السياسية.

لقد بذلت العديد من الجهود لتأسيس اقتراب يقوم علي افتراض وجود علاقة بين الإصلاح الهيكلي ذي المعني الاقتصادي، والتحول الديمقراطي، بحيث أنا أحداث إصلاح هيكلي في بنية الأقتصاد بالتحول نحو أقتصاد السوق .وعليه هذا التيار للتنمية علي انها عامل تساعد قيام الديمقراطية نظرا لما يلي([33])

- ✓ ان التنمية الإقتصادية تقود إلي تغيير في القيم المجتمعية بما يخدم توجهها للإنتاج الديمقراطي.

---

[32] احمد زايد،علم الاجتماع :**النظرية الكلاسيكية والنقدية** :مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،2005 ،ص1292

[33] نصر محمد عارف ،**ابستمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي –النظر المنهج** ،بيروت :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002 ص–ص 312–314

- ✓ إن التنمية توفر القدرة علي القيام نظرة تعليمية شاملة ومتطورة وهوما بذل في تعميق الوعي لدي المواطنين وينمي في نفوسهم قيم التسامح والحوار والإعلان والعقلانية وهي قيم لا غني عنها لأي ممارسة ديمقراطية.
- ✓ إن التنمية الاقتصادية تساهم في زيادة دخل الفرد ،بما يحقق الأمن الاقتصادي للمواطنين ويساعد في الحد من الصراعات الاجتماعية ويمكن المواطن المجتمع من تكريس وقت اطول لبلورة مواقف سياسية تجعلهم ينخرطون في الشأن العام.
- ✓ ان التنمية وما توفره من أموال مرتفعة تساعد الطبقة الوسطي علي التفرغ للمشاركة في الشأن العام والحضور القوي للطبقة الوسطي ويضفي بدوره طابعا وسطيا علي التنافس السياسي ويبعد الحياة السياسية التطرف والعنف .

ويذهب كل من صامويل هانغتون وجوان نيلسون إلي القول ":توجد علاقة سببية بين التحديث والتطور الأقتصادي وبين المشاركة السياسية ".

كما توفر التنمية الاقتصادية ماتتطلبه المشاركة السياسية من ارتفاع مستوي الدخل والحراك الوظيفي وتطور التنظيمات الجماعية .([34])

كاد يتفق معظم الباحثين علي وجود أربعة أبعاد أساسية للتحديث السياسي وهي:

- ترشيد بناء السلطة من حيث بناء سلطة الدولة علي اساس عقلانية .
- تمايز البني والوظائف السياسية .
- إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات .
- تدعيم قدرات النظام السياسي علي التكيف والأبداع.
- وذهب أخرون إلي مدي التأثير الإيجابي للديمقراطية علي التنمية الاقتصادية أمثال سيغل .

[34] ديدي ولد السالك ،**الممارسة الديمقراطية مدخل إلي تنمية عربية مستدامة "المستقبل العربي**،عدد356،اكتوبر 2008 ص26

- هالبرين علي أساس ان الميزة التنموية تحقق الديمقراطية التي تعتمد علي مبدأ المراجعة والموازنة ، وخضوع الحاكمين للمساءلة وتفرض وضع السياسات العامة بما يتماشي والمصلحة العامة والتأييد الشعبي وغيرها من الشروط التي تتطلبها العملية الديمقراطية

وعموما تحاول المؤسسة التحديثية التأكد علي ان نمو الهوية الوطنية المشاركة في ظل الدولة التحديثية(دولة المؤسسات) يؤدي الي قبول شرعيتها في ممارسة السلطة وتطبيق

القانون ،وإن ثقافة القبول بالشرعية السياسية مع بروز مؤشرات تدل علي زيادة دخل الفرد وانتشار التعليم والحراك الاجتماعي ،واستخدام أدوات الأتصال والنقل الحديثة وغيرها من شأنه المساعدة علي ولادة الديمقراطية وتعزيزها وبالرغم من عدم أمكانية تطبيق هذه المعايير علي تجارب اجتما عية مختلفة([35]) .

المطلب الثاني المدخل البنيوي

يستند الافتراض ،الأساس للمدخل البنيوي علي التفاعلات المتغيرة تدريجيا لبني السلطة والقوة ،اقتصادية ،اجتماعيه ،سياسية –تضع قيودا وتوفر فرصا ،تدفع النخب السياسية في مسار تاريخي يقود إلي الديمقراطية الليبرالية .

يهتم هذا المدخل بالبني الاجتماعية الطبقية داخل المجتمع وعلاقة هذا المجتمع بالمجتمعات الأخري،لقد أهتم صاحب هذا المدخل باريغنغتون مور بدراسة تطور مجتمعات أخري الأسيوية ،الاتحاد السوفياتي بالموازاة مع النموذج الغربي ،وذلك من أجل فهم إنحراف هذه المجتمعات عن تطور نموذج البرجوازي الغربي –في كتابه الجذور الأجتماعية للديكتاتورية ،حاول بارنغتون مور أن يكشف ماهي البني الأجتماعية ،والأوضاع التاريخية التي تساهم ،أو تعرقل تطور

[35] جندل عبد الناصر , **التحولات الاستراتجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة** الجزائر ,دار قانة النشر والتجليد , 2010ص 182.

الديمقراطية البرلمانية ،فتوصل إلي تفسير عمليات التحول الديمقراطي ،بمفهوم بني القوة والسلطة المتغيرة ([36])

حاول تفسير إختلاف المسار السياسي الديمقراطي الليبرالي الذي اتخذته إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة علي المسار الفاشي ،الذي أتبعته اليابان وألمانيا ،والمسار الشيوعي الثوري الذي إنتهجته كل من روسيا ،والصين من خلال عملية التحول التدريجي من مجتمعات زراعية إلي مجتمعات صناعية حديثة ما بين قرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين.([37])

أستد مور في دراسته المقارنة ،علي العلاقة المتفاعلة ،لأربع بني متغيرة للقوة والسلطة ،ثلاث منها،كانت مستقلة عن التاج البريطاني ونجحت في تبني الزراعة التجارية ،بالمقابل تطور

الطبقة التجارية الصناعية ،في المدن ،فتطور الديمقراطية هو نتاج صراع طويل الأمد ولا بد من وجود طبقة مستقلة من سكان المدن تشكل العنصر الضروري لتطور الديمقراطية البرلمانية ،أطروحته الأساسية لا ديمقراطية دون برجوازية.

والتفاعلات الدولية وتأثيرات نمو الطبقة العاملة في تحليلاتهم ،ورأوا ان تحول المجتمع نحو الديمقراطية من عدمه يكون بتوازن الطبقة وأن مقاومة عملية الدمقراطية أو الدفع بها إلي الأمام يكون من خلال الدينامكيات المتغيرة للقوي الطبقية التي تتميز فيما بينها علي أساس مصالحها وتوجهاتها.

فكما تعمل التحالفات الطبقية علي تدعيم او عملية الدمقرطة وتعزز فرص التحول حينما لا تكون الدولة قوية أو ضعيفة في مواجهة القوي الطبقية([38])

---

[36] صالح بلحاج،التنمية السياسية في المفاهيم والنظريات .مقال نشر في الموقع الالكتروني لجامعة الشلف **www.univ chelef** dic200828 pdf **dz/uhbc../com.** تاريخ الاطلاع 2018/03/18 علي الساعة الثالثة زوالا.

[37] عدنان الباحة جي :**التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغير في العالم العربي** ،ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية ،ط1، 2007 ، ص61

[38] بن كادي حسان :"التنمية السياسية في الوطن العربي وافاقها "،مذكرة مقدمة لنيل **شهادة الماجيستير** ،علوم سياسية وعلاقات دولية ،تخصص تنظيم سياسي وإداري ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2007 -2008 ص56

المطلب الثالث المدخل الانتقالي

اشار الباحث السياسي" دانكورت ورستو" أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والأقتصادية وبين الديمقراطية وهي قليلة علي أن تقود المجتمع السياسي الي ترسيخ الديمقراطية وهذا اذا استطاعت أن تقوم بتحديد الفاعلين الديمقراطيين وإعطاء اولوية استراتيجية تضمن عدم عودة الحكم التسلطي علي استراتيجيات اخري في ذلك التنافس فيما بينها.

وحدد داكورت روستو "و D.Rustou" أربع مراحل أساسية تتبعها كل البلدان خلال عملية الدمقرطة:

1- **مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية** من خلال بدأ نشوء هوية وطنية سياسية مشتركة لدي الأغلبية العامة من المواطنين.

2- **مرحلة الصراع السياسي الطويل وغير الحاسم بين جماعات متنازعة** داخل الكيان السياسي الجديد. والديمقراطية هنا تولد من رحم الصراع وليست نتاج لتطور سلمي،والصراع قد ينتهي إلي توازن اجتماعي إلي انهاء الصراع السياسي لصالح جماعة معينة.

3-مرحلة القرار: أو اللحظة التاريخية التي يبدأ فيها الأنتقال أو التحول المبدئي نحو الديمقراطي عندما تقرر أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التواصل علي مستويات أو حلول وسطي وتبني قواعد اللعبة الديمقراطية([39]).

04/ وفي هذه المرحلة تتعود الاطراف المختلفة علي اللعبة الديمقراطية ويري روستو ان قرار التواصل إلي اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناجحا عن قناعة ،ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف علي هذه القواعد وتتكيف معها.

ولأهمية هذه المقاربة قام العديد من الباحثين بتطويرها أمثال أودنيل"G.adoonele "وشين"Y.Chain" وجوان لينزJ.linz والذين ركزوا علي المرحلة الأنتقالية الذي يبدأ فيها النظام التسلطي بالأنفتاح وتخفيف القيود علي بعض الحريات المدنية والسياسية والتي لا تؤدي

[39] اسماعيل الشطي واخرون:**مداخل الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية** ،مركز دراسات الوخدة العربية ،ط1 ،2003 ص77

بالضرورة إلي تخفيف الديمقراطية حيث تراخي قبضة النظام التسلطي وتسارع فئات سياسية متعددة بالانخراط الفاعل القوي في عملية المواجهة التاريخية بين نظام الحكم القوي وقوي المعارضة من شأنه التأثير علي مسار نواتج عملية الانتقال والتحول الديمقراطي ،ما دام الأمر متوقف علي طبيعة العلاقة التي تنشأ بين معتدلي ومتشددي قوي الفاعلة في كل نظام الحكم والمعارضة. فالتحول الديمقراطي قد يكون عندما يتم التحالف بين متنوري السلطة والمعتدلين من قوي المعارضة ويلعب الملتزمون بالديمقراطية أيضا دورا حاسما في قيادة المجتمع السياسي وترسيخ الديمقراطية إذا استطاعوا تجسيد ومقاومة أصحاب النزعة التسلطية وتشجيع الأداء الديمقراطي .وخاصة حسن استغلال فرصة التوجه العالمي المساند لنظام الحكم الديمقراطية ورغبة أغلبية المواطنين في عدم عودة النظام التسلطي من جديد.([40])

ومنه فأن تفسيرات المدخل البنيوي تختلف عن المدخل الانتقالي لعمليات التحول الديمقراطي التي تعود لفكرة بني القوي والسلطة المتغيرة وليس للنخب السياسية مما يستلزم عملية التحول الديمقراطي طويلة المدي ،هذه البني تتحكم بشكل او بأخر في سلوك الافراد والنخب في المجتمع ،وتقوم بتشكيل تفكيرهم وصياغة رؤاهم عادة ما تكون هذه البني هي نتاج تفاعل الماضي والحاضر معا. ويساهم قبول الأفراد والجماعات في بقائها أو استمرارها فالتفاعلات المتغيرة لبني السلطة أو القوة الاقتصادية والاجتماعية قد تدفع نحو الديمقراطية الليبرالية أوالى مسارات سياسية اخري. ([41])

---

[40] محمد علي محمد ،"**اصول الاجتماع السياسي :السياسة والمجتمع في العالم الثالث –التغير والتنمية السياسية** "ج3 ،الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية 1986،ص43

[41] عمر فرحاتي "معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية "**مجلة العلوم الانسانية** ،العدد 29، 2008 ، ض142

خلاصة

تناولنا في الفصل الأول باعتباره إطارا نظريا، ومفاهميا ،للدراسة مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة ، وأشكال وأنماط التحول الديمقراطي ،مع إبراز أسباب التحول الديمقراطي وذلك في محاولة لفهم مختلف الأسباب التي تؤدي إلي عملية التحول ،أن كانت داخلية ،أو خارجية ،ودراسة مختلف المقاربات والمداخل التي جاءت لتفسير التحول الديمقراطي

مما سبق تم الوصول إلي جملة النتائج:

التحول الديمقراطي ،هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية ،إلي أنظمة ديمقراطية يتم فيها حل أزمة المشاركة،الهوية،والتنمية،أي أنتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية.

وكان الحديث بعد ذلك عن محاولة العديد من الأدبيات ،السياسية ،تأصيل عدد من المفاهيم ارتبطت بالتحول الديمقراطي ،كالليبرالية،الأنتقال الديمقراطي،والرسوخ الديمقراطي،....الخ.

ثم التطرق إلى أنماط التحول الديمقراطي من تحول عنيف وذلك باللجوء إلي العنف كأسلوب لتغير ،النظام السياسي،سواء بين أفراد النخبة الحاكمة ،أو تحول السلطة ،عن طريق الثورة الشعبية ،أما التحول السلمي،ويتم هذا التغير دون اللجوء إلي العنف ويكون ذلك من طرف السلطة الحاكمة أو من خارج السلطة الحاكمة دون أن يصل إلي العنف،،أما عن أسباب التحول الديمقراطي ،فهناك أسباب داخلية،وأخري خارجية.أسباب داخلية تتمثل في أنهيار شرعية النظام السلطوي ،الأزمة الأقتصادية،تزايد قوة المجتمع المدني.....الخ.

الأسباب الخارجية: النظام الدولي بعد الحرب الباردة وما شهدته البيئة الدولية من تغيرات جذرية،في أنشطة الحكم الشمولية ،في أوربا الشرقية ،والأتحاد السوفياتي،-وكذا دور القوي الخارجية في دفع الديمقراطية ،حيث كان للضغوطات المؤسسات المالية والنقدية دور في ،التعجيل بالتحول الديمقراطي ،وهناك العديد من المداخل التي فسرت عملية التحول الديمقراطي منها ،المدخل التحديثي المدخل البنيوي المدخل الانتقالي.

الفصل الثاني :التحول الديمقراطي في الأردن

تمهيد الفصل الثاني

عملية التحول الديمقراطي في الأردن هي عبارة عن ظاهرة سياسية ارتكزت علي الانتقال وتجديد قيم النظم السياسية الي قيم ديمقراطية والتي تهدف الي توسيع دائرة المشاركة السياسية حيث تعتبر المظهر الرئيسي لهذه الظاهرة فهي تعكس جوهر الديمقراطية التي لن تتحقق الامن خلال انتخابات دورية نزيهة وحرة التي جرت في الأردن بعد عام 1989 م بالإضافة الي تعدد القنوات المؤسسية التي اختلفت اشكالها وانماطها وترى الدكتوره شادية العبد الله بأن عملية التحول الديمقراطي تمر بثلاث مراحل وهي:

أولا: مرحلة التحول إلي الليبرالية :وهي المرحلة التي تتسم بالتأكيد علي حقوق الأفراد من استبداد السلطة السياسية وتمتع الأفراد بقدر من الحريات.

ثانيا: مرحلة ترسيخ الديمقراطية وهي المرحلة التي يتم من خلالها تحول جميع جميع مظاهر مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية الي واقع حي وذلك عن طريق انشاء المؤسسات السياسية المعترف بها .

3ان مراحل التحول الديمقراطي التي أشارت إليها الدكتوراه شادية العبد الله قد تحققت في عملية التحول الديمقراطي في الأردن حيث تري أن ملامح المرحلة الأولي قد توضحت من خلال نصوص الدستور الاردني الذي يرتكز علي دعائم الحكم الديمقراطي حيث تنص المادة الأولي من الدستور علي أن نظام الحكم للدولة الأردنية هو نيابي ملكي وراثي والامة هي مصدر السلطات كما نص الدستور علي الحريات والحقوق التي يتمتع بها كل مواطن أردني من المادة (05)الي المادة (23) وهي مواد تتضمن أحكاما هامة تكفل المساواة أمام القانون وتكفل حريات الأردنيين عامة ومن المبادئ الديمقراطية التي نستقيها من الدستور الأردني

01–حكم الشعب بموجب الدستور نابع من أرادتهم باعتبارهم مصدر كل السلطات.

02–تعدد السلطات السياسية الدستورية والمنفصلة عن بعضها بما في ذلك استقلال القضاء

- 03–ضمان الحريات العامة والخاصة وحقوق الأديان التي لا يقيدها إلا الدستور والقانون.

04–مسؤولية السلطة التنفيذية أمام الشعب ممثلا بنوابه في مجلس الأمة والذين ينتخبون انتخابا حرا ومباشر.

- حرية الاجتماع وتأليف الاحزاب السياسية

06-حرية الصحافة ووسائل الأعلام بموجب القانون

ومن اجل تقيم عملية التحول الديمقراطي في الاردن سوف نتوقف عن ثلاث نقاط رئيسية وهي أولا : العوامل التي ساهمت في تبني الأردن لعملية التحول الديمقراطي ثانيا المؤشرات التي ساهمت في ملامح التحول الديمقراطي ثالثا المعوقات التي تواجهها عملية التحول الديمقراطي في الأردن.

المبحث الأول : عوامل التحول الديمقراطي

إن العوامل المسؤولة عن عملية التحول الديمقراطي قد تختلف عن عوامل إزالة النظام غير الديمقراطية فهناك العديد من الدراسات التي اوضحت أن أسباب التحول الديمقراطي تختلف بصورة جذرية من مكان إلي اخر ومن فترة زمنية الي فترة زمنية اخري

ويري هنغتون بأن هناك عددا من التحليلات التي تؤدي الي تعدد عوامل التحول الديمقراطي في اي دولة ومن هذه الاسباب.

-لايوجد عامل واحد يكفي لتفسير النمو الديمقراطي في كل الدول أو في دولة واحدة

-لا تقتصر عملية النمو الديمقراطية في اية دولة علي عامل واحد بعينه

-إن التحول الديمقراطي في اية دولة هو نتيجة لعدة اسباب تتفاوت الأسباب المؤدية لديمقراطية من دولة إلي اخري.

-ان اسباب المسؤولة عن التغيرات المبدئية في النظام الحاكم في ظل موجة الديمقراطية قد تختلف عن الاسباب المسئولة عن التغيرات اللاحقة التي تطرأ علي النظام في تلك الموجة

إن النقاط التي طرحها هنغتون قد القت بظلالها علي عوامل التحول الديمقراطي في الأردن حيث انها لم تقتصر علي عامل واحد فمعظم الدراسات التي تناولت التحول الديمقراطي في الاردن تناولت مجموعة من العوامل التي ادت الي تحريك عجلة الديمقراطية في الاردن والتي تضمنت عوامل داخلية وخارجية وكان لكل عامل تأثير نسبي في صنع القرار الاردني الامر الذي ادي الي اتخاذه قرار التحول الديمقراطي عام 1989 نتيجة لمجموعة من العوامل والتي يمكن تلخيصها بثلاث مطالب وهي :

المطلب الأول : العوامل الدولية

المطلب الثاني : العوامل الاقليمية

المطلب الثالث : العوامل الداخلية

المطلب الاول : العوامل الدولية

لقد جاء التحول الديمقراطي في الأردن نتيجة سلسلة من الأحداث والتغيرات في النظام الدولي في العقد الأخير من القرن الماضي التي انعكست أثارها وتفا علاتها بشكل مباشر علي الأوضاع الداخلية للعديد من دول العالم ومن أهم هذه التغيرات التي اثرت علي الأردن و أدت الي تبنيها للنهج الإصلاحي الديمقراطي.

1-.إعلان غورباتشوف إجراءاته الإصلاحية الديمقراطية المتمثلة في البيريسترويكا والغلاسنوست فقد اظهرت أفكاره الإصلاحية امتزاجا ما بين الاشتراكية والرأسمالية والتي تميزت بتناول مسألة حقوق الأنسان والتعددية السياسية.([1])

2-.تحرك القوي في خمس دول هي رومانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وهنغاريا تطالب بالتغير السياسي وحرية التعبير ورفض نظام الحكم الحزب الواحد وذلك من اجل التخلص من الهيمنة السوفيتية.

3-.أنهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م وسيطرت الولايات المتحدة علي النظام الدولي ولذلك نجد بأن اليات النظام العالمي الجديد تميزت بإيجاد المؤسسات السياسية والاقتصادية وتعزيز مبدأ المعونات الاقتصادية لدعم دول الجنوب في عملية التحول الديمقراطي واحترام حقوق الأنسان.([2])

4-.لا يمكن غض النظر عن موجات التحول الديمقراطي ونزعة حقوق الأنسان التي أخذت تتزايد في السنوات الأخيرة من الثمانينات من القرن العشرين نتيجة انهيار الانظمة الاشتراكية حيث أصبح الاهتمام قائما علي نشر المبادئ الليبيرالية في ظل عملية التفاعل

---

[1] عزمي بشارة وسعيد، محمد السيد(وأخرون)"**إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي** رام الله فلسطين المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، 1997ص190

[2] نوال بشير ،**الاردن أولا أفاق وتطلعات** ،الطبعة الأولي ،التدوين الأردني ،عمان 2003 ص42

مع اتفاقيات ومعاهدات حقوق الأنسان والاهتمام بحقوق الطفل إضافة إلي محاربة التميز العنصري، فكان هناك توجه عالمي نحو إشاعة هذه المفاهيم شمل بعض الدول العربية ومن ضمنها الاردن.([1])

5-.**ثورة التكنولوجيا والاتصالات والتي جعلت من العالم قرية صغيرة** من خلال وسائل الأعلام والفضائيات والأنترنت والتي أصبحت تتصل بشكل مباشر بالأفراد وأصبحت تؤثر بمختلف الافراد بقدر فاعليتها وهكذا أصبح التدخل في الشؤون الداخلية أمر ممكنا وقائما رغم استمرار السيادة التقليدي.

إن المستجدات الدولية التي شهدها الأردن في مرحلة التحول الديمقراطي كانت عاملا مساهما في الاستجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة حيث ان الدولة الأردنية هي جزء من هذا العالم ولا تستطيع العيش بمفردها إذا كان لابد للقيادة الاردنية من ان تتخذ الاجراءات التي تساهم في احداث التغير للحياة السياسية في الاردن بما يتناسب مع هذه المتغيرات فقد استطاعت القيادة السياسية في الاردن من استقراء واقع السياسة الدولية والتحولات التي شهدها العالم في تلك المرحلة والتغير الذي حدث في البنيان الدولي الليبرالي والدعوة إلي نشر التجربة الديمقراطية.([2])

ففي إحدى الخطابات التي ألقاها الملك الحسين – بمناسبة استئناف الحياة النيابية قال : لقد بدأنا استئنافنا لحياتنا الديمقراطية في مرحلة دقيقة وعصيبة من مسيرة وطننا وامتنا وبلدنا اذ كان العالم قد خرج لتوه من مرحلة الحرب الباردة ليضع أمما كثيرة ومن بينها أمتنا أمام وضع جديد مسخون بمختلف الاحتمالات وبدت الصورة علي درجة من الخطورة بحيث أن سقوط الخلافات بين المعسكرين الشرقي والغربي وما أحدثه ذلك من تبديلات في العلاقات الدولية.

---

[1] رافع البطاينة "**الديمقراطية وحقوق الأنسان في الأردن**" عمان ، الطبعة الأولي .مركز الجديد للدراسات ، 2004 ص28

[2] عبدالله حسين الجوجو ،**الأنظمة السياسية المعاصرة** دراسة مقارنة ،الجامعة المفتوحة طرابلس 1996ص125

فرض علي مختلف الدول والشعوب التوجه الخالص نحو الاعتماد علي الذات وبالنسبة لنا في هذا البلد فأن تصاعد الضغوط السياسية ولاقتصادية وضعنا أمام تحد كبير.

4-بالأضافة الي سعي الولايات المتحدة إلي تحديد ادوارها في المنطقة العربية في عدة مجالات أهمها مشاريع الشرق الأوسط الكبير والمعونات الاقتصادية فأدرك الأردن أن الديمقراطية ضرورة من ضروريات العصر لا بد أن يكون جزء من مشروع الشرق الأوسط الكبير فكان لا بد له من إقامة علاقة متوازنة تحقق له منافع اقتصادية وتنموية وسياسية مع القوي السياسية التي تسيطر علي الساحة الدولية. الأمر الذي أدي الي أن تعتبر المساعدات الأمريكية كأحد مدخلات النظام السياسي الأردني حيث قام المعهد الأمريكي الديمقراطي خلال الفترة الواقعة بين 1991-1997 بتخصيص مبلغ (669341) ألف دولار لكل الجمعيات واتحادات المرأة في الأردن من أجل دعم نشاطها التي تسعي من([1])

خلالها إلي نشر الديمقراطية في المنطقة وبهذا أستطاع الأردن من أن يمثل نموذجا عصريا للتحول الديمقراطي في المنطقة ويقوي من علاقته مع أمريكا من جهة ومن جهة أخري تجنبه الدخول في دوامة التغير الذي تقوده الولايات المتحدة بحجة نشر الديمقراطية وفي الحقيقة سعيا منها إلي اعادة رسم خارطة الشرق الأوسط الجديد.([2])

[1] صطفي حمارنة ،**المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن** القاهرة ،مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية 2005.ص19.

[2] هاني خير **تاريخ الحياة البرلمانية في الأردن (1920-1988)** لقاهرة مركز ابن خلدون للدراسات الأنمائية.1988ص122

المطلب الثاني : العوامل الإقليمية

1. **أولا: الصراع العربي الإسرائيلي والتسوية السلمية في المنطقة** : برز التوجه الإيجابي في الخطاب الأردني نحو القرارات المرتبطة بالتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ويتميز الأردن بدوره في هذا الصراع وذلك بسبب موقعه الجغرافي ووجود علي نسبة كبيرة من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين علي ارضه بالإضافة الي وحدته مع الضفة

الغربية منذ عام 1950 م حتي اعلان فك الارتباط الإداري والقانوني عام 1988. واما بالنسبة للمشاركة في عملية التسوية السلمية فأن الاردن قام بتوقيع معاهدة السلام عام 1994م والذي كان من شأنها ان تضع حد للأطماع التوسعية الإسرائيلية نحو الأردن وكان الأردن علي العلم أن الدخول مع اسرائيل في تسوية سياسية قد يؤدي إلي زعزعة أمنه الوطني لذلك نزع الأردن إلي الحل الديمقراطي واحتواء المعارضة من خلال مشاركتها في العملية السياسية ورأي الأردن بأن معاهدة السلام مع اسرائيل ستكتسب شرعية أكبر أذا اقرت من قبل اغلبية البرلمان وبلغ عدد المؤيدين للمعاهدة من طرف مجلس النواب(55) من مجموع الحضور الذي بلغ (79) نائبا للمجلس النيابي الثاني عشر علما بأن مجموع أعضاء المجلس كان(80) عضو. ([1])

2. **ثانيا:حرب الخليج الثانية في هذه الأزمة أبدي الأردن** اندماجا كاملا بين مختلف القوي السياسية الأردنية الامر الذي ساهم من زيادة وتيرة الثقة بين السلطة والمعارضة وتعميق فكرة التفاعل بينها وقد بدا ذلك واضحا من خلال التظاهرات والمسيرات الشعبية التي ([2])

كانت تنظمها المعارضة حيث بدا الحرص علي تنظيم والهدوء والمحافظة علي الأمن والنظام ومن أثار هذه الأزمة عودة نحو 300الف مغترب من بلدان الخليج الي الاردن خلال عامي 1991/1990 وتوتر العلاقات الأردنية الخليجية حيث عاش الاردن في حالة من العزلة السياسية نتيجة مواقفه المتعاطف مع العراق خصوصا من دول الخليج العربي.

---

[1] علي محافظة ، **الديمقراطية المقيدة حالة الأردن (1989-1999)** بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية 2001.ص211

[2] عواد مشاقبة امين **بالتحديث والاستقرار في الأردن** عمان ،دار العربية ، 1989ص58

المطلب الثالث العوامل الداخلية

ظهرت العديد من العوامل الداخلية التي ساهمت في تحريك عجلة التحول الديمقراطي[1] وإجراء الانتخابات النيابية والتسريع بها ومن أهم هذه العوامل:

01/ الازمة الاقتصادية : عاش الاردن قبل عام 1989م حالة من التوتر والتأزم الاقتصادي حيث شهد في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي أزمة اقتصادية اتسمت بقلة الموارد الطبيعية الرأسمالية والاعتماد علي القروض الخارجية لتمويل حاجيات البلاد والانفاق الحكومي ونتج عن ذلك ازدياد مستوي العجز في ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة للدولة حيث بلغت نسبة

الديون الخارجية عام 1988م (08) مليار دولار امريكي اي ما يعادل الاجمالي للمملكة حيث وصل العجز في ميزانية الدولة إلي (95.84) مليون دينار اردني عام 1987 م وقد ادي ارتفاع معدلات النمو السكاني الي تزايد العاطلين عن العمل حيث وصلت معدلات البطالة في

فترة 1987م حوالي 1.4%لترتفع عام 1992م الي 6.6%شكل هذا الوضع عقبة امام النظام السياسي الاردني مما جعله ساعيا وراء الوسائل التي تسهم بإيجاد الحلول المناسبة في مثل هذه الازمة ،مما دفع بصانعي القرار الي ضبط الأنفاق العام من خلال تبني برامج التصحيح الاقتصادي خلال الفترة 1989-1993 التي تضمنت مجموعة من الاهداف اهمها تخفيض

عبء المديونية وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف الدينار الاردني وتقليل الاعتماد علي الخارج للحصول علي العملات الأجنبية[2] واما البرنامج الثاني فقد تم تطبيقه من 1992-1998 والذي طبق بعد الحرب الخليج الثانية بدعم من صندوق النقد الدولي ومن بين الاهداف التي تضمنها زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وايجاد الحلول المناسبة لمشكلة

---

[1] نصر عارف **نظريات التنمية السياسية المعصرة**،(ط2).الدار العالمية للكتاب الاسلامي الرياض1994ص19

[2] حمد وهبان **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** الإسكندرية ،دار الجامعة للنشر 2000ص146

البطالة كما اتبعت الحكومة سياسة الخصخصة التي طالت المؤسسات الاقتصادية والخدماتية (1)التي تمتلكها الدولة وبيعها الي القطاع الخاص والمستثمر الاجنبي والانفاق المالي في سد

حاجيات الافراد ان عملية الاصلاح الاقتصادي هي من اهم العوامل التي تدل علي نجاح عملية التحول الديمقراطي واستقرار المناخ السياسي [1]فأن حدوث الأزمة الاقتصادية بالأردن ما انطوت عليه من ارتفاع للأسعار وارتفاع الدين الخارجي وانتشار للبطالة التي أدت دور كبير انتشار الفساد كما ظلت بخيامها علي الاستثمار ونقص الانتاج مما ادي الي التدهور الاقتصادي وبالتالي تحريك عجلة المعارضة بتزايد ملحوظ داخل افراد المجتمع وقيام ما يعرف بأحداث **الجنوب (هبة نيسان أفريل 1989)** مما ادي الي حالة من عدم الاستقرار السياسي في الاردن والجدير ([2]) بالذكر ايضا ان الحكومة قامت بعدة اجراءات اقتصادية عاجلة لإعادة الثقة بالدينار الاردني الذي تضرر من الهبوط في سعره مقارنة بالعملات الاجنبية وذلك بتعزيز احتياطات البنك المركزي من العملات الاجنبية وترشيد المبادلات الخارجية وهنا نري بان عملية الاصلاح الاقتصادي جاءت مرافقة للإصلاح السياسي باتخاذ النهج الديمقراطي حيث إن عملية الاصلاح الاقتصادي تلعب دورا في تعزيز الديمقراطية من خلال قدرة الدولة علي توفير مجموعة من الحقوق الاجتماعية واهمها الحد من الفقر والتفاوت في توزيع الدخل وبالتالي تحقيق المناخ السياسي الملائم من اجل تحقيق الديمقراطية. ([3])

02/فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية في 31تموز جويلية من عام 1988م تم اعلان فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية المحتلة إلا انا القرار ولد انقسامات داخلية في الاردن حيث اعتبرته بعض الفئات الاجتماعية قرارا غير دستوري ،

---

[1] محمد كنوش الشرعة ،**التجربة الديمقراطية في الأردن ،في الديمقراطية في الوطن العربي التحديات وأفاق المستقبل** "دراسات الشرق الاوسط عمان1999ص43

[2] أحمد وهبان **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** الإسكندرية ،دار الجامعة للنشر 2000ص146

[3] ا لسعيد ادريس محمد،**تحليل النظم الأقليمية :دراسة في أصول العلاقات الدولية ،والأقليمية** ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة .2001.ص189.

بالإضافة الي تخوف المواطنين ذوي الاصول الفلسطينية من انعكاس هذا القرار علي اوضاعهم المعيشية وحقوقهم مقارنة مع المواطنين الأردنيين الاصليين .يمكننا القول بأن فك الارتباط ساهم في تنفيذ مرحلة ديمقراطية جديدة للأردن وهو ما أكده الملك الحسين عندما قال "إذا كان فك العلاقة القانونية الإدارية مع الضفة الغربية هو الذي فتح الباب الموصد أمام الانتخابات العامة" وبناءا علي ذلك فأنه قد تم تعديل قانون الانتخاب لعام 1986م وإلغاء مقاعد الضفة الغربية والبالغ عددها 71مقعدا 60 منها للضفة الغربية و11 مقعد للمخيمات في الضفة الشرقية ، الا أن الحكومة أبقت علي مقاعد الضفة الشرقية البالغ عددها 11 مقعد.([1])

03/ أحداث الجنوب

عادة يتم ربط التحول الديمقراطي في الأردن بهبة نيسان أفريل عام 1989م او احداث معان وهي عبارة عن الاحتجاج الشعبي والسياسي علي السياسات الحكومية التي انطلقت من معان في جنوب المملكة .وقد اتسمت هذه الاحتجاجات بطابع العفوية في بدايتها واستخدام بعض أساليب العنف إلا انها سرعان ما اتجهت نحو الطابع السياسي الذي ارتكز علي اصدار البيانات والمذكرات التي تعترض علي الفساد الحكومي وتستنكر الأحكام العرفية ومصادرة الحريات

بالإضافة علي اعتراضها علي قرار رفع الاسعار ويمكن تلخيص المطالب التي رفعت من مختلف محافظات المملكة في نقاط أهمها:

- ✓ تسليط الضوء علي قرار رفع الأسعار ، وضرورة أيجاد الحلول المناسبة لمعالجة الأوضاع ،الاقتصادية السيئة.
- ✓ القضاء علي الفساد المالي والاداري.

[1] تقرير الجزيرة نت "المسيرات والاعتصامات ،علي الرابط htt//www.aljazeera.net/NR/EXERES/48c95998-1F96-4954-B1919749AC893AD4.htm تاريخ الاطلاع 2018/04/21

- تقديم استقالة زيد الرفاعي .
- إلغاء الاحكام العرفية وعودة الحياة النيابية واطلاق الحريات العامة.

اصدر الملك الراحل الحسين قرارا يقضي بإقالة حكومة زيد الرفاعي وتكليف الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي آنذاك بتشكيل الحكومة الجديدة وتمثلت بأن تعمل الحكومة علي تحقيق التنظيم الإداري والتحضير للانتخابات النيابية ، ودعم الحريات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد اتسمت الفترة الواقعة بين نيسان أفريل وتشرين الثاني نوفمبر 1989م باعتماد سلسلة من اجراءات التنظيم والإصلاح السياسي والتي تمثلت بإعلان الحكومة لأجراء انتخابات عامة واجراء الحوارات مع منظمات المجتمع المدني والسماح للمعارضة للترشح للانتخابات([1])

04/ **شخصية الملك الحسين تسم شخصية الملك الحسين** بكاريزما خاصة تتمتع بالمرونة وتقبل الرأي الأخر مما أكسبه احتراما قويا جعله يمتلك التأييد الشعبي بقوة. فأنعكس ذلك علي استقرار وامن ومكانة الاردن والمكانة الدولية والإقليمية كما تميزت شخصية الملك الحسين ببعد النظر والاستشعار عن بعد مما ساهم ذلك ببناء دولة المؤسسات وإدخال المجتمع في صنع القرار كما اكد الملك حسين علي اهمية عودة الحياة النيابية والتي اعتبرها في اول سلم الأولويات لحكومة الشريف زيد بن شاكر. وساهمت شخصية الملك الحسين وتوجهاته الليبرالية في عملية التحول السياسي للأردن ان القيادة السياسية نجحت بالقيام بأولي الخطوات العملية للتحول الديمقراطي حيث اضهرت مهارة عالية في مواجهة المعارضة وإخراج الاحزاب السياسية من السرية الي العلنية من خلال توسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وذلك بأجراء انتخابات المجلس الحادي عشر1989م وبهذا استطاع الملك الحسين من تجاوز المعوقات

المحلية والوصول الي اكثر الصيغ التحول قبولا لدي المجتمع وهي مشاركة أفراد المجتمع في عملية صنع القرار.([2])

---

[1] مصطفي العدوان ،وعمر الحضرمي،**التربية الوطنية الوطن والمواطن والنظام السياسي في الأردن** ،الطبعة الأولي،عمان:دار مجدلاوي2003.ص28.

[2] محمد، أبو رمان ملف الإصلاح الأردني" ،**مجلة دراسات الشرق الأوسطية** ،العدد،2013ص15.

المبحث الثاني مؤشرات التحول الديمقراطي في الاردن

المطلب الاول : المؤشر الانتخابي

تعد العملية الانتخابية إحدى اهم مظاهر العملية الديمقراطية وذلك لأن بناء الحياة السياسية يقترن بمبدأ التمثيل النيابي الذي يتحقق من خلال المشاركة السياسية والتي هي شرط واجب لتحقيق الديمقراطية.

اولا : انتخابات النيابية في أواخر عام 1989م وكانت علامة فارقة في واقع الحياة لديمقراطية والسياسية للأردن حيث دعي الملك الحسين الي ضرورة عودة الحياة النيابية وتولي حكومة الشريف زيد بن شاكر إجراء انتخابات بموجب قانون الانتخابات المؤقت رقم(23)عام 1989والذي عدل القانون(22) لسنة 1986 وبعد ان غابت حوالي عقدين من الزمن لم يمارس خلالها الشعب دوره في الرقابة علي السلطة وقد تميزت هذه الانتخابات بالنزاهة وقد اثمرت تلك الانتخابات مجلسا يضم مختلف الاتجاهات والتيارات السياسية والفكرية ومع انه لم يسمح للعمل الحزبي في فترة الثمانينيات من العمل العلني إلا ان العديد من أعضاء الاحزاب تقدموا لهذه الانتخابات بصفتهم الحزبية وانتماءاتهم السياسية التي لم تكن خافية بلغ عدد المرشحين لهذه الانتخابات (654)مرشح وقد اثر غياب الانتخابات الطويل في الاردن بالمشاركة في انتخابات عام 1989م بينما وصلت نسبة التصويت الي 61% واما عن نتائج الانتخابات فقد فاز التيار الاسلامي ممثلة في التيار الاسلامي ممثلة بكتلة الحركة الاسلامية (الاخوان المسلمين)22مقعد وفاز التيار القومي اليساري(13) مقعد بينما حصل التيار المحافظ التقليدي علي بقية المقاعد وعدد(35) مقعد ويلاحظ علي المجلس النيابي الحادي عشر وجود ([1])

توازن بين التيارات السياسية فلا وجود للأغلبية المطلقة وقد قامت الامانة العامة لمجلس النواب

[1] محمد مصالحة ،**الانتخابات ألية الديمقراطية الحالة الأردنية** طبعة الاولي عمان ،الأردن .دار الحامد للنشر ، ،2000ص29

الاردني علي ان العملية الانتخابية خرجت بنتائج كانت اغلبيتها جديدة علي الساحة الاردنية

1) المشاركة الجيدة في الانتخابات إذ بلغت 61% وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع نسب مشاركة في دول العالم الثالث.

02/النزاهة والحيادية في العملية الانتخابية

03اخفاق المرأة في الوصول الي قبة البرلمان بالرغم من ترشح(12)امراة

04/ اهتمام محلي ودولي واسع بالعملية الانتخابية في المملكة الأردنية

05/ انحسار تأثير الاتجاه العشائري (القبلي) الذي كان مسيطرا علي الحياة البرلمانية عبر تاريخ الاردن قبل انتخابات 1989 رغم وصول عدد من المرشحين الي البرلمان عن طريق دعم عشائرهم .

06/كانت انتخابات عام 1989 الفرصة الاولي للتيار القومي اليساري للظهور علي المسرح السياسي.([1]).

07/الفوز الكبير للاتجاه الاسلامي خاصة الاخوان المسلمين اذ نجح من مرشحهم(**22**)من اصل **(26)**

وقد ساهم هذا المجلس بوضع مساهمات واضحة في مسيرة التحول الديمقراطي وذلك بالاقرار العديد من التشريعات القانونية اهمها قانون محكمة امن الدولة رقم (06) لسنة 1993م وقانون المطبوعات والنشر وقانون الاحزاب السياسية رقم(**32**) لسنة 1992 واقرار قانون الدفاع([2]).

ان انتخابات عام 1989م اقرت مجلسا نيابيا والذي ساهم مع السلطة التنفيذية للقيام بالعديد من المنجزات التشريعية وذلك لسببين هما:

---

[1] هايل الدعجة ،**مجلس النواب الأردني بين الشعار والتطبيق**،(تجربة المجلس الحادي عشر)،المطابع العسكرية ،عمان1996. ص99.

[2] فتحية أحمد الزغبي .**الانتخابات الية الديمقراطية** ،عمان مركز الدراسات البرلمانية 2004ص103.

- ✓ اولهما: انقطاع الحياة البرلمانية لفترة طويلة حيث اصدرت الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة العديد من القوانين المؤقتة التي تمت مراجعتها من قبل المجلس .
- ✓ ثانيها : المستجدات الدولية والاقليمية والمحلية التي طرأت علي مستويات المجتمع الاردني كافة ،مما يتطلب إصدار العديد من القوانين المواكبة لهذا التطور

ثانيا/ انتخاب مجلس النواب الثاني عشر في 18من تشرين الثاني نوفمبر 1993 حيث تميزت بأنها أول انتخابات جاءات بعد إقرار قانون الأحزاب السياسية الجديد لعام 1992وظهور 20 حزب سياسيا بالإضافة الي ذلك قامت حكومة د.عبد السلام المجالي (الاولي) بوضع قانون مؤقت لنظام الانتخاب يقوم علي نظام الصوت الواحد ليحل محل القائمة المفتوحة ويعتمد النظام الجديد للانتخابات علي تقسيم المملكة الي دوائر انتخابية جديدة بحسب التركيبة السكانية في كل محافظة وقد انعكس قانون الصوت الواحد علي العملية الانتخابية وذلك من خلال عدم تحقيق التحالف بين القوي والتيارات السياسية من جهة ومن جهة اخري تأثيره علي العشائر وذلك بترشيح عدة مرشحين من نفس العشيرة مما ادي الي تشتت الاصوات في العشيرة الواحدة ولقد بلغ عدد المتقدمين للانتخابات عام 1993م (536)مرشح من بينهم سيدتين وقد بلغ عدد المقترعين(820116)ناخبا اي بنسبة مقدارها 68% وبزيادة قدرها 05%من انتخابات 1989م ([1])

واما عن النتائج فتبين انها إلي حد ما كانت لصالح العشائري وتراجع الطابع الحزبي للصالح العشائري علي الرغم من مشاركة جميع الاحزاب السياسية في هذه الانتخابات الا ان نصيبها في مقاعد البرلمان – بسبب نظام الصوت الواحد مجتمعة لم يصل(32)مقعد من اصل (80)مقعد حيث كان التيار التقليدي الموالي للنظام هو صاحب اكبر تكتل نيابي في المجلس المنتخب بنسبة(49)مقعد وفي حين ان عدد المرشحات في انتخابات عام 1989كان 12 امراة كان عدد المرشحات في هذه الانتخابات 03فقط، استطاعت واحدة فقط ان تصل الي قبة

[1] محمد مصالحة .**دراسات في البرلمانات الأردنية** ،الجزء الأول دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان 2000 ص104.

البرلمان وتقدم المجلس النيابي 12 عشر بمجموعة مشاريع قوانين المؤقتة والتي بلغت 92 قانون والتي شملت كافة متطلبات وتطلعات المجتمع الاردني في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها بالإضافة الي موافقته لتثبيت قانون الصوت الواحد.

ويمكن القول ان مجلس النواب الثاني عشر قد شهد تحولا تاريخيا في مجلس النواب الاردني تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وذلك جراء موافقته علي معاهدة السلام الاردنية إسرائيلية

ما يلاحظ علي دور المجلس النواب الثاني عشر ان مساهمته في الحياة سياسية في الاردن بات متدنيا حيث ساهم الصوت الواحد الي طغيان الطابع العشائري علي المجلس مما ادي الي وجود مرشحين لا يملكون الخلفية السياسية للدور الذي يقوم به النائب مما انعكس ذلك علي اداء المجلس وما حمل المجلس في طياته الا انه اثبت قدر ته الي سير خطوة جديدة في الحياة الديمقراطية وذلك بزيادة الوعي السياسي لدي المرأة الاردنية ومشاركتها بالحياة السياسية وذلك بوصول اول معارضة وهي نائبة توجان فيصل([1])

ثالثا مجلس النواب الثالث عشر(1997–2001) : اجريت الانتخابات في 04 تشرين الثاني نوفمبر 1997 م في جو من الاحتقان السياسي وذلك بسبب مقاطعة الاخوان المسلمين ممثلة بجبهة العمل الاسلامي وبعض احزاب المعارضة من جهة ومن جهة اخري فقد كانت هذه الانتخابات فاقدة للحماس الشعبي نتيجة تدني اداء المجلس النيابي وغياب الثقة في تحسين المستوي المعيشي للمواطنين وذلك بسبب استمرار اثار الازمة الاقتصادية وتزايد الفقر والبطالة اما الدوائر التي كانت تعتمد عليها القوي المحافظة فوصلت نسبة الاقتراع فيها 87%وهذا الامر ادي الي بروز التيار التقليدي المحافظ مرة اخري ولكن هذه المرة بأغلبية ساحقة.

---

[1] عبد اللطيف ،أبو صوفة خريطة الحياة النيابية في الأردن (د،ن).عمان1995ص154.

واتسم المجلس النيابي الثالث عشر بمحدودية التعددية السياسية والحزبية وظهور الطابع العشائري وقد لوحظ ان المجلس الجديد ضم (54) نائبا قد دخلوا تحت قبة البرلمان لأول مرة في حين لم يتمكن سوي نصف المرشحين السابقين من العودة الي البرلمان الجديد .([1])

رابعا :انتخاب المجلس النيابي الرابع عشر: 2003-2007

تم اصدار قانون الانتخاب المؤقت رقم (34) وما تضمنه من نقاط ايجابية من حيث زيادة عدد المقاعد البرلمان من 80 الي 104 وزيادة عدد الدوائر من 21الي 45 وعلي الرغم من قيام الحكومة بتعديل قانون الانتخاب بقانون معدل رقم 11 لسنة 2003 بتخصيص 06 مقاعد لتنافس عليها النساء(الكوتا النسائية) الي جانب الحق في المنافسة علي المقاعد الأخرى كافة الا انه ابقي علي نظام الصوت الواحد مع تعدد المقاعد في الدوائر الانتخابية وبموجب هذا النظام اجريت انتخابات المجلس الرابع عشر في تاريخ17 حزيران2003 جوان – بعد تعطيلها لأكثر من سنتين بقرار ملكي –مرة اخري علي اساس عشائري فبالتنافس والمشاركة جاءت قائمة علي اساس عشائرية وليست علي اساس برامج حزبية حيث افرزت الانتخابات نوابا ينتمون الي عشائر اردنية اصيلة كبيرة او صغيرة موالية للنظام الحاكم وفي نفس اللحظة فشلت الاحزاب العريقة في ابراز قوتها وعلي كل حال فأن التمثيل الحزبي في هذا البرلمان وصل الي 25% فأن نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003 افرزت نوابا ساهموا في البناء الاجتماعي والسياسي للدولة لا يمكن نكرانها او الانقاص من قيمتها وبشكل عام فأن نسبة التصويت علي مستوي المملكة وصلت الي 58%ونري ان نسبة المئوية في المناطق العشائرية قد تعدت 75% مستقلين بكثرة ينتمون لعشائر موالية للنظام وهي وحدات .([2])

---

[1] انطونيوس جورج،**بقضة العرب**،تعريب،ناصر الأسد وإحسان العباس ،بيروت1992ص166

[2] عبد اللطيف أبو صوفة ، **مرجع سابق** ،ص 155.

خامسا : انتخاب المجلس النيابي الخامس عشر

لقد انتخب المجلس الخامس عشر عام 2007حيث تخلل عملية الاعداد للانتخابات الكثير من السلبية في جميع مراحلها ففي مرحلة اعداد الجداول كان هناك نقل للأصوات من منطقة لأخري مما اثر سلبا علي عملية التصويت ولقد شاركت الحركة الاسلامية بانتخابات المجلس الخامس عشر بقائمة ضمت (22) مترشحا [1]) واعلن حزب جبهة العمل الاسلامي فصل خمس من قياديه وهم محمد الحاج وعبد الوهاب كساسبة وعمر الربابعة وصالح سليم واحمد نواش لمخالفتهم قرار الحركة الاسلامية وخوضهم الانتخابات رغما من هيئاتها دون استئذان.

وأكتفي التيار الديمقراطي المشكل من اربعة احزاب قومية ويسارية ومستقلين بإعلان قائمة من سبعة من المرشحين بأسمة في حين امتنع عن نشر قائمة اسماء المرشحين الذين لا ينتمون اليه ممن سيحظون بدعمه بينما اعلنت احزاب التيار القومي علي ترشيح مرشحين باسمها للانتخابات وهو امر انطبق علي اغلب احزاب الوسط باستثناء حزب الوسط الاسلامي الذي أعلن عن تبينه لقائمة تضم اكثر من11 مرشحا من اعضائه لكن لم يعلن عن اسمائهم لكي لا تتأثر فرصهم لدي عشائرهم وصدرت الارادة الملكية السامية بتاريخ 2009/11/23 بحل مجلس النواب الخامس عشر الذي لم يكمل مدته الدستورية ([2])

سادسا : مجلس النواب الاردني السادس عشر: أنتخب في نوفمبر تشرين الثاني 2010 في انتخابات قاطعتها جماعة الإخوان المسلمين (تيار المعارضة الرئيسي في المملكة) وهذا المجلس هو السادس عشر في تاريخ الدولة الأردنية شارك في انتحاب هذا المجلس خمس

---

[1] شتيوي موسي،تحدي الأصلاح يفرض علي الأحزاب السياسية إجراء مراجعات واسعة **http :www.jcss.org**/تاريخ الأطلاع 2018/03/28 علي الساعة العاشرة صباحا.

[2] حسن أبو طالب "مستقبل النظام العربي والأصلاح المزدوج "**مجلة شؤون عربية**،العدد(122)ص35

أحزاب معارضة (حزب الشيوعي ،حشد، البعث الاشتراكي،البعث التقدمي،والحركة القومية للديمقراطية المباشرة.)([1])

ضم المجلس 13 سيدة حيث يعطي قانون الانتخاب حصة نسائية 12 امراة في حين تمكنت سيدة واحدة من دخول البرلمان خارج إطار تلك الحصة.غلب علي تركيبة المجلس النواب المستقلون وشكل النواب الجدد الذين دخلوا لأول مرة ثلثي اعضاء المجلس .تشكلت فيه 07 كتل برلمانية أنخرط فيها 89 نائبا وهناك كتلتان فقط لهما برامج سياسية هما كتلة التجمع الديمقراطي ،المكون من 07 نواب ذو توجهات يسارية قومية وكتلة التيار الوطني مكونة من 11عضو وهي امتداد لحزب التيار الوطني ذو التوجهات الوسطية اما الكتل اخري(وفاق،التغير،العمل الوطني) فقد تشكلت من النواب المستقلون ما يميز الكتل في الدورة البرلمانية الاولي من عمر مجلس هو عدم اجتماعها علي برامج موحدة وعدم التزام اعضائها بالتصويت علي ثقة الحكومة ومشاريع الموازنة والقوانين بصورة موحدة شهد المجلس تصويتا بالثقة في حكومتين وتصويتا علي مشروع موازنة في اول شهرين من عمره وتعرض لأنتقاد شعبي كبير. فقد منح المجلس حكومة سمير الرفاعي السابقة ثقة قياسية بلغت 111صوت من اصل 120 ليقيل الملك عبد الله الثاني الحكومة بعد 40 يوم فقط تحت ضغط الشارع الذي تظاهر مطالبا بالإصلاح علي وقع الثورتين التونسية والمصرية. ([2]) مما جعل الشارع يطلق علي البرلمان مجلس 111 –حا ول المجلس اعادة الثقة في حكومة معروف نجيب التي منحها 64 نائب فقط وتعرضت الحكومة لنقد لاذع من البرلمان الذي وجه نقدا شعبيا واعلاميا بسبب ازمة بينه وبين هيئة مكافحة الفساد علي خلفية التحقيق بملف كازينو البحر الميت.

[1] محمد الداودي **المدخل الي النظام السياسي الاردني** عمان دار النشر 1993 ص76

[2] زين العابدين **محمد عبد الفتاح مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح**،عمان دار عالم الثقافة للنشروالتوزيع2011ص125.

سابعا : مجلس النواب السابع عشر:

أجريت الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر في 2013/01/23 وفق قانون الانتخابات لمجلس النواب 2012 حيث شهد هذا المجلس ارتفاعا في عدد مقاعد النيابية من 120الي 150 مقعد كما خصصت مقاعد القوائم الوطنية عددها 27 مقعد واصبح الناخب الحق بأدلاء بصوتين (صوت الدائرة الانتخابية محلية وأخري للدائرة الانتخابية العامة)وقد خصص للكوتة النسائية 15 مقعد وقد شهد هذا المجلس وصول 18 سيدة الي قبة البرلمان حيث استطاعت سيدتين الفوز من خلال دوائرهن الانتخابية المحلية بعيدا عن الكوتة وسيدة اخري من خلال القائمة الوطنية([1])

ثامنا : مجلس النواب الثامن عشر:

جرت الانتخابات نيابية بتاريخ 20 ايلول سبتمبر 2016م لاختيار مجلس النواب 18 منذ الاستقلال مدة المجلس 04 سنوات الهيئة المستقلة للانتخابات هي الجهة المسؤولة باجراء هذه الانتخابات عدد المقاعد النيابية 130 مقعد موزعة علي مناطق الاردن كافة وقد خصص من بينها عدة كوتات للمسيحين والشراكسة والشيشان والبدو وللنساء وقد شاركت جماعة الاخوان المسلمين في هذه الانتخابات ضمن بعض القوائم بعد مقاطعتها الانتخابات النيابية في عدة دورات سابقة ، خاض 1252 مرشح موزعين علي 226 قائمة انتخابية غمار الانتخابات بلغ عدد الناخبين الذين ادلوا بأصواتهم 1.5 مليون من اصل 4.134 ناخب وناخبة من المسجلين في كشوف الناخبين الذين يحق لهم التصويت وبنسب تصويت قاربت علي 36% وقد تم الاعتماد علي نظام القائمة النسبية المفتوحة لملء المقاعد النيابية واحتساب الفوز في القائمة النسبية المفتوحة علي مستوي الدائرة الانتخابية وتحسب النتائج بان تحصل كل قائمة علي مقاعد الدائرة الانتخابية بنسبة عدد الاصوات التي حصلت عليها كقائمة من مجموع المقترعين في الدائرة الانتخابية ذاتها ويحدد الفائزين

---

[1] زين العابدين محمد عبد الفتاح **مرجع سابق** ص127

من هذه القائمة علي اساس اعلي الاصوات التي حصل عليها المرشحون في القائمة وفي حال تعذر اكمال ملئ المقاعد بالنسبة الصحيحة يتم اعتماد طريقة الباقي الأعلى لمليء هذه المقاعد. يجب ان تضم القائمة عدد من المرشحين لا يقل عن ثلاثة وان لا يتجاوز عدد المقاعد النيابية المخصصة للدائرة الانتخابية.([1])

فيما يخص ترشح المرأة تخصيص كوتا للنساء –بلغ عدد القوائم التي تم تشكيلها بناءا علي قانون الانتخابات 230قائمة بعضها كان علي اساس حزبية يكون لها اكثر من قائمة في اكثر من دائرة أبرزها التحالف الوطني للإصلاح جبهة العمل الاسلامي اكثر من 20 قائمة والكثير من القوائم كانت علي اساس عشائرية ومناطقية بالإضافة الي قوائم يسارية وفق دراسة بينت:

*القوائم الانتخابية التي تأسست علي اساس حزبي 6.4%

*القوائم التي تأسست علي اساس التحالفات العشائرية 43.5%

*القوائم علي المزج علي الاسس الحزبية والتحالفات العشائرية 11%

*القوائم المستقلة 39.1%

*عدد المقاعد النيابية 130 مقعد موزعة علي جميع مناطق الاردن خصص 09 مقاعد لدائرة البادية ومثلها للمسيحين و03 مقاعد للشراكسة والشيشان وخصص 15 مقعد للنساء

---

[1] علي الصاوي **قياس فعاليات البرلمان** ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة،القاهرة2003 .ص53

جدول رقم 01 يمثل الانتخابات النيابية بتاريخ 20 ايلول سبتمبر 2016م

المنطقة	عدد الدوائر	عدد المقاعد
محافظة عمان	05	28
محافظة اربد	04	19
محافظة الزرقاء	02	12
محافظة البلقاء		10
محافظة الكرك		10
محافظة معان		04
محافظة جرس	01	04
محافظةمأدبا		04
محافظة الطفيلة		
محافظة عجلون		04
محافظة العقبة		03
دوائر البادية	03	09
الكوتا النسائية		15
المجموع	23دائرة	130 مقعد

المصدر :نشرة الهيئة المستقلة الانتخابية 2016/09/25

المطلب الثاني :المؤشر القانوني والدستوري

أولا :المؤشر القانوني:

عرف الاردن بعد التحول الديمقراطي اصدار مجموعة من القوانين والوثائق الاردنية والتي كان من شأنها ان تقوم علي اعادة الثقة لدي افراد المجتمع الاردني سعيا منها بتحقيق النهج الديمقراطي ومن بين هذه الوثائق

01 : وثيقة الاردن اولا

وهي الوثيقة التي اطلقها الملك عبد الله الثاني في تشرين الاول 2002 م التي تنص علي ان الاردن اولا (مشروع نهضة يحرك مكامن القوة عند الفرد والمجتمع. ويؤسس لمرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية والادارية وهي تنمية طاقات شباب الاردن وشباته. في بوتقة انصهار تعمل علي تمتين النسيج الوطني لجميع الأردنيين والاردنيات وتحترم تنوع مشاربهم واصولهم .واتجاهاتهم واعراقهم ومشاعرهم وتسعي الي دمجهم وطنيا ومجتمعيا لتكون تعدديتنا الاردنية مصدر قوة لمجتمع مدني حديث ومتماسك يزدهر في مناخ من الحرية والديمقراطية البرلمانية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص).(وثيقة الاردن اولا عام 2002).([1])

ويمكن القول ان وثيقة الاردن هي بمثابة مبادرة استشرف من خلالها الملك عبد الله طبيعة التحديات التي تواجه الاردن داخليا واقليميا وهي تمهيد لانطلاقة شاملة نحو تثبيت القدرات الذاتية للدولة الأردنية حيث حمل الشعار في طياته ثورة علي الذات من اجل استنهاض كامل قدرات الوطن وطاقاته من اجل مواجهة التحديات ولقد تضمنت هذه الوثيقة مجموعة من

المحاور التي تفسر الشعار وتوضيحه وتبين مقاصده وهي:

- ✓ اولا: مبدا وطني وخطة عمل لإدماج ابناء الاردن في نسيج اجتماعي واحد

[1] وثيقة الأردن اولا علي موقع رئاسة الوزراء علي الانترنت **www.pm.gov.jo** ــــتاريخ الاطلاع 2018/04/30 على الساعة 21.00

- ✓ ثانيا: تحفيز الطاقات والقدرات الايجابية لدي ابناء الوطن وان يكون المفهوم حالة ذهنية وفعلا اداريا وعمليا معاشا.
- ✓ ثالثا: تحفيز الحس الوطني والانتماء للدولة والاعتزاز بالعروبة والاسلام في ظل اجواء الديمقراطية.
- ✓ رابعا عقد اجتماعي جديد وفكرة محورية كقاسم مشترك يحفز علي العمل والعطاء من اجل الاردن ارضا وشعبا ونظاما
- ✓ خامسا : اعطاء الاولوية للقضايا الاردنية ورفع المصالح الوطنية العليا فوق كل اعتبار
- ✓ سادسا : تحصين الذات الاردنية وحمايتها وتحسين مستواها المعيشي وتطوير الاقتصاد الوطني لتحقيق الاستقرار ([1]).

ان مفهوم الاردن اولا هو نظرة ملكية هاشمية اردنية نبعت من فكرة القائد وارادته وتصميمه التي تتميز ببعد النضر واستشراف المستقبل وشموليته وقراءة ابعاده وهو يدرك تماما ما لهذا المفهوم من ترسيخ لأصالة الاردن وشرعيته وبيان لأهميته في المجتمع .

02:الاجندة الوطنية

يمثل اعداد الاجندة الوطنية مرحلة تاريخية بارزة في بناء الاردن الحديث في مواجهة التحديات كبيرة وجهدا وطنيا متكاملا يهدف في جوهره لتحسين معيشة المواطنين الأردنيين وبناء اقتصاد متين وضمان الحريات الاساسية وحقوق الانسان واعتماد الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية وباشرت لجنة الاجندة الوطنية عملها في وضع اولويات الاردن التنموية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسنوات العشر القادمة ففي بدايات شباط فيفري 2005 عندما كلفها الملك بهذه المهمة وعملت اللجة لترجمة توجهات الملك عبد الله للخروج برؤية شاملة للأردن وقد اجتمعت اللجنة منذ بداية عملها علي المبادئ العامة للأجندة والتي

[1] المعتصم بالله العلوي ."الاصلاح السياسي في دول الخليج العربي من 1970-2009" **رسالة ماجيستير** غير منشورة ،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا عمان الأردن 2009 ص98

كان اولها الدستور الاردني وما تضمنه من احكام تحمي الحريات الاساسية للإنسان وتحترم حقوق المواطنة وترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات وثانيها القناعة بأن التنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية التي يؤدي تحقيقها الي استكمال بناء الاردن الديمقراطي العصري المزدهر وهو جزء من امته العربية .([1])

ثانيا : المؤشر الدستوري

علي اثر ثورات الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية في الاردن تم اجراء تعديلات دستورية كبيرة علي الدستور وقد تضمنت توصيات اللجنة الملكية لمراجعة الدستور تعديل ما يقارب (42) مادة من الدستور الاردني لسنة 1952م فقد اوعز الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للحكومة بصياغة هذه التعديلات وتقديمها لمجلس الامة ليتم اقرارها وقد تم اقرار التعديلات الدستورية من قبل مجلس الامة الاردني وتشمل هذه التعديلات النصوص التي تؤكد علي استقلال القضاء باعتباره سلطة مهمتها الاساسية فرض سيادة القانون وتحقيق المساواة واحترام حقوق الانسان واحاطتها بكافة الضمانات التي تحقق العدالة والكرامة وتصون الحريات وتضمن حق المواطنين في حياة كريمة امنة ومشاركتهم في صناعة القرارات والسياسات الناطقة لمسيرة المجتمع الديمقراطي ولتحقيق كل ذلك فقد اشتملت التعديلات الدستورية علي قواعد هامة ورئيسية منها .([2])

- ✓ *انشاء المحكمة الدستورية ضمن افضل المعايير الدولية
- ✓ *انشاء هيئة مستقلة للإشراف علي الانتخابات
- ✓ *محاكمة المدنيين امام المحاكم المدنية
- ✓ *الطعن في نتائج الانتخابات امام القضاء المدني

---

[1] عبد الرحمان حسين محمد "المشاركة السياسية في دول الخليج العربي دراسة حالة الكويت" **رسالة ماجيستير** غير منشورة كلية العلوم السياسية بغداد العراق2005.ص67

[2] فيصل الشنطاوي.مبادئ **القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني** عمان دار حامد للنشر والتوزيع،.2000ص109.

سنتناول هنا اثر التعديلات الدستورية علي الحياة السياسية في الاردن من حيث اثر التعديلات الدستورية علي السلطات الثلاث(التشريعية التنفيذية القضائية)وكذلك اثر التعديلات الدستورية في استحداث مؤسسات جديدة في النظام السياسي.

1- اثر التعديلات الدستورية على السلطة التشريعية :

لقد اثرت التعديلات الدستورية التي طرأت علي الدستور الاردني لسنة 1952 م وصدور دستور 2011م علي السلطة التشريعية ويمكن ملاحظة اثر التعديلات الدستورية علي السلطة التشريعية كما يلي :

- ✓ عملت التعديلات الدستورية علي تحصين مجلس النواب من الحل من خلال اعتبار انه اذا حل مجلس النواب لسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه
- ✓ اكدت التعديلات الدستورية علي ضرورة وجود مجلس النواب علي الساحة السياسية حيث انه بموجب احكام الدستور لا تستطيع الحكومة ابعاد مجلس النواب عن الساحة السياسية لأكثر من اربعة اشهر اذ انه يجب اجراء انتخابات خلال الشهور الاربعة التي تسبق انتهاء مدة المجلس الجديد وفي حال حل مجلس من قبل الحكومة بحيث يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحل بأربعة اشهر علي الاكثر واذا لم يتم الانتخاب عند انتهاء الشهور الاربعة يستعيد المجلس المنحل كامل سلطاته الدستورية ويجتمع فورا كان الحل لم يكن ويستمر في اعماله الي ان ينتخب المجلس الجديد([1])
- ✓ اكدت التعديلات الدستورية علي مبد الفصل بين السلطات وتعزيز دور السلطة

التشريعية في تشريع وسن القوانين من خلال حصر وضبط حالات وضع القوانين المؤقتة من قبل الحكومة عندما يكون مجلس النواب منحلا من خلال اعتبار انه يحق لمجلس الوزراء

[1] فيصل الشنطاوي **مرجع سابق** ص 110

بموافقة الملك ان يضع قوانين المؤقتة لمواجهة الامور التالية الكوارث العامة وحالات الحرب والطوارئ والحاجة الي نفقات ضرورية ومستعجلة لا تحتمل التأجيل .

- ✓ اكدت التعديلات الدستورية علي دور الرقابة الادارية والمالية لمجلس الامة علي السلطة التنفيذية من خلال النص علي ان يقدم ديوان المحاسبة الي مجلسي الاعيان والنواب تقريرا عاما يتضمن المخالفات المرتكبة عليها وآرائه وملاحظاته وذلك في بداية كل دورة عادية وكلما طلب احد المجلسين منه ذلك.[1]

- ✓ عملت التعديلات الدستورية علي خلق توازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتعزيز مبد الفصل بين السلطات من خلال اعتبار ان الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها تستقل خلال اسبوع من تاريخ الحل ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها الامر الذي يحتم ضرورة التعاون والتفاهم بين السلطتين وعدم الوصول الي حالة عدم الانسجام والتوافق في العمل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية "الابعد دراسة معمقة ودقيقة لان قيام السلطة التنفيذية بأتخاذ خطوة قرار بحل مجلس النواب يعني حتما رحيلها بنفس الوقت وبالتالي فأن الامر يخلق توازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فالسلطة التنفيذية تملك حق حل مجلس ولكن مقابل هذا الحق ستسقط بحكم الدستور مقابل هذا الحل .

2- اثر التعديلات الدستورية علي السلطة التنفيذية :لقد اثرت التعديلات الدستورية التي طرأت علي دستور 1952 م علي السلطة التنفيذية ويمكن ملاحظة اثر التعديلات الدستورية علي السلطة التنفيذية كما يلي :

- ✓ اكدت التعديلات الدستورية علي مبدا الفصل بين السلطات وممارسة كل سلطة لاختصاصها وذلك. [2]

---

[1] هشام الخلالية ."أثر الأصلاح السياسي علي عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012" ،**رسالة ماجيستير** غير منشورة ،عمان :جامعة الشرق الأوسط2012ص131

[2] فيصل الشنطاوي،**مرجع سابق** ، ص111

من خلال اعتبار ان الحكومة التي يتم تشكيلها في حال كان مجلس النواب غير منعقد يدعي للانعقاد لدورة استثنائية وعلي الوزارة ان تتقدم ببيانها الوزاري وان تطلب الثقة علي ذلك البيان خلال شهر من تاريخ تأليفها واذا كان مجلس النواب منحلا فعلي الوزارة ان تتقدم ببيانها الوزاري وان تطلب الثقة علي ذلك البيان خلال شهر من خلال اجتماع المجلس الجديد.

- ✓ اكدت التعديلات الدستورية علي ضرورة حصول الحكومة علي ثقة مجلس النواب وذلك من خلال اعتبار ان الوزارة تحصل علي الثقة اذا صوتت لصالحها الاغلبية المطلقة من اعضاء مجلس النواب.
- ✓ اكدت التعديلات الدستورية علي عدم استقالة الحكومة في حالة وفاة رئيس الوزراء واستمرارها برئاسة نائب الرئيس الوزراء او الوزير الاقدم حسب مقتضي الحال ولحين تشكـيل وزارة جـديدة([1]) .
- ✓ عملت التعديلات الدستورية علي تقيد السلطة التنفيذية وعم السماح للحكومة بوضع القوانين المؤقتة في حالة وجود مجلس النواب في الساحة السياسية حتي وان كان في حالة عدم انعقاده.
- ✓ عملت التعديلات الدستورية علي حصر وضبط حالات وضع القوانين المؤقتة من قبل الحكومة عندما يكون مجلس النواب منحلا:-الكوارث العامة وحالة الحرب والطوارئ والحاجة الي نفقات ضرورية ومستعجلة ولا تحتمل التأجيل.

3- اثر التعديلات الدستورية علي السلطة القضائية

لقد اثرت التعديلات الدستورية التي طرأت علي الدستور الاردني لسنة 1952م بشكل مباشر علي السلطة القضائية ويمكن ملاحظة اثر التعديلات الدستورية علي السلطة القضائية كما يلي:

[1] حسين الشياب وأخرون **الأردن بعد عقد من الإصلاح** ،. عمان :دار الشروق 2002ص63

- ✓ اكدت التعديلات الدستورية التي طرأت علي استقلالية القضاء من خلال النص علي ان السلطة القضائية مستقلة .
- ✓ اكدت التعديلات الدستورية علي تعزيز دور السلطة القضائية في مراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية من خلال النص علي محاكمة الوزراء علي ما ينسب اليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم امام المحاكم النظامية المختصة في العاصمة وفقا لأحكام القانون ولمجلس النواب حق احالة الوزراء الي النيابة العامة مع ابداء الاسباب المبررة لذلك.([1])
- ✓ اكدت التعديلات الدستورية علي تعزيز دور السلطة القضائية ومبدأ الفصل بين السلطات من خلال اعتبار ان القضاء يختص بحق الفصل في صحة نيابة اعضاء مجلس النواب بعد أن كانت عملية الفصل في صحة نيابة عضو مجلس النواب من اختصاص اعضاء السلطة التشريعية انفسهم.
- ✓ اكدت التعديلات الدستورية علي استقلال القضاء من خلال النص علي انشاء مجلس قضائي يتولي جميع الشؤون المتعلقة بالقضاء النظاميين.
- ✓ اكدت التعديلات الدستورية علي حق وحرية المحاكمة العادلة من خلال اعتبار عدم جواز محاكمة اي شخص مدني في قضية لا يكون جميع قضاتها مدنيين ويستثني من ذلك جرائم الخيانة والتجسس والارهاب وجرائم المخدرات وتزييف العملة.[2]

4-اثر التعديلات الدستورية على تطور الحياة السياسية واستحداث مؤسسات سياسية جديدة:

لقد اثرت التعديلات الدستورية التي طرأت علي الدستور الاردني لسنة 1952م بشكل مباشر علي تطوير وتنمية الحياة السياسية من خلال استحداث مؤسسات سياسية جديدة في

[1] مصطفي العدوان **الوظيفة الرقابية في النظام السياسي لأردني: الواقع والتطلعات في ظل التحول الديمقراطي** عمان ،دار حامد 2004ص112.

[2] حسين الشياب واخرون ،**مرجع سابق** ،ص 65

النظام السياسي ذات وظائف سياسية جديدة ساهمت في تعزيز وتطوير وتنمية الحياة السياسية في الاردن ويمكن ملاحظة هذه المؤسسات السياسية كما يلي :

أ/**انشاء المحكمة الدستورية** :نصت التعديلات الدستورية علي تأسيس المحكمة الدستورية للرقابة علي دستورية القوانين والانظمة النافذة وتفسير نصوص الدستور مما يؤكد علي سمو الدستور فلا يوجد اي قانون او نظام اعلي من الدستور او مساو له وبالتالي فانه لا يجوز مخالفة احكام الدستور وعدم وضع اي قانون او نظام مخالف لأحكام الدستور ومن هنا جاء النص علي تأسيس المحكمة الدستورية للرقابة علي دستورية القوانين والانظمة النافذة وتفسير نصوص الدستور والتأكيد علي ضرورة وجود الملائمة بين التشريعات والتعديلات الدستورية بمدة لا تتجاوز ثلاث اعوام وكذلك اعتبار المحكمة دستورية هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها يعين اعضائها الملك وقد صدر قانون المحكمة الدستورية رقم (15) لسنة 2012 م كما تم تعين رئيس واعضاء المحكمة الدستورية بتاريخ 2012/10/06 م وقد باشرت المحكمة الدستورية اعمالها ليدخل الاردن بذلك مرحلة دستورية جديدة في الحياة السياسية ([1]).

ب/**انشاء الهيئة المستقلة للانتخابات** : نصت التعديلات الدستورية علي انشاء هيئة مستقلة تشرف علي العملية الانتخابية النيابية والبلدية واي انتخابات عامة وفقا لأحكام القانون مما يؤدي الي تعزيز الثقة بنزاهة وشفافية الانتخابات النيابية من خلال النص علي انشاء هيئة مستقلة للانتخابات تشرف علي العملية الانتخابية وتديرها في كل مراحلها كما تدير البلدية واي انتخابات عامة وفقا لأحكام القانون ولمجلس الوزراء تكليف الهيئة المستقلة بإدارة اي انتخابات اخري او الاشراف عليها بناء علي طلب الجهة المخولة قانونا بأجراء تلك الانتخابات بعد ان كانت الحكومة تديرها.

---

[1] تاريخ مجلس الأمة ،تاريخ الحياة النيابية الأردنية ،موقع المجلس علي شبكة الأنترنت **http//www.jordan-2008 parliment.org/date/ch3.htm** تاريخ الأطلاح 2018/04/15 علي الساعة am09.00.

تم صدور قانون الهيئة المستقلة للانتخابات رقم (11) لسنة 2012 م ثم صدور قانون معدل لقانون الهيئة المستقلة للانتخابات رقم (46) لسنة 2015م ثم صدور قانون معدل لقانون الهيئة المستقلة للانتخابات رقم (18) لسنة 2018 وقد ادارت الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر لعام 2013 م والانتخابات النيابية لمجلس النيابي الثامن عشر مما ساهم في تعزيز المصداقية للعملية الانتخابية.

ج/**إنشاء المجلس القضائي** : نصت التعديلات الدستورية علي انشاء مجلس قضائي يتولي جميع الشؤون جميع الشؤون المتعلقة بالقضاء النظاميين ليصبح بذلك هناك استقلالية تامة للسلطة القضائية في الاردن مما يعزز الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية .وقد صدر قانون استقلال القضاء رقم(29)لسنة 2014م ثم صدور قانون معدل لقانون استقلال القضاء رقم 26(2017)ويمثل المجلس القضاء الاردني قمة هرم السلطة القضائية في المملكة الاردنية الهاشمية ويتألف المجلس القضائي الاردني من رئيس محكمة التميز رئيسا وعدد من الاعضاء ،وجاء في القانون ان القضاء مستقل والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ويحضر علي اي شخص او سلطة المساس باستقلالية القضاء ([1]).

وقد جاء في القانون انه يتولى المجلس القضائي جميع الشؤون المتعلقة بالقضاء النظاميين بما في ذلك النظر في شؤون القضاة وتعينهم وترفيعيهم وترقيتهم وتأديبهم ونقلهم وانتدابهم واعارتهم وانهاء خدماتهم وفق احكام القانون وابداء الراي في التشريعات التي تتعلق بالقضاء وتقديم الاقتراحات بشأنها واقرار التقرير السنوي حول اوضاع المحاكم وسير العمل فيها والطلب من اي دائرة رسمية او غيرها ما يراه من بيانات ووثائق لازمة .

---

[1] مصطفي العدوان **مرجع سابق** ص118

المطلب الثالث : مؤشر الحريات العامة وحقوق الانسان في الاردن

يمثل المصدر الرئيس لأفكار حقوق الانسان في العالم الحديث في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948م وفي المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 ويعود الفضل في تطوير مفهوم حقوق الانسان بالأساس الي جهود المنظمات والمؤسسات الغير حكومية. وفي الاردن بدأت الحكومات الاردنية تهتم بقضايا حقوق الانسان واولتها اهتماما كبيرا مع بداية التسعينات حيث دخل الاردن مرحلة مهمة من الانفتاح السياسي والديمقراطي تمثلت في استئناف الحياة البرلمانية والمسيرة الديمقراطية لذلك تم انشاء مؤسسات حكومية تعني بحقوق الانسان كما بدأت المنظمات والجمعيات الغير حكومية العاملة بهذا الاتجاه بالتشكل وفق اهداف وغايات مختلفة للدفاع عن الحريات العامة وتعزيزها ونشر ثقافة حقوق الانسان من خلال تنظيم المحاضرات والندوات وورش العمل المتخصصة وتنظيم الدورات التدريبية لكافة فئات المجتمع الاردني وسوف نتناول في مؤشر حقوق الانسان حقوق الانسان في التشريعات الاردنية واهم منظمات حقوق الانسان في الاردن.

فقد افرد الدستور الاردني فصلا خاصا لحقوق المواطنين وواجباتهم في المواد(05-23) كما تضمن بعض الضامنات لحماية تلك الحقوق واحال الي القوانين الأخرى كيفية تنظيم وحماية تلك الحقوق والواجبات وقد اشارت المادة 07 من الدستور "ان الحرية الشخصية مصونة" وقد تأكد هذا الامر ايضا من خلال المادة 03 من القانون المعدل لقانون العقوبات لعام 2010 ([1])والذي جاء فيه بأنه "لا جريمة الا بنص ولا يقضي بأي عقوبة او تدبير لم ينص القانون عليها حين اقتراف الجريمة " اما في ما يتعلق بحماية الحرية الشخصية فقد انتهجت القوانين الاردنية نفس المنهج الذي تبناه الاعلان العالمي لحقوق الانسان حيث تميزت هذه القوانين فيما يخص بالتعدي علي الحرية الشخصية بين الحجز المشروع للفرد بناء علي نص قانوني وبين

[1] مصطفي البارودي ،**الوجيز في الحقوق الدستورية** ،دمشق ،مطبعة الطريشي ط3 1971ص119

الحجز الغير مشروع بالنسبة للموظف فالمادة 178 من قانون العقوبات الاردني تدين الحجز الغير مشروع لحرية الاخرين من قبل موظف حيث تقول " ان كل موظف اوقف او حبس شخصا في غير الحالات التي ينص عليها القانون يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الي سنة «كما اكدت المادة 8 البند الاولي من الدستور الاردني انه "لا يجوز ان يقيض علي احد او يقف او يحبس او تقيد حريته الا وفق احكام القانون "اي ان الفرد يجب ان يتمتع بالحماية القانونية الازمة من اجل الدفاع عن نفسه ضد التهم الموجه اليه ويمنع قانون العقوبات الاردني التعرض لسرية المراسلات البريدية الا في بعض الظروف التي يحددها القانون حيث تعتبر هذه الحرية من الحريات المهمة وهي تعني عدم جواز مصادرة او انتهاك سرية المراسلات بين الافراد لما يتضمنه ذلك من اعتداء علي حق ملكية الخطابات بين الاشخاص المتضمنة لهذه المراسلات كما انها تتصل بحرية الفرد الفكرية اما بالنسبة لحرية المعتقد الديني " فقد كفل الدستور الاردني حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام العام او منافية للآداب([1])" وقد شهدت مواد الدستور الاردني الخاصة بحقوق الانسان قفزة نوعية كبيرة من خلال تعديلات الدستورية لدستور 2011 .

كما ان الاردن منظم للعديد من المنظمات الدولية المتعلقة بجوانب حقوق الانسان الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع اشكال التميز العنصري الصادرة في 1965/12/21 وصادق عليها الاردن 1974/05/30م الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع اشكال التميز ضد المرأة الصادر 1979/12/18 وصادق عليها الاردن في 1990/07/01.

اتفاقية حقوق الطفل 1990/08/29

الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللانسانية او المهينة الصادر في 1984/12/10 وافق الاردن عليها 1990/11/13

[1] نظام عساف ،**دراسات في حقوق الأنسان**. مركز عمان للدراسات حقوق الأنسان،عمان2003ص64

اعلان القاهرة لحقوق الانسان الصادر عام 1990 عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية وهو وثيقة ارشادية لا تحتاج الا التصديق .

كما صادق الاردن علي الميثاق العربي لحقوق الانسان المعدل الذي اعتمدته القمة العربية في تونس عام 2004 ،وكدليل رئيس علة ان التشريعات الأردنية ضمنت البيئة المناسبة لتعزيز حقوق الانسان وحمايتها والدفاع عنها فقد كان من نتائج هذه البيئة تأسيس العديد من المنظمات واللجان التي تعني بحقوق الانسان مع الاشارة الي انها تنقسم الي قسمين. ([1])

- ✓ لجان حكومية.
- ✓ منظمات غير حكومية وهيئات معنية بحقوق الانسان .

وسوف نتطرق الي جهود الأردن في تحقيق وتعزيز حماية حقوق الأنسان من خلال منظمات الحقوقية الرسمية والمتمثلة في لجان الحكومية ومنظمات غير حكومية وهيئات معنية بحقوق الأنسان.

أ- **الهيئات الرسمية لحقوق الأنسان:**

1-اللجان الملكية لحقوق الانسان، صدرت الارادة الملكية بالموافقة علي تشكيل اللجنة الملكية لحقوق الانسان بتاريخ 2000/03/28 برأسه الملكة رانيا العبد الله وتقوم اللجنة بأجراء مسح شامل ،لأوضاع حقوق الانسان في الاردن من حيث القوانين والممارسة لذلك قامت اللجنة الملكية بتشكيل لجنتين هما :

أولا: الجنة الوطنية لتعليم حقوق الانسان: هدفها الاسهام الفعال في اكتساب الطلبة والعاملين التربويين المفاهيم والمبادئ المتعلقة بثقافة حقوق الانسان ليصبح جزءا رئيسيا من ثقافة المجتمع

[1] هشام سلمان حمد الخلايلة اثر الإصلاح السياسي علي عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012"مذكرة الماجيستير" (جامعة الشرق الأوسط كلية الآداب والعلوم السياسية).2012 ص155

الاردني كما تساعدهم علي العيش بكرامة وحرية ليسهموا بأدوارهم ومسؤولياتهم الوطنية في مجتمع متفتح علي الثقافة العالمية([1]).

ثانيا :لجنة التوعية والتثقيف بحقوق الانسان: وتهدف انشر حقوق الانسان في الاردن وزيادة الوعي المجتمعي بأهميتها في بناء الانسان وترسيخ العدالة والمساواة بين افراد المجتمع والمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة و توفير اجواء ديمقراطية تحقق الكرامة والتسامح والعدل والمساواة بين افراده وزيادة معرفة المواطن الاردني بمفاهيم وحقوق الانسان .

ثالثا : لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين في مجلس النواب: تعتبر لجنة الحريات العامة واحدة من اللجان الدائمة في مجلس النواب وتتألف من 11 عضو كحد اقصي وتنتخب بالاقتراع السري من قبل المجلس وفق المادة 47 من نظامه الاساسي والتي تنص علي "ان تناط بلجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين مهمة دراسة جميع القوانين والامور والاقتراحات التي تتعلق بحرية المواطنين وحقوقهم التي كفلها الدستور ومن مهام اللجنة:

- ✓ النظر بقضايا الحريات العامة والشكاوي الواردة للجنة من المواطنين.
- ✓ زيارة مرتكز الاصلاح والتأهيل للاطلاع علي واقع الخدمات فيها واحوال النزلاء ومعيشتهم متابعة السجناء الأردنيين خارج البلاد.
- ✓ المساعدة في منح الجنسيات للمواطنين المقيمين في المملكة اكثر من 15 سنة.
- ✓ التنسيق بين جميع الهيئات والمنظمات المهتمة بحقوق الانسان.
- ✓ وتعقد اللجنة اجتماعا دوريا اسبوعيا للنظر في القضايا الواردة الي اللجنة ومتابعتها مع الجهات المعنية([2]).

---

[1] بشارة عزمي."الربيع العربي صرخة وجودية من أجل الحرية والكرامة" **مجلة الأهرام الديمقراطية،مصر**:(د.د.ن)السنة 13،العدد49،جانفي2013،ص68

[2] الجليل اسماعيل مصطفي ، "التعددية السياسية في الأردن وجذورها الفكرية" **رسالة دكتوراه**(جامعة بغداد،كلية العلوم التجارية والعلوم السياسية،1998،1997)،ص32

رابعا : ادارة حقوق الانسان والامن الانساني في وزارة الخارجية :تعني ادارة حقوق الانسان والامن الانساني في وزارة الخارجية بالمنظمات الحكومية والدولية والاقليمية وما يتفرع عنها من مجالس ولجان تعني بحقوق الانسان وبالمنظمات الغير حكومية والهيئات المدنية المعنية بحقوق الانسان وبشبكة الامن الانساني للإدارة مجموعة من المهام من بينها :

– تنفيذ التوجهات المقررة بشان تنمية وتطوير مفاهيم حقوق الانسان والامن الانساني

– دراسة الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان التي ترتبط بها المملكة ومتابعة تنفيذها وذاك بالتنسيق مع الدائرة القانونية والجهات الرسمية المعنية[1]

ب–المنظمات الغير حكومية وهيئات معنية بحقوق الانسان في الأردن

أولا :**المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن عام 1990** باعتبارها الفرع الاردني للمنظمة العربية لحقوق الانسان وتعني بالدفاع عن حقوق الانسان ورصد انتهاكات التي تحدث ورفع مستوي الوعي بها ومعالجة كافة قضايا حقوق الانسان في الاردن ومتبعتها مع الجهات المعنية الرسمية الداخلية والخارجية كما تهدف الي مساعدة المواطن الاردني الذي يتعرض الي اي اجراء غير مشروع او معاملة قاسية او اعتداء علي حرية او يوقف دون مذكرة توقيف قانونية او يتعرض لأي تدبير امني او احترازي دون ان يكون ذلك التدبير متخذا بشكل قانوني او صادرا عن جهة قانونية مختصة والتعاون مع جمعيات ومنظمات حقوق الانسان المماثلة بالخارج.[2]

ثانيا :الجمعية الوطنية للحرية والنهج الديمقراطي تأسست عام 1993م وتهدف الي ضمان استمرار النهج الديمقراطي وترسيخه.

---

[1] نظام عساف **مرجع سابق** ص70

[2] بشارة عزمي **مرجع سابق** ص72

ثالثا :الجمعية الاردنية لحقوق الانسان تأسست 30 تشرين الثاني نوفمبر 1996م وتهدف الي العمل علي حماية وتعزيز حقوق الانسان من خلال تنظيم ورشات عمل ومحاضرات للمواطنين في مجال حقوق الانسان .

رابعا :مجموعة القانون من اجل حقوق الانسان ميزان تأسست بتاريخ 1998/08/06م وتم اعتمادها كفرع للجنة الدولية للحقوقيين –جنيف وتهدف الي نشر مبادئ حقوق الانسان وضمانها في القانون الدولي والوطني.

خامسا : المركز الوطني لحقوق الانسان عام 2002 ويهدف الي تعزيز ضمان ممارسة الحقوق والحريات الاساسية لكافة فئات المجتمع وخاصة المهمشة منها مثل الاطفال والنساء واللاجئين والعمال والاشخاص ذوي الاعاقات وغيرهم وذلك وفقا للتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية حيث يسعي المركز لتحقيق ذلك من خلال تقديم الخدمات والاستشارات القانونية لمحتاجيها وتمكينهم وتعريفهم يحقوقهم وواجباتهم وتقديم برامج متخصصة في مجال حقوق الانسان.([1])

سادسا :مركز ميثاق للتنمية وحقوق الانسان تأسس بتاريخ 2010/02/01م ويهدف الي نشر وتعميم مفاهيم ومبادئ حقوق الانسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية حسب المعايير الدولية والعمل علي تعزيز النهج الديمقراطي والحاكمية الرشيدة والتنمية المستدامة في المجتمع المحلي وفي الاردن هناك العديد من مراكز وابحاث المتخصصة بحقوق الانسان .

[1] الجليل اسماعيل مصطفي **مرجع سابق** .ص40

سابعا :مركز عمان لدراسات حقوق الانسان عام 2000 ويهدف الي تعزيز الديمقراطية المستدامة من خلال رعاية الحوار الوطني وتشجيع المشاركة السياسية مركز عدالة لدراسة حقوق الانسان عام 2003 ويسعي الي تعزيز قيم حقوق الانسان في الاردن [1]

المطلب الرابع : مؤشر الاحزاب السياسي و المجتمع المدني

أولا :المؤشر الحزبي

ان عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها الأردن منذ عام 1989 ،قد فتحت المجال للتعددية الحزبية مما ساهم في ظهور وعودة الأحزاب السياسية بشكل علني الي الساحة ويمكن تصنيف الأحزاب السياسية الأردنية ضمن معاير معينة ومنها الأحزاب التقليدية ،والتي تسعي إلي استقطاب والتي تؤثر بمكانتها الاجتماعية والتي تقدم ولائها للحزب ،ومن المعاير الهامة لتصنيف الأحزاب السياسية عقيدة الحزب التي يعتنقها أعضاءه ،حيث تقوم هذه العقيدة علي مجموعة من المبادئ الأساسية ، التي تساهم في بيان الفكر السياسي والاقتصادي ،والاجتماعي ،وقد تصنف الأحزاب تبعا لمصالح أعضائها –والتي تسمي جماعة المصالح – بالإضافة إلي ذاك فهناك أحزاب برامجية ،والتي تسعي الي تنفيذ برامج الحزب ،ويمكن تصنيف الأحزاب السياسية الأردنية إلي أربعة تيارات:

أ–**التيار الإسلامي** : يقوم هذا التيار علي المبادئ الإسلامية ،ويسعي الي إقامة الشريعة الإسلامية ، في جميع مجالات الحياة ويتمثل هذا التيار حزب جبهة العمل الإسلامي ،حزب الوسط الإسلامي ،الحركة الإسلامية دعاء.

ب– **التيار القومي**: يرتكز هذا التيار علي دعم التوجهات القومية الشعبية والوطنية ،نحو وحدة الأمة العربية في جميع المجالات ويتمثل هذا التيار ،حزب الشعب العربي التقدمي ،حزب

[1] دليل منظمات المجتمع المدني في الاردن من الموقع **WWWCivil Socity–jo–Net/ar/orgnization**
تاريخ الاطلاع2018/05/30 على الساعة 18.30

الشعب العربي الاشتراكي الأردني الحزب العربي الديمقراطي الأردني ، حزب جبهة العمل القومي.([1])

ج–التيار اليساري : يرتكز هذا التيار علي الفكر الماركسي ويتمثل هذا التيار –حزب الو حدة الشعبية الديمقراطي الأردني –حزب الشعب الديمقراطي في الأردن حشد ،حزب الشيوعي الأردني.

د–**التيار المحافظ:** يرتكز هذا التيار علي مبادئ وطنية ويتمثل في حزب الحرية والمساواة، حزب العدالة ، حزب الرسالة حزب الوطني الدستوري ، حزب الجبهة الأردنية الموحد .

وكما اشرنا فمنذ تبني الديمقراطي في الأردن عام 1989 ، وعودة الحياة النيابية الأمر الذي أدي إلي خروج الأحزاب السياسة من الخفاء ، لتمارس عملها بشكل علني قبل أن ترخص رسميا ومع صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (32) أعطي الفرصة لبناء التعددية الحزبية علي أساس ديمقراطية –مع أمكانية وصول الأحزاب السياسية للسلطة وبالطرق الشرعية والتي تتمثل في الانتخابات النيابية.

- ومن خلال دراستنا للأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التحول الديمقراطي لاحظنا ،أن هناك أشكال تقليدية للمشاركة السياسية ،وأخري غير تقليدية .
- فالأشكال التقليدية للمشاركة السياسية قد ترجمت من خلال العمل النيابي ،بالإضافة إلي الانتماء الحزبي ،أما الأشكال الغير تقليدية وتتمثل بالاحتجاج والذي يتضمن التظاهرات ، ومقاطعة الانتخابات النيابية ،وعدم المشاركة فيها ، تعبيرا عن عدم رضاهم ،ورفضهم لقوانين الانتخابات. ([2])

ومن الأشكال الغير تقليدية دعوة الأحزاب السياسية إلي مقاطعة إنتخابات 1997

---

[1] عريب الرنتاوي،**توصيات الأحزاب السياسية المرفوعة لرئيس الوزراء ،الأحزاب السياسية الأردنية الواقع الطموح**،ط1 .مركز القدس للدراسات ،عمان 2003 ص144.

[2] هاني خير **الحياة النيابية في الأردن 1920–1993** مطبوعات مجلس الأمة الأردني ،عمان1993ص192

لرفضها قانون الانتخابات المؤقت عام 1993 الذي أدي الي تراجع العمل الحزبي حيث كان لوضع قانون الصوت الواحد قبل انتخابات 1993 أثر سلبي علي تطور التعددية السياسية في الأردن فقد أظهرت نتائج المجلس الثاني عشر أن قانون الصوت الواحد قد حد من قوة التيار الإسلامي ، والتيارات الأخرى يشكل عام وقد انحسرت قوة التيار القومي واليساري إلي ادني الحدود مقارنة مع إنتخابات عام 1989 و جاءت من بين الأسباب كذلك إعتراض الإسلامين علي فرض قيود جديدة علي حرية الصحافة من خلال فرض قانون مؤقت للمطبوعات والنشر بالإضافة إلي ان الأخوان المسلمين ،قد تعرضت إلي أنقسامات في داخلها إلي ما يسمي بالصقور والحمائم وسوف نقوم بتوضيح اثر المقاطعة علي انتخابات 1997 من خلال الجدول التوضيحي ([1])

[1] العدوان مصطفى **الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني :الواقع والتطلعات في ظل التحول الديمقراطي** ،دار حامد عمان2004ص98

الجدول رقم (02) يوضح موقف الاحزاب من انتخابات عام 1997

	الاحزاب المقاطعة	تيار الحزب	01	الاحزاب المؤيدة للمشاركة	تيار الحزب
01	حزب جبهة العمل الاسلامي	الاسلامي	01	حزب الوطني الدستوري	الوسط
02	حزب المستقبل	الاسلامي	02	حزب الديمقراطي الوحدوي	
03	حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)	اليساري	03	حزب البعث الاشتراكي	قومي
04	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني	اليساري	04	الحزب الشيوعي الاردني	اليساري
05	حزب العمل القومي(حق)	القومي	05	حزب الارض العربية	القومي
06	حزب الجبهة العربية الدستورية	القومي	06	حزب البعث العربي التقدمي	القومي
07	حزب الانصار العربية	القومي	07	حركة دعاء	الاسلامي
08	الحركة القومية الديمقراطية	القومي	08	حزب الاحرار	الوسط
			09	حزب الامة	اليساري
			10	حزب السلام	الوسط
			11	الحزب التقدمي	اليساري

المصدر :مركز الأردن الجديد للدراسات

يشير الجدول رقم (02)إلي ان الاحزاب المقاطعة للعملية الانتخابية عام 1997م من أحزاب المعارضة مما أدي الي ضعف المجلس الثالث عشر ومن أهم هذه الاحزاب جبهة العمل الاسلامي وهو الذي يمثل اقدم القوي الحزبية في الاردن وأكثرها نفوذا حيث كان لعملية المقاطعة للانتخابات النيابية عام 1997م أثر واضح فقد افرزت هذه الانتخابات مجلسا نيابيا لا يتمتع بقدر من التعددية السياسية والحزبية ([1])

من مظاهر التعددية السياسية في الأردن أن جميع الأحزاب السياسية تسعي إلي إنظمام المرأة للحزب –إلا أن دورها غالبا ما يبقي هامشيا لا يوازي دور الرجال ويبين الجدول رقم (02)

[1] **التجربة الحزبية في الأردن دراسة تحليلية مقارنة بين تجربتين الخمسينات والتسعينات** ،عمان دار وائل للطباعةوالنشر1999.ص135

الاحزاب السياسية الاردنية وفقا لقانون الاحزاب لعام 2007م حيث يظهر الجدول المجموع الكلي للمؤسسين للأحزاب ونسبة كل من الذكور والاناث في عدد المؤسسين حيث اظهر الجدول تفاوتا كبير في نسبة الذكور والإناث لصالح الذكور فنري بأن عدد الذكور في جبهة العمل الإسلامي قد بلغ (757) بينما بلغ عدد الإناث قد وصل (64) ونري بأن عدد الاناث قد وصل لدي حزب البعث الاردني الي (93) من اصل (526) لأعضاء الحزب بينما نري ان نسبة الاناث في الحزب الشيوعي الأردني الي (161) من اصل(225) وقد بلغت نسبة الاناث في الحزب الوطني الي (405) من اصل (714) الامر الذي يدلل علي محدودية مشاركة المرأة في العمل السياسي.

وقد بلغت نسبة الاناث في الحزب الوطني الي (405) من اصل (714) الامر الذي يدلل علي محدودية مشاركة المرأة في العمل السياسي([1])

	اسم الحزب	التيار	تاريخ التأسيس	عدد الاعضاء الكلي	عدد اعضاء الذكور	عدد اعضاء الاناث	الامين العام
01	حزب البعث العربي الاشتراكي	*القومي*	1993/11/18	526	433	93	**تيسير سلامة الحمصي**
02	الحزب الشيوعي الأردني	*اليساري*	1993/01/17	525	364	161	**منير حمارنة**
03	حزب جبهة العمل الأسلامي	*الأسلامي*	1992/12/07	821	757	64	**ا.د اسحاق احمد الفرحان**
04	حزب الشعب الديمقراطي الاردني حشد	*اليساري*	1993/11/24	578	292	286	**احمد يوسف مصطفي عليا**
05	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني	*اليساري*	1993/02/09	512	373	139	**سعيد ذياب علي مصطفي**
06	حزب البعث العربي	*القومي*	1993/04/13	579	406	137	**فؤاد دبور**

[1] احمد عقلة .**الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية 1989–2008** ،عمان جامعة الشرق الأوسط 2010.ص58.

	التقدمي						
07	حزب الدعاء	*الاسلامي*	1993/04/10	535	215	320	**محمد ابو بكر**
08	الحزب الوطني الدستوري الاردني	*الوسط*	1997/05/7	670	638	32	**د.احمد الشناق**
09	حزب الحركة القومية الديمقراطية المباشرة	*القومي*	1997/07/10	537	326	181	**نشأت احمد حسن خليفة**
10	حزب الوسط الأسلامي	*الاسلامي*	2001/12/19	508	411	97	**د.هايل عبد الحفيظ داود**
10	حزب الرسالة	*الوسط*	2002/12/31	509	452	57	**د-جازم شرف قشوع**
11	الحزب الوطني الاردني	*الوسط*	2007/03/14	714	309	405	**منى ابو بكر**
12	حزب الجبهة الاردنية الموحدة	*الوسط*	2007/09/30	541	508	33	**معالي امجد المجالي**
13	حزب الحياة الاردني	*الوسط*	2008/02/19	567	382	185	**ظاهر احمد عمرو**
14	حزب الرفاه الاردني	*الوسط*	2009/02/17	508	282	226	**محمد رجا الشوملي**
ال	حزب التيار الوطني الاردني	*الوسط*	2009/08/31	1453	1282	171	**معالي عبد العالي المجالي**
15	حزب العدالة والتنمية	*الوسط*	2009/09/06	570	304	266	**م.علي محمود الشوفاء**
	المجموع			10653	7734	2919	

الجدول رقم (03) الاحزاب السياسية الاردنية لعام 2007

المصدر :نشرة صدرت عن مديرية الأحزاب وزارة الداخلية الارنية 20-10-2009

وقد عرفت الاحزاب السياسية في الأردن تطورا ملحوظا في سيرورتها نحو التحول الديمقراطي سواء علي المستوي الممارسة القانونية أو الإجرائية من خلال زيادة مشاركة المرأة في الحياة العمل الحزبي بتخصيص الكوطة النسائية وتخصيص مقاعد لتمثيل الطائفة المسيحية . ومن مظاهر التطور ،صدور قانون الأحزاب السياسية رقم 39 لسنة 2015 الذي نص علي خفض عدد المؤسسين الي 150 شخص ونقل مرجعية تسجيل الاحزاب السياسية إلي وزارة الشؤون السياسية بدلا من وزارة الداخلية وهذا بهدف تشجيع الأحزاب علي الترشح للانتخابات النيابية وفتح فروع لها في المحافظات . لكن التطور الأهم كان إقرار قانون الانتخابات رقم 06 لسنة 2016 هذا القانون الغي قانون الصوت الواحد الذي أضعف الرقابة البرلمانية لنحو عقد ونصف ،بموجب القانون الجديد تبنت الحكومة نظام القائمة النسبية المفتوحة ،الذي يسمح للمقترعين بإعطاء أصواتهم مرة للقائمة التي يختارها ومرة ثانية لأي عدد من أعضاء القائمة وتخصيص عدد المقاعد النيابية للمرأة 15 مقعد. وقد لوحظ ارتفاع عدد المرشحين لانتخابات المجلس النيابي الثامن عشر واحتدام التنافس الانتخابي، فيها ويعود الي عوامل عدة في مقدمتها اتخاذ كافة الأحزاب السياسية موقفا إيجابيا من هذه الانتخابات رغم تحفظ وحتي أنتقد العديد منها علي قانون الانتخاب الجديد .[1]

بلغ عدد الأحزاب التي أنخرطت في المنافسة الأنتخابية 42 حزب سياسيا ، من أصل 50 حزب مرخصا في حين بلغ عدد مرشحي الأحزاب والقوائم الحزبية أو المختلطة 253 مرشحا ،حسب مصادر وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية لعام 2016 وهو عدد غير مسبوق للمرشحين علي قوائم الأحزاب في تاريخ الأنتخابات الأردنية.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلي أهمية اتخاذ جماعة المسلمين قرارا مفاجئا بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية لعام 2016 بخلاف موقفها المقاطع في الدورات الانتخابية الثلاث الأخيرة (2007-2010-2013).

---

[1] تقرير الهيئة المستقلة الانتخابات ،**jec.jo/ar/content**، تاريخ الاطلاع ،2018/05/30. على الساعة 14:00.

ففي 25 سبتمبر 2016 أي بعد 05 أيام من أجراء الانتخابات أعلنت نتائجها النهائية وقد أسفرت النتائج عن فوز جبهة العمل الاسلامي ،وقائمة التحالف الوطني الاصلاح 15 مقعد نيابيا أي نحو 40.5%من أجمالي المقاعد الحزبية في المجلس وهو ما يعادل 12%من المقاعد الاجمالية وحسب وزارة الشؤون السياسية جاءت تاليا حزب التيار الوطني بزعامة عبد الهادي المجالي الذي احرز 07 مقاعد ،[1] يليه حزب المؤتمر الوطني(زمزم) وهو حزب إسلامي أستقل مؤخرا عن جماعة الأخوان المسلمين حيث أحرز 05 مقاعد نيابية –حصلت قوائم كل من الاحزاب الوسط الإسلامي والعدالة، والإصلاح ، علي مقعدين لكل منهما ،أما الأحزاب الستة الأخرى وهي الجبهة الأردنية الموحدة –وجبهة العمل الوطني –والوفاء –والبعث العربي التقدمي والعون الأردني والاتحاد الوطني والوفاء ،والبعث العربي التقدمي ،والعون الأردني ،والاتحاد الوطني فقد فاز كل منها بمقعد واحد في المجلس.

ثانيا : مؤشر المجتمع المدني

وتصنف منظمات المجتمع المدني حسب اهدافها ومجالات عملها والتي شملت نقابات اصحاب العمل وجمعياتهم والغرف التجارية والصناعات والنقابات والجمعيات المهنية والنقابات العمالية ومنظمات رعاية المعوقين والمنظمات البيئية والثقافية والعلمية والنوادي الشبانية والرياضية ومنظمات الرعاية الصحية ومنظمات رعاية الأطفال والأيتام والمرأة والجمعيات الخيرية متعددة الأغراض بالإضافة الي الجمعيات التي تعمل في مجالات التنمية والحماية المجتمعية وحقوق الانسان وسنتناول هنا دور النقابات المهنية والجمعيات ووسائل الاعلام في التحول الديمقراطي في الاردن.

[1] تقرير الهيئة المستقلة الانتخابات ،**jec.jo/ar/content**، تاريخ الاطلاع ،2018/05/30. على الساعة 14:00.

أ/ مؤشر الجمعيات والنقابات المهنية:

تعد النقابات المهنية احدي الفئات الرئيسية في منظمات المجتمع المدني الاردني حيث انها تتألف من اثنتي عشر نقابة وهي نقابة المحامين والاطباء واطباء الاسنان والاطباء البيطريين والممرضين والممرضات والصيادلة والمهندسين والمهندسين الزراعين والصحفيين والجيولوجيين والمقاولين وبات تعداد اعضائها ما يزيد علي (28531)عضوا وهو القطاع الاوسع تأثيرا من سائر منظمات المجتمع المدني وتأتي نشأة النقابات لجيلين ([1])حيث تعود نشأة الجيل الاول الي الخمسينيات من القرن الماضي فظهرت نقابة المحامين في عام 1950م ونقابة اطباء الاسنان عام 1952 م ونقابة الصحفيين عام 1953م ونقابة الاطباء عام 1954م ونقابة الصيادلة 1957م ونقابة المهندسين عام 1958م، وظهر الجيل الثاني في اواخر الستينات واوائل السبعينات من القرن ذاته حيث تأسست نقابة المهندسين الزراعين عام 1966م وفي عام 1967م تم تكوين مجلس النقباء الذي يضم في عضويته اعضاء النقابات المهنية جميعهم داخل مجمع النقابات وتشكلت اربع نقابات مهنية في عام 1972م وهي نقابة الاطباء البيطرين ونقابة الجيولوجيين ونقابة الممرضين والممرضات والقابلات ونقابة المقاولين.

وفي دراسة حول النقابات المهنية في الاردن لاحظ الدارسون ان هناك عددا من العوامل التي ساهمت في نشأة النقابات المهنية اهمها:

- ضرورة التأطير القانوني لممارسة المهن مثل المحاماة والصيدلة او الطب سواء علي المستوي العلمي والعملي ،وايقاع العقوبات بالمخالفين لها وذلك بسبب ان افراد المجتمع آنذاك كانوا يفضلون الخبرة الاقدمية في هذه المهن.
- اعتبار المهنين في تلك الفترة بانهم فئة اجتماعية نخبوية وذلك بسبب تحصيلهم العلمي والمكانة الاجتماعية المهمة لهذه وندرتها في تلك الفترة.

[1] زيد حمزة زاخرون . **النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن** عمان مركز القدس للدراسات السياسية ،2003ص16.

- استفادة اصحاب هذه المهن من التجارب النقابية التي شهدتها في الدول التي اتموا فيها تحصيلهم العلمي مثل مصر وسوريا لبنان مما دعاهم عند عودتهم الي تكوين اطر تنظيمية اخذت شكل النقابات([1])

- تغير الخارطة السياسية في عام 1957م والتي شهدت تعطيل الحياة الحزبية في الاردن والذي ادي الي تعزيز الدور السياسي للنقابات المهنية.

- الخلفية السياسية التي يتمتع بها القادة النقابيون حيث ان بعضهم كانوا زعماء لأحزاب سياسية مثل الطبيب مصطفي خليفة الذي كان وزيرا لأكثر من مرة والمحامين عبد الله الريماوي وسليمان الحديدي وعبد الله نعواس من قيادي حزب البعث.

تتمتع النقابات بقانون خاص لكل نقابة بحيث تصدر الهيئة العامة التشريع الخاص بقوانين النقابة وانظمتها الا انها تصبح سارية المفعول بعد مرروها بالمراحل الاعتبارية الدستورية لعملية التشريع .

وينظم قانون العمل رقم(08) لسنة 1996م منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة سواء للنقابات العمالية او النقابات المهنية ويظهر ذلك من خلال المادة رقم (89)التي تنص علي شروط تأسيس النقابات العمالية من قبل مؤسسين لا يقل عددهم علي 50 شخصا من هنة واحدة او مهن مماثلة ،ويشترط القانون لتسجيل اي نقابة او جمعية جديدة ان يقدم طلب تأسيس موقعا من المؤسسين الي سجل النقابات والجمعيات في وزارة العمل مرفقا بالنظام الداخلي وبأسماء اعضاء الهيئة الادارية المنتخبة من قبل المؤسسين وفي عام 2005م تقدمت الحكومة بمشروع قانون النقابات لعام 2005م الذي جاء في (26)مادة ارتكزت علي التوصيات الخاصة بالنقابات المهنية التي جاءت في وثيقة الاردن اولا حيث تنص المادة الثانية من القانون علي تعريف كلمة نقابة اي نقابة

---

[1] هاني الحوراني واخرون **الإطار القانوني للبناء الديمقراطي في الاردن** عمان .دار السندباد للنشر والتوزيع 2003.ص125.

المهنية يتم تأسيسها من اصحاب مهنة واحدة وتخضع لأحكام هذا القانون([1]) ونصت المادة(11) من هذا المشروع علي تحديد الاطار الخاص لإدارة النقابة وتولي مهامها من خلال مجلس منتخب.

تساهم النقابات المهنية في عملية التحول الديمقراطي في الاردن من خلال ممارسة السلوك الديمقراطي فهي تعكس العملية الديمقراطية من خلال الهيكل التنظيمي واساليب عملها إذ انها تنتخب قيادتها انتخابا حرا ويشارك جميع اعضاء النقابة بذلك بالإضافة إلي المشاركة بالمؤتمرات والاجتماعات الدورية التي تقيمها النقابة حيث يمتلك كل عضو حرية المناقشة والانتقاد اذ تعقد النقابات والمؤتمرات العلمية الخاصة بها بشكل دوري كل سنة او سنتين اضافة الي الندوات والمحاضرات العلمية والرقابة علي الاداء المهني .ان النقابات المهنية مؤسسات ديمقراطية وتتبع التوجهات التي تقر بها الهيئات العامة لهذه النقابات وهي راس الهرم في النقابة التي تحدد العمليات النقابية بعد عودة الحياة الديمقراطية عام 1989 لم تأخذ النقابات دورها كاملا في العمل السياسي وفي عام 1990م قامت النقابات المهنية بعمل موكب للتضامن مع العراق وشارك فيها عدد من النقابين المهنيين وبعد اقرار قانون الاحزاب رقم(32) لعام 1992 م انعكس ذلك بصورة مباشرة علي النشاط التي تقوم به النقابات المهنية وجعلها تلتفت الي قضايا اعضائها ومطالبهم ومن امثلة ذلك الاعتصام الذي قامت به نقابتا الاطباء والمهندسين عام 1991م للمطالبة بإعادة نظام العلاوات ومع احداث حرب الخليج وفرض الحصار علي العراق عادة النقابات الي العمل السياسي فقامت بإصدار البيانات التي تستنكر الحرب علي العراق ([2])وتشكيل لجان لمؤازرة الشعب العراقي وفي هذه المرحلة وصلت النقابات المهنية في علاقاتها مع الحكومة ذروة الانسجام الا انه مع توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل شهدت النقابات توترا شديدا في علاقاتها مع الحكومة حيث قامت الحكومة بمنع بعض الندوات السياسية وتكرار اقتحام اجهزة الامن لمجمع النقابات ومنع قيام نشاط سياسي واعتقال نقيب

[1] عواد محمود الخرابشة، **دور البرلمانيين في الاصلاح السياسي** ،مجلس النواب الاردني2006ص21.

[2] مصطفي حمارنة ،**المجتمع المدني والتحول الديمقراطي** القاهرة مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية 2005ص17.

المهندسين ليث شبيلات في عام 1995م والطعن لأول مرة في انتخابات مجلس نقابة المحامين 1995م بسبب اشراك محامين مقيمين في الضفة الغربية فيها الا ان المحكمة ردت طعن وزارة العدل وقد قامت النقابات بأطلاق سياسة لا للتطبيع وقامت بإصدار القائمة السوداء التي تضم اسماء الذين يقومون بأجراء الاتصالات مع الكيان الصهيوني من الافراد والمؤسسات والشركات مما ادي الي قيام الحكومة بجملة من الاعتقالات لأعضاء لجنة حملة التطبيع ان النقابات المهنية تمثل مركز قوة مجتمعي واقتصادي ويعود ذلك الي القاعدة الجماهرية الكبير التي تمتلكها حيث يبلغ اعضائها 100الف عضو فيمكننا القول بان النقابات عند قيامها بدورها السياسي والتثقيفي الاقتصادي في نشراتها وندواتها فهي تقوم بدور مهم في القضايا العامة التي تهم المواطن والتي تمكنه من خلالها التعبير عن أراءه بوسائل تكون مقبولة للنظام السياسي من اضراب او اعتصام او ندوات بالإضافة الي دورها المهني الذي تقوم به مما يؤكد علي ان هدفها الاول هو تحقيق الخدمات الضرورية للمهنين.([1])

ب/ : مؤشر وسائل الاعلام

ان اهم ضمانة لحرية التعبير والراي وحرية الصحافة في الاردن هي ما ينص عليه الدستور الاردني وتنص المادة 15 من الدستور الاردني :

01)تكفل الدولة حرية الراي ولكل اردني ان يعرب بحرية عن رايه بالقول او الكتابة او التصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ان لا تتجاوز حدود القانون.

02)الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون.

03) لا يجوز تعطيل الصحف ولا الغاء امتيازها الا وفق احكام القانون .

[1] هاني الحوراني وأخرون **مرجع سابق** ص129.

04) يجوز في حالة اعلان الاحكام العرفية او الطوارئ ان يفرض القانون علي الصحف والنشرات والمؤلفات والاذاعة رقابة محدودة في الامور التي تتصل بالسلامة العامة واعراض الدفاع الوطني .

05) ينظم القانون اسلوب المراقبة علي موارد الصحف وكان المشرع الاردني استعمل صيغة «المفرد" لأنه ليس الهدف ان تكون جميع اراء الاردنيين واحدة وهكذا جاءت صيغة كل اردني لضمان تعددية الآراء ضمن خطط اعادة هيكلة الاعلام الاردني تم الغاء وزارة الاعلام عام 2002م وانشاء المجلس الأعلى للإعلام كهيئة مرجعية وتنظيمية غير تنفيذية ويتمتع باستقلال مالي واداري ويتشكل المجلس بإرادة ملكية سامية بناء علي تنسيب رئيس الوزراء ويتكون من تسع اعضاء بمن فيهم الرئيس من الأردنيين ذوي الخبرة والكفاءة والخبرة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.([1])

ويهدف المجلس الأعلى للأعلام الي الاسهام في تنمية القطاع الاعلامي ليعبر عن هوية الوطن بجميع فئاته واطيافه ويواكب روح العصر بما فيها من مستجدات ومتغيرات ويعزز القدرة التنافسية الوسائل الاعلام الاردنية اضافة الي تشجيع التعددية واحترام الراي الاخر وتهيئة البيئة المحفزة للاستثمار الاعلامي كما يتولى متابعة الاداء الاعلامي للتحقق من اتاحة الفرصة الحرية التعبير لكافة اطياف وفئات المجتمع والحفاظ علي استقلالية اجهزة الاعلام والحفاظ علي الحرية المهنية الصحفية والاعلامية وذلك عبر لجنتي التحقيق من اتاحة التعبير واستقلالية اجهزة الاعلام وتسوية القضايا الاعلامية وتتولي لجنة التحقيق من اتاحة حرية التعبير واستقلالية الاعلام بحث الشكاوي التي تصلها وفيما اذا حدث انتهاك لحرية الصحفي او التدخل الغير مشروع في عمل اجهزة الاعلام ،اما لجنة تسوية القضايا الاعلامية فتنظر في اي شكاوي ترد الي المجلس من طرف العملية الاعلامية والعمل عاي تسويتها في ضوء مواثيق الشرف الاعلامية المعتمدة واجراء المصالحة بطلب من الاطراف المعنية في حالات النزاع المتعلقة بالقضايا الاعلامية وبعد عملية التحول الديمقراطي وصدور قانون المطبوعات والنشر رقم 10 لسنة 1993 وانهاء الاحكام العرفية وإلغاء قانون الدفاع اتجهت الحكومة الي استعمال

[1] واصف طبيشات "دور الأعلام في الاصلاح السياسي "**جريدة الرأي الأردنية** العدد 12633 2005ص4.

حقها في التقاضي ضد الصحف منذ صدور قانون المطبوعات وحتي نهاية عام 2004 جمعت 200 قضية رفعت علي الصحفيين بها احكام قطعية وقد حركت الحكومة أجهزتها نصف هذه القضايا ([1])

تبين من تحليل القضايا ان:

01-الحكومةخسرت 90% من القضايا التي حركتها .

02-لم يحكم بسجن صحفي في قضية مدنية (ماعدا حكم واحد بالحبس لمدة شهر مستبدلا بالغرامة وحكم اخر بالسجن لمدة شهر مع وقف التنفيذ).

03-مجموع الغرامات 10 الاف دينار .

04-القاضي كان يستعمل الاسباب المخففة ويحكم غالبا بالحد الأدنى للغرامة ويعني ذلك ان القضاء هو الحامي الاول لحرية الصحافة في الاردن كما ان الحكومات كانت تتعسف في استخدام حقها في التقاضي وينظر الي حرية الصحافة ووسائل الاعلام في البيئة السياسية الاردنية خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية نلاحظ استئناف المسار الديمقراطي وفتح المجال لحرية الصحافة والاعلام وتقلصت الي ادني الحدود الرقابة المفروضة علي الصحف الواردة للأردن من عربية واجنبية وفي احيان عديدة رفعت الرقابة بالكامل وبرغم من ان الاعلام المرئي والمسموع ظل محتكرا من قبل الحكومة الي ان تطورا قد طرا علي اداء هذا الاعلام .

وشهدت السنوات الاخيرة توسعا هائلا في النشر الالكتروني علي شبكات الانترنت ويعد الاردن من بين الدول القليلة في المنطقة لا تفرض حظرا الا علي مواقع محدودة جدا علي الشبكة كما فتح الباب في السنوات الاخيرة لإذاعات أجنبية لمعاودة بثها في عمان([2]).

[1] مصطفي حمارنة **مرجع سابق** ص19.

[2] حسن ابو طالب" مستقبل النظام العربي والاصلاح المزدوج "**مجلة شؤون عربية** العدد122 2005 ص20.

المبحث الثالث : معوقات التحول الديمقراطي

يتضح من خلال المباحث السابقة بأن الاردن كان يتجه فعلا منذ عام 1989م نحو ترسيخ النظام الديمقراطي وان رغبة صانع القرار جاءت منسجمة في تلك الفترة مع هذا الهدف نتيجة لظروف الاقليمية والدولية الا ان عملية التحول الديمقراطي التي كان مأمولا ان يصل لها الاردن ، اصابها تراجع حقيقي وبشكل تدريجي منذ عام 1993م وهناك معوقات جدية تحول دون التقدم في العملية والتي اتفق عليها كثير من الباحثين والدارسين للعملية الديمقراطية في الاردن والتي سنتناول في هذا المبحث من خلال مطلبين سنتناول في المطلب الاول المعوقات الداخلية اما في المطلب الثاني المعوقات الخارجية للتحول الديمقراطي في الأردن.

المطلب الأول : المعوقات الداخلية

أ/الهوية التقليدية للمجتمع الأردني:

التي تندرج تحت الطابع العشائري والقبلي ، والتي تعطي الولاء للعشيرة بدلا من الولاء إلي القوي السياسية فأن ازمة النقلة الديمقراطية تعود الي استمرار الهياكل العصبية المعيقة لتركز الدولة الحديثة وبالتالي فأن المؤسسات الديمقرطية لا تستطيع اداء وظيفتها علي اكمل وجه ، وبالتالي فأن المؤسسة الديمقراطية وان كانت غير قادرة علي إلغاء فاعلية العشائرية بشكل فوري إلا انها تخفف من من هذه الفاعلية فالمجتمع الاردني هو بالأصل مجتمع قائم علي القاعدة العشائرية ،([1]) وبالتالي لم تشع بين غالبيته سكان المدن قيم ثقافة الديمقراطية وذلك بسبب تمسكهم بعادتهم وقيمهم بالإضافة إلي ان طبيعة المجتمع الاردني العشائرية تساهم بشكل كبير في الاعتماد المرشحين علي القاعدة الاجتماعية والعشائرية للوصول إلي البرلمان ،وقد ساهم قانون الانتخابات الصوت الواحد في تعزيز القبلية والعشائرية كأبرز الطرق التي يسلكها

[1] الديمقراطية الاردنية في مرحلة التحول WWW MESC.COM/JO/Ou Vision/200782/html**تاريخ** الاطلاع 2018/05/28 علي الساعة 13:00.

المرشحون للوصول الي مقعد مجلس النواب ، ولهذا برزت العشائرية في الانتخابات باعتبارها مؤسسة ، في الوقت التي عجز فيه النظام السياسي عن خلق الثقافة السياسية التي تمثل ارادة المواطنين .

ب/الاحزاب السياسية :

عدم قدرة الاحزاب السياسية علي افراز تنظيمات وقيادات قادرة علي بناء العلاقة المستقرة بين الانتماء الوطني الصادق من جهة ، وبين الاشتراك بقيم وولاءات سياسية تمتد عبر .الحدود من جهة اخري وظهور هشاشة القوي الحزبية الرئيسية اذ تفتقد الي المشروع الثقافي السياسي للتعامل مع القضايا الوطنية بالإضافة الي افتقار الاحزاب للمؤسسية في انظمتها الداخلية وعدم توافر الكوادر التي تمتلك الخبرة الكافية في العمل الحزبي مما يؤدي الي تعثر التحول الديمقراطي لذا يجب ان تكون الاحزاب مؤسسة سياسية تتيح التعبير الديمقراطي للأفكار ومزاولة الممارسات السياسية التي تخدم الوطن وتقوي ، النظم السياسية ،لأن الأصل في الحزبية ان تكون منبر للرأي العام ولأهداف الدولة وغايتها.[1]

ج/ ضعف منظمات المجتمع المدني:

تتمثل بنية المجتمع المدني الحديث هو حاجة اكثر منه واقعا قائما بالضعف نظرا لغياب القاعدة الاقتصادية والمجتمعية لهذا المفهوم وهذا يمثل مأزقا من مأزق التحول الديمقراطي حيث ان فاعلية منظمات المجتمع المدني وقوتها مستمدة من تمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية والفصل بين مؤسسات الدولة والمؤسسات المجتمعية ومستمدة كذلك من تعدد مصادر قوتها المادية والبشرية ومن توافر نظام اجتماعي ديمقراطي حديث تباح فيه حرية التنظيم والنشاط من الناحية القانونية تعتبر القوانين التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني ، من اهم العوامل التي تحد من قدرة هذه المنظمات علي ممارسة نشاطها بسبب ما تفرضه من قيود علي مواردها

[1] الاحزاب السياسية الأردنية تزايد في العدد وضعف في الحضور من الوقع **www saryanews.com/artcle/367797** تاريخ الاطلاع 2018/05/28 علي الساعة 15:00.

المالية ، واعطائها الصلاحيات للجهات الحكومية بالاشراف علي منظمات المجتمع المدني المختلفة وحق هذه الجهات في منح او عدم منح التراخيص لهذه المنظمات ، او مراقبة انتخابات مجلس النقابة ، وترأس الوزراء المعنين للمجالس التأديبية النقابية ، لمقتضيات الامن والسلامة العامة وقد اجازت بعض القوانين للجهات الامنية حق التدخل في العضوية والاجتماعات ، وأي شئ تراه متصلا بحماية الامن فهذه القيود وهذه الصلاحيات الممنوحة للحكومة التي نجدها في العديد من القوانين –مثل قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية والقوانين التي تنظم عمل النقابات المهنيةوقانون العمل رقم (08) 1996 حيث ساعدت بشكل كبير علي الحد من قدرة منظمات المجتمع المدني وقوتها .[1]

د/**القيود القانونية :**

تمثلت القيود القانونية لعملية التحول الديمقراطي بقانون الانتخابات رقم (15) لسنة 1993م قانون الصوت الواحد فنظام الصوت الواحد من ناحية أولى يعني بالضرورة أن تكون الدوائر الانتخابية متساوية مع عدد مجلس النواب (80) دائرة انتخابية = 80 مقعد برلمانيا) ومن ناحية أخري فإن هذا النظام نشئ في الانظمة الديمقراطية التي مرت بها الحياة الحزبية واستقرت بحيث ان الناخب فيها لا يتقدم لانتخاب اشخاص بل برامج حزبية وهو ما يتنافي مع واقع المجتمع الاردني القائم علي العشائرية .

إلا أن هذا القانون المؤقت قد سعي الي ترسيخ سياسة حكومية جديدة تهدف الي تكريس مفهوم العشائرية في بنية المجتمع علي حساب التوجهات السياسية .واما قانون المطبوعات والنشر العام 1997م فأنه تضمن العديد من القيود والعقوبات التي تحد من حرية العمل الصحفي وقانون الاجتماعات العامة الذي تم تعديله عام 2001 م ، والذي نص علي أن النشاطات والفاعليات التي تقوم بها الاحزاب السياسية يتوجب ان تأخذ

---

[1] ابو حمور يتحدث الاصلاح والتحول الديمقراطي في الاردن **WWW KERMAL COM/Post phRid–** .تاريخ الاطلاع 2018/05/30 علي الساعة 18:00

الموافقة الأمنية من قبل الحكام الإداريين ، كل هذه القوانين شاركت بشكل أو بأخر في تقييد الحريات العامة في الاردن.[1]

ه/الثقافة السياسية :

تأخذ الثقافة السياسية حيزا هاما في تنشئة وتجنيد المواطنين في عملية الإصلاح والتنمية السياسية .ولا يمكننا إنكار ان المجتمع الأردني في المقابل مجتمع متغير بسرعة حيث تضاف الي قوي العمل طاقات شابة جديدة مما بصورة دائمة وهم في الغالب مزودون بتحصيل علمي جيد مما يفتح الباب امام توسيع القاعدة الاجتماعية للمشاركة في المؤسسات الاجتماعية والمدنية وتقبل اشكال التنظيم الحديثة .إلا أن الثقافة الاجتماعية المتوجه نحو العشيرة وثقافة الخوف من الحكومة والملاحقة الأمنية ادت دور كبير في جعل المواطن الأردني يبتعد علي العمل السياسي والنشاطات السياسية .وبهذا الصدد انه اذا كانت الدولة الأردنية لم تدخل بعد في مرحلة النظم الديمقراطية الحقيقية التي يمكن تلخيصها في أربعة : ممارسات السلطة العمومية من قبل ممثلين منتخبين في انتخابات حرة وعامة ،اي الاعتراف بالسيادة الشعبية . وتكريس دولة القانون التي تضمن احترام القانون وتطبيقه بالتساوي علي جميع افراد المجتمع كبيرهم وصغيرهم غنيهم وفقيرهم وتأمين العدالة الاجتماعية من خلال نظام للتكافل يضمن تجنب تهميش الاغلبية الاجتماعية ثقافيا وسياسيا وضمان الحريات الفكرية والسياسية والتنظيمية وادارة مسؤولة وذات كفاءة فذلك لأن الديمقراطية لم تطرح بعد كفكرة رئيسية للتحول الاجتماعي او لتحويل المجتمع الاردني بالعمق ، وانما كمطالب لتوسيع هامش الحرية والمبادرة لفئات محدودة من النخب الاجتماعية [2]وبالتالي يمكن اعتبار مسألة التحول الديمقراطي مسألة اجتماعية وسياسية بامتياز لا يقتصر تحقيقها في مؤسسات الدولة فقط اذ لا بد ان تطال الفئات والشرائح الاجتماعية المعنية كافة تماما بعملية التحول الديمقراطي.

---

[1] العدوان مصطفي **مرجع سابق** ص102.

[2] تعريف بمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية 2014/**wwwarabsfor democracy org studies.project** تاريخ الاطلاع 2018/05/29 علي الساعة 20:00

*فشل البرلمانات في تمثيل الارادة الشعبية بعجزها عن تشكيل حكومات تعكس توجهات المجتمع ومصالحه العوائق الخارجية.

المطلب الثاني : المعوقات الخارجية

الظروف الاقليمية المضطربة : المشهد الدموي لثورات سوريا وليبيا واليمن وتعثر الانتقال الديمقراطي في اليمن ومصر وعدم الاستقرار السياسي في العراق وفلسطين كدول محاذية

للأردن كل ذلك كان له تأثير علي حركة ووتيرة الاصلاح السياسي في الأردن ، حيث يتراجع الحديث عن اولوية الاصلاح في ضوء الظروف الاقليمية المضطربة التي تهدد الامن والاستقرار السياسي[1]

---

[1] عواد محمود الخرابشة **مرجع سابق** ص 51.

خلاصة الفصل الثاني :

تناولنا في الفصل الثاني: التحول الديمقراطي في الأردن من خلال ثلاث مباحث تطرقنا ،في المبحث الأول إلي أسباب التحول الديمقراطي في الأردن من أسباب داخلية وخارجية وإقليمية وتطرقنا في المبحث الثاني الي مؤشرات التحول الديمقراطي من خلال دراسة المؤشر الانتخابي، المؤشر الحزبي، المؤشر الحريات العامة وحقوق الأنسان ،المؤشر الدستوري.

وقد توصلنا الي جملة من الاستنتاجات :

-ان واحدة من أهم العوامل التي دفعت إلي تبني خط التحول الديمقراطي هي أحداث معان 1989.

-ان هناك أسباب كثيرة سياسية واقتصادية كانت وراء انفجار هذه الأحداث أجبرت النظام السياسي التخلي عن التوجه الأحادي السائد منذ الاستقلال.

تمثلت الأسباب السياسية في عجز النظام السياسي ،القائم علي احتواء حجم المطالب ،المتزايدة للمجتمع الأردني ،إلي جانب احتكار السلطة في يد الملك. والاقتصادية تتمثل في هشاشة الاقتصاد الأردني وقد أدت هذه الأسباب وأفضت إلي أحداث تمخضت عنها العديد من النتائج ،كان من أبرزها وأهمها التعجيل بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، تجسدت هذه الإصلاحات في إصدار العديد من القوانين والمواثيق .

-قيام الانتخابات النيابية عام 1989 والتي أصبحت تجري بشكل دوري كل أربع سنوات

- فتح المجال للأحزاب السياسية للمشاركة في العملية السياسة.

-إقرار دستور 2011 الذي تبني التعددية السياسية ،والحزبية في شكل جمعيات ذات طابع سياسي تحولت فيما بعد الي احزاب سياسية أسفرت عنها العديد من التشكيلات السياسة ساعد في ظهورها إلي العلن التسهيلات القانونية والإدارية وكذا المساعدات التي تمنحها الدولة لها.

-فتح المجال للمنظمات المجتمع المدني ،ومنظمات حقوق الأنسان وأشراكه في عملية صنع القرار .

الفصل الثالث :

تقييم مسار التحول الديمقراطي في الأردن

تمهيد :

بعد التطرق في الفصل الثاني الى التحول الديمقراطي في الأردن من خلال التطرق الى العوامل و مؤشرات التحول الديمقراطي والعراقيل التي تقف عقبة في مسار التحول الديمقراطي ،سوف نتطرق في هذا الفصل الى تقييم مسار التحول الديمقراطي في ابراز مواطن القوة و الضعف ،والتحديات الداخلية و الخارجية التي تواجهها الأردن في مساره نحو التحول الديمقراطي،ثم التطرق في الأخير الى الآليات المتاحة لمجابهة هذه التحديات .

المبحث الأول :تقيم التحول الديمقراطي في الاردن

المطلب الاول: مواطن القوة في مسار التحول الديمقراطي في الاردن

لقد استطاع الاردن من خلال مسيرته في التحول الديمقراطي تحقيق العديد من الانجازات وفي ما يلي اهم محطات الانجاز :

اولا :محطات الانجاز التشريعي

ان هذا المسار يتضمن الانجازات التي تم تحقيقها في مجال اصلاح التشريعات والتي تمثل البنية الاساسية لأي نظام ديمقراطي في العالم.([1])

-اقرار تعديلات دستورية ترسخ منظومة الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات كما انها تعزز الحريات وتستخدم مؤسسات ديمقراطية جديدة

-انجاز حزمة جديدة من التشريعات الناظمة للحياة السياسية والتي دخلت حيز النفاذ وقد شملت هذه الحزمة قوانين الانتخابات والاحزاب السياسية والتي تساهم بدورها في تعزيز اجواء العمل السياسي وتشكيل الاحزاب من مختلف الوان الطيف السياسي

-التقدم النوعي الذي احرزه مجلس النواب في تطوير نظامه الداخلي ليكون اكثر فاعلية

ثانيا : محطات الانجاز المؤسسي

ويتضمن هذا المسار تعزيز بعض المؤسسات الدولة القائمة وبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة علي النحو التالي:

[1] عواد محمود الخرابشة ، **مرجع سابق** ،ص 53

-انشاء محكمة دستورية تختص بتفسير نصوص الدستور والرقابة علي دستورية القوانين والانظمة النافذة بما يضمن احترام حقوق وحريات جميع المواطنين وفقا للدستور.([1]).

-استخدام هيئة مستقلة للانتخابات نالت الاحترام والتقدير داخل الاردن وخارجه لدورها في ادارة الانتخابات النيابية وضمان نزاهة وشفافية الانتخابات النيابية والبلدية من خلال الاشراف عليها وقد تم توسيع من مسؤوليات الهيئة لتشمل ادارة الانتخابات البلدية واي انتخابات عامة اخري مثل انتخاب المجالس المحلية في المحافظات.

-تأسيس مجلس النواب مركزا للدراسات والبحوث التشريعية يدعم عمل النواب واللجان النيابية المتخصصة ويضمن ان يستند عمل المجلس وقرارته الي الابحاث والمعلومات المدعمة بالبراهين .

-الاستمرار في تدعيم السلطة القضائية.

-الاستمرار في دعم المركز الوطني للحقوق الانسان وشبكة من المؤسسات المعنية بحقوق الانسان بهدف تقوية منظومة حقوق الانسان وضمان متابعة الحكومة لتوصيات المركز وانهاء اعداد الخطة الوطنية لحقوق الانسان

ثالثا : محطات التطور الخاصة بأطراف المعادلة السياسية

نجت الأردن حتى الآن من العاصفة السياسية التي اجتاحت دولاً كثيرة في الشرق الأوسط منذ أواخر عام 2010 وذلك بفضل ادوار الاطراف الرئيسية في المعادلة السياسية والتي تتميز بالاعتدال والتسامح والانفتاح والتعددية واشراك جميع مكونات المجتمع واحترام الاخرين والشعور بهم واحترام سيادة القانون وصون حقوق المواطن وتامين كل طيف يعبر عن راي سياسي بفرص عادلة للتنافس عبر صناديق الاقتراع.

[1] حسن ابو طالب **مرجع سابق** ص35

-تضاعف وعاي مدار السنوات الخمس الماضية عدد مؤسسات المجتمع المدني ليبلغ اكثر من 6000 مؤسسة وتتطلع هذه المؤسسات في بناء قدراتها وزيادة فاعليتها وخدمة قضايا المواطنين وهمومهم والتأثير في رسم السياسات والعمل كرقيب([1]).

المطلب الثاني: مواطن الضعف في مسار التحول الديمقراطي في الاردن

بالرغم من الانجازات التي حققها الاردن خلال مسيرته نحو التحول الديمقراطي إلا أن العديد من السلبيات اضعفت مسار التحول الديمقراطي في الاردن

-غياب الارادة السياسية فالتحول الديمقراطي يحتاج الي ارادة سياسية جادة في الاصلاح واحداث تغيرات سياسية عميقة وشاملة ان ضعف أو غياب الارادة السياسية يعني ان النظام لا يريد الاصلاح ولا سيما اذا وصل الي درجة كبيرة من الانغلاق والتحجر

-عدم اكتمال الدولة الوطنية لا زال الاردن شانه شأن الكثير من الدول العربية في مرحلة التشكيل او بناء الدولة فإنشاء الدولة في الاردن سبق انشاء المجتمع وفي ضل غياب رؤية واضحة للنخبة الحاكمة حول كيفية بناء الدولة الوطنية وادارتها تتجلي مظاهر عدم اكتمال بناء الدولة باستمرار قوة وتأثير الولاءات الفرعية من قبلية وطائفية حيث تتفوق علي الولاء للدولة

-عدم حسم مسألة الهوية الوطنية ادي استمرار تغيير الهوية الوطنية الاردنية ما بين هويات دينية وقومية واقليمية وقطرية وقبلية متصارعة وغير مستقرة الي فشل الدولة في تحقيق الاندماج الاجتماعي وخاق هوية جامعة للمواطنين وفي ضوء هشاشة الهوية الوطنية تبرز مفاهيم الامن والاستقرار علي حساب مفاهيم المواطنة والديمقراطية والاصلاح السياسي لقد اصبحت ورقة الهوية الوطنية احد الاوراق التي يستخدمها النظام السياسي بما يتلاءم ومصالحه

[1] عبد المجيد العزام **مرجع سابق** ص41.

حيث يتم تفتيت المجتمع علي اساس جغرافية وعشائرية وجهوية واعادة انتاج النظام القبلي مما يعكس ازمة الهوية ويعيق فرص التقدم وتحقيق الاصلاح السياسي.([1])

المبحث الثاني :تحديات التحول الديمقراطي في الاردن

المطلب الاول التحديات الداخلية

01-التحديات السياسية والأمنية :

يعد هذا التحدي من اكبر التحديات الداخلية التي تواجه الاردن. إذ لا زال هناك العديد من التحديات التي تقف في مسار التحول الديمقراطي .ومن هنا فأن القدرة علي الاستمرار في النهج الديمقراطي تشكل تحديا لا يمكن تجاهله، ولا بد من فتح المجال لمزيد من الاستمرار في النهج الديمقراطي والعمل علي تنميته فالديمقراطية في الاردن مازالت بحاجة لجهود واجراءات كبيرة لتعزيزها من خلال تعميق مفهوم الحرية والمسؤولية ،ونشر الوعي السياسي ،واشراك كافة القطاعات المجتمع في عملية صنع القرار ،والمشاركة السياسية ومن اهم هذه التحديات الاحكام العرفية وحظر الاحزاب السياسية ولهذا لا بد من تخطي هذا نحو مزيد من الديمقراطية ،والتوسيع في مجال الحريات .كما ان عودة الحياة الديمقراطية للأردن بعد فترة انقطاع دامت 32 سنة منذ وقف الحياة الحزبية عام 1957 حتي عام 1989 يمثل انجازا فريدا في المنطقة الشرق الاوسط ولكن يوجد امام هذه العودة تحدي حقيقي يتمثل في عزوف الأردنيين عن الانخراط في الحياة السياسية سواء من الانتساب للأحزاب السياسية كنوع من الخوف من العودة الي فترة تحريم الحزبية والانتساب لها واعتقال كل من ينتسب او يؤسس حزب في الاردن .كذلك التحدي الاخر يتمثل في صعوبة فهم المواطنين لمتطلبات الديمقراطية الحقيقية والتي

[1] محمد سليمان ابو مازن ،دور العامل العشائري في الأردن ، مركز الدراسات الاستراتيجية ،الجامعة الأردنية من الموقع http://www.mahjoob.com2012. تاريخ الاطلاع 2018/05/30 على الساعة 21.00

تقوم اساسا علي اختراام القانون واحترام الاغلبية وعدم تقديم المصلحة الخاصة علي العامة وافراز الشخصيات الكفؤة للعمل السياسي والخدمة العامة الي جانب ما تقدم هناك ظاهرة العنف والارهاب ،وما تفرضه من ضروريات العمل على معالجتها بكافة اشكالها ،كما تقتضي الضرورة وبنفس الوقت ،العمل علي تحسين صورة الإسلام والنأي بها عن كل ماله علاقة بالعنف السياسي والارهاب . ([1])

وقد كان لطبيعة موقع الأردن الجغرافي وطبيعة مواقفه السياسية أن اصبح عرضة للإرهاب .وشهد الاردن عبر عقود عددا من التنظيمات السياسية التي تميل الي استخدام العنف، وتمثل ذلك في اغتيال لورانس فولي مندوب وكالة الانماء الامريكية في عمان وتفاقم الارهاب بعد الاحتلال الامريكي للعراق وعاني الاردن من هذه الظاهرة من خلال تفجيرات فنادق عمان في شهر تشرين عام 2005 التي ادت الي اغتيال ستين شخص وسقوط العشرات الجرحى .

التحدي الاكبر لهذه الظاهرة يجب ان يتمثل في معرفة دوافعها ،وطبيعة تلك التنظيمات التي تديرها ،ومحاولة محاورتهم تمهيدا لدمجهم في المجتمع ،والتخلص من هذه الظاهرة

إن الصراع الاقليمي والدولي الدائر في المنطقة يؤثر علي الاردن فالمتطلع لموقع الاردن الجغرافي يجد انه متوسط بين دول وقارات من الشرق والغرب .وقد سبب هذا الموقع العديد من المشاكل للأردن سواء في محيطه الاقليمي أو الدولي فالصراع في فلسطين أو في العراق وعدم استقرار الاوضاع في لبنان كل هذه الاحداث اثرت علي الاردن وجعلته في قلب الاحداث والمشاريع التي تخطط لهذه المنطقة سواء مشروع الشرق الاوسط الجديد أو الكبير .ونتيجة لموقع الأردن في بقعة ساخنة فقد سعت الدولة الاردنية منذ نشأتها حتي الان الي المطالبة بتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة وعدم تطور الخلافات البينية الي نزاعات وصراعات تؤثر

[1] ناظم رشم معتوق ،أثر العوامل السياسية في حركات التغير في العالم العربي 2011 ،جامعة البصرة نقلا عن : www.albawba.comb.edu.jo تاريخ الاطلاع 2018/04/18 على الساعة 21.30

بالتالي علي امن الاردن واستقراره فحاجة الاردن الماسة للدول المحيطة تدفعه للسعي نحو تحقيق الاستقرار في هذه الدول .([1])

02/تصاعد المد الاسلامي والاحزاب الدينية المتطرفة

لا تزال جماعة الاخوان المسلمين ،وجبهة العمل الاسلامي تواصلان المحاولات لاختراق الشارع الأردني مستغلين الظروف في الضفة الغربية والعراق وذلك بتحريض بعض المواطنين واقناعهم واطروحات الجماعة وخاصة ما يتعلق باليهود والعملية السلمية وقد لوحظ استغلالهم لبعض المنابر والتصعيد بمضامين الخطاب واقامة المهرجانات الجماهرية.[2]( )

وقد لوحظ في المشهد السياسي الاردني تصاعد الاحزاب الدينية المتطرفة حيث تتبني هذه الاحزاب فكرة معارضة الدولة ومهاجمتها وتكفيرها والتمرد للإطاحة بالدولة الأردنية ولا تعترف بالدستور وترفض الديمقراطية والتعددية السياسية وقانون الأحزاب وهي تتلقي الدعم من دول خارجية وتقوم بأجراء تدريبات للقيام بأعمال تخريبية وهذه الاحزاب محظورة في الاردن ،ويمكن ان تشكل هذه الأحزاب حطرا مباشرا علي الامن الأردني نظرا لتبنيها سياسات واتجاهات قد تؤثر في الوحدة الوطنية ،ومن هذه الأحزاب حزب التحرير وجماعة التكفير والهجرة وتتمثل اهداف الحزبين بما يأتي:

-هدف استراتيجي :وهو محاربة نظام الحكم في الاردن.

-هدف سياسي :ويتمثل في بناء قواعد تنظيمية وحزبية لها علي الساحة الأردنية من خلال الانتشار بين شرائح ومؤسسات الدولة.

-هدف استخباري :وهو جمع المعلومات الامنية والاقتصادية والاجتماعية عن الأردن.

---

[1] -chatelard Géraldine .**jordanArefugee haven robert schuman center for avanced stadies European univerdity Institute**. 2006 .

[2] عبد الوهاب الكيالي **موسوعة السياسة** ج1 ،بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1979. ص152

-هدف تخريبي من خلال النشرات والصحف والمجلات بهدف إظهار السلبيات والتركيز عليها.([1])

03-التحديات الاقتصادية :

يواجه الاقتصاد الأردني عدة تحديات انعكست بشكل سلبي علي واقع الحياة السياسية والاجتماعية للدولة والمجتمع الأردني ،تتمثل بضعف الموارد الطبيعية وضعف القاعدة الصناعية وصغر حجم الانتاج المحلي الأمر الذي تمخض عنة بروز العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من بطالة وفقر ومديونية ،ساعد في بروزها الظروف السياسية وحالة عدم الاستقرار القائمة في المنطقة ولمواجهة هذه التحديات الثقيلة قام الأردن بتطبيق مجموعة من برامج التصحيح الاقتصادي من خلال التوجه نحو اقتصاد السوق ،وأجراء تعديلات في دور الدولة الاقتصادي وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي ،الذي أدى إلي تحرير الأسعار ورفع الدعم علي السلع الرئيسية ،والسير قدما بخصخصة عدد من المؤسسات العامة وتطوير القوانين بشكل يساعد علي تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية وتطوير العلاقات الاقتصادية الاردنية العربية والدولية.

وتعتمد الاردن علي المساعدات الخارجية لتعطيه عجز الموازنة نظرا الي ان المساعدات التي تحصل عليها الاردن من الدول الخليجية تركزت علي دعم مشروعات استثمارية وليس دعما مباشر للخزينة.

يبرز قطاع الطاقة كأكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني فيجب علي الحكومة الأردنية العمل علي استغلال النفط للتقليل من فاتورة النفط التي تكلف الخزينة الأردنية الكثير ،ولابد من

[1] سليمان ممدوح العامري، **العلاقة بين الصحافة الاردنية والأمن الوطني** ، عمان جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا 2008ص66.

تشجيع القطاع الخاص والبحث عن شركاء استراتيجيين في مجال الطاقة المتجددة المتمثلة بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.([1])

ان استغلال الطاقة المتجددة سيعود بفوائد بعيدة المدي ،وبالرغم من ارتفاع تكلفتها الإنشائية وضرورة تشجيع الاستثمار في هذا المجال .وسيشكل ارتفاع التضخم تحديا اساسيا للحكومة الأردنية حيث ارتفاع الأسعار يساهم في زيادة هذا المعدل مما يشكل ضغط علي الحكومة

كما ان الاردن يواجه تحديات قوية في التمويل إذ أن الحكومة قد واجهت صعوبات في الاقتراض من الخارج ،والمطلوب من وزارة المالية والبنك المركزي البحث عن مصادر تمويلية والحصول علي أفضلها وأقلها فائدة.

تأثر الاقتصاد الأردني كغيره من اقتصاديات المنطقة العربية بعدد من المعطيات في ظل استمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ،وحالة عدم استقرار في بعض الدول العربية وتعمق الأزمة المالية في منطقة اليورو ،لقد جاءت الثورات العربية لتزيد تفاقم اثر الأزمة المالية علي الاقتصاد الأردني ،وبخاصة الثورة المصرية ،وانقطاع الغاز المصري والثورة السورية والصراع المسلح الذي أثر في العلاقات التجارية الأردنية وفي قدرة البضائع الأردنية في الوصول للأسواق الأوربية .([2])

ومن اهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الاردني ضيق القاعدة الانتاجية وبشكل خاص في مجال قطاع الزراعة والصناعة ،ويمكن القول بأن السمة الغالبة للاقتصاد الأردني هو اقتصاد خدمي ،حيث تحتل قطاعات الخدمات ثلثي حجم النشاطات الاقتصادية وهذا ما أدي بالنتيجة إلي ارتفاع حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات ويمكن بيان اهم التحديات التي تواجه القطاعات الإنتاجية علي النحو التالي:

---

[1] أمين المشاقبة **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي** ،عمان :دار الحامد للنشر والتوزيع 2002.ص119.

[2] ابراهيم نعيم الظاهر بناء **القوة الاردنية ودورها في الامن القومي العربي :دراسة في الجغرافيا السياسية** ،الأردن 2008ص114.

علي الرغم من ان حوالي ثلث القوي العاملة الأردنية تعمل في قطاع الزراعة ،إلا ان هذا القطاع لا يزيد في الناتج المحلي عن 08% وهذا يعني محدودية كمية الانتاج ويعود السبب الي محدودية الأراضي الزراعية ومحدودية مياه الأمطار وارتفاع اسعار الأسمدة ولألات الزراعية. وتفتت الأراضي الفلاحية بسبب عامل الميراث .ويجب علي الحكومة اعادة رسم السياسة الزراعية وايجاد الحلول للرتقاء بالقدرات التكنولوجية وتوفير التمويل الرخيص لشريحة المزارعين فضلا عن اهمية الارتقاء بدور مؤسسة التسويق الزراعي لضمان توجيه المنتوجات لأسوه ق غير تقليدية القطاع الصناعي.

شهد الاردن خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تطورا تقنيا عاليا علي مستوي البنية التحتية الازمة لقيام صناعات مثل الطرق الحديثة ومشاريع الكهرباء والمياه والخدمات العامة ووسائل الاتصالات إضافة الي ايجاد الكفاءات المدربة الازمة للصناعة ،وعلي الرغم من التطورات لا يزال القطاع الصناعي يعاني العديد من التحديات يتمثل اهمها بما يلي:

01-ضعف رأس مال الازم لقيام بعض الصناعات المتطورة ،وصغر حجم السوق المحلي ،وتدني مستوي الاستهلاك والقوة الشرائية عند المواطن الأردني.

2- ارتفاع اسعار موارد الطاقة الازمة للصناعة

3-ضعف الموارد الاولية المحلية الازمة للصناعة ومحدوديتها

4-ضعف القدرة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق العالمية ،وضعف الترابط بين القطاع الصناعي والصناعات الأخرى([1])

[1] طالي عوض،**استراتجية تحرير التجارة الخارجية الأردنية واتفاقية التجارة الحرة الأردنية الكندية**2011ص94

04/التحديات الاجتماعية :

وسنتطرق هنا الي مشكلتي البطالة والفقر كأحد التحديات المهمة والخطيرة بالإضافة إلي التزايد السكاني وقضية اللاجئين والنازحين وكذلك البعد العشائري والتي تؤثر كلها علي امن الأردن الوطني .

ومن اسباب البطالة في الاردن :

-تراجع النمو الاقتصادي للمملكة خلال العقود الأخيرة

-ارتفاع معدل النمو السكاني وقد بلغت هذه النسبة (02%)خلال الفترة (2014/2011)

-تدني الأجور في بعض الأعمال مما يجعل الأردنيين يعزفون عن العمل في القطاعات ومنها القطاع الزراعي وقطاع المنسوجات وقطاع العمالة المنزلية ويتم الاستعانة بالعمالة الوافدة الزهيدة الأجر وقد بلغ معدل البطالة في الحضر (10.2%) بين الذكور مقابل (21%) بين الاناث في عام 2011 في حين بلغ معدل البطالة في الريف (11%)للذكور مقابل (24.8%)للإناث .

-عدم توفر الاستثمارات الاجنبية الكافية لتستوعب كافة أعداد العمالة الوطنية.

-عودة الكثير من العاملين خارج الوطن لأسباب سياسية وما مرت به المنطقة من حروب وغيرها.

أ- الفقر بين تقرير في الاردن عام 2011 ان نسبة الفقر بلغت 14%

وهناك العديد من العوامل محلية وإقليمية ودولية تسبب الفقر ومن بينها ضيق نطاق الحماية الاجتماعية ،النزوح القصري لبعض الجنسيات المحيطة بالأردن نتيجة الاحتلال الإسرائيلي ([1])

[1] الحمود :تراجع القطاع الزراعي يزيد محنة الأمن الغذائي في الأردن 2010/10/17 ،نقلا عن**http//alsawt.net** تاريخ الاطلاع 208/04/21.على الساعة 21.45

،ضعف فعاليات المؤسسات القائمة حاليا لتنظيم الفقراء ،انخفاض المعونات العربية ،وتعثر

التكتلات الاقتصادية العربية الركود الاقتصاد العالمي ،وانخفاض المعونات الدولية ويساهم الفقر في ضعف المشاركة السياسية وانخفاض المستوي التعليمي والثقافي .

ب/البعد العشائري :

قد ارتكز استقرار الأردن السياسي علي الطابع القبلي للسياسة والعلاقات الاجتماعية في البلاد ،ورغم الانقسام الاجتماعي الأساسي (بدو والحضر) فأن المجتمع الحضري هو الأخر أرتكز علي القرابة لأن كل من الفلاحون والبدو في الضفة الشرقية قليلون في تركيبتهم الاجتماعية

أن القبائل في المجتمع الأردني موالية للنظام السياسي .في ذات الوقت تنظر الأسرة الهاشمية إلي أنها قبيلة ،وتتطلع الي قبائل الأخرى لتأييدها وقد ساعدها ذلك ظهور الوحدة الأردنية تحت قيادتها .وقد أدرك كل من الملك عبد الله والملك حسين ان عليهما الاعتماد علي الولاءات القبلية واستنفاد كليهما من التقرب من القبائل البدوية في الأردن ،ورأيا في التأييد القبلي الضمانة الداخلية للسيطرة الهاشمية. بيد أن كليهما أدرك أيضا أنه لا بد من تنمية بعض الشعور بالأردنية في النهاية إذا أريد بالنظام الملكي أن يعيش لأن الأردن نفسه سيكون ظاهرة قصيرة العمر دون ذلك النظام.([1])

ولا يعود الدور القبلي في خلق الاستقرار إلي أن البدو محافظون ويقاومون التغير غذ ان القبائل

إلي الرسول محمد صل الله عليه وسلم .وثانيا لقد تمتع الهاشميون بشرعية مؤسسية كرؤوس للدولة من خلال عملية قانونية وليس عن طريق انقلاب عسكري. ثالثا عمل كل من ملك الأردن بصورة وثيقة مع القبائل البدوية ونظر إليه علي أنه هو نفسه زعيم التأييد القبلي للمملكة الأردنية. كذلك فأن الشريحة القبلية تستفيد من تأييدها للملك بما في ذلك فوائد كالدعم المالي

[1] رضوان المجالي ،**الحركات الاجتماعية في الأردن دراسة في المطالب والاستجابة** بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد38 2013.ص56.

والمراكز البارزة او ذات النفوذ في الحكومة وشق الطرق والمستشفيات والمدارس في مناطق القبائل .وكما يقول بول جريديني "فإن السيطرة علي القوات المسلحة والدعم السياسي الهام علي المستوي الوطني قد توقف علي إعطاء المناصب والفرص الهامة لأفراد القبيلة والأسر الكبيرة .كذلك فأن وظائف الأمن الداخلي (المخابرات)والمراكز الحساسة الأخرى لا تزال تخص وتعتمد تماما علي الانتماءات والولاءات القبلية" ولكن نتيجة لعملية التحديث ،كان التغير الاجتماعي اثر علي دور القبائل في المجتمع الأردني ونزع الطابع القبلي هو" العملية التي بواسطتها يضعف دور القبيلة بالمعني الفردي للانتساب الشخصي وأنماط المعيشة" وهذه العملية أخذت في الحدوث في القبائل الأردنية وثمة زيادة سريعة في التحضر والتعليم ووسائل الأعلام في رفع مستوي الوعي السياسي ويبدو أنه علي المدي البعيد قد يتأثر استقرار الأردن السياسي بهذا التغير السريع ،اما علي المدي القريب فأن الحكومة تستخدم صلاحياتها لتعزيز الطابع القبلي بدلا من تغيره ،ويعود ذلك إلي الشعور الحكومة بأن القضاء علي العنصر القبلي في المجتمع يعني الدمار للنظام برمته.[1]

ج/ اللاجئون والنازحون:

اعتمد الأردن ان يشرع ابوابه لإخوانه اللاجئين من الدول العربية التي تعرض للهجرات القصرية سواء من فلسطين في الأعوام 1948و1967 وأزمة حرب الخليج عام 1990و2003 يقيم في الأردن حوالي 2.8 مليون فلسطيني حسب احصائية 2004(1) حيث يعيش قسم منهم في 13

مخيما موزعة في مناطق مختلفة من المملكة .لا تزال قضية اللاجئين في عملية السلام مغلقة

وتعتبر من اكثر القضايا تعقيدا وتسعي اسرائيل كل فترة لأثارة الوطن البديل مما يزيد القضية تعقيدا ويزيد مخاوف الشعب الأردني خاصة وأن الكثير من الفلسطينيين الموجودون أصلا في الأردن يرتبط بأحزاب سياسية وتنظيمات فلسطينية مرتبطة بالخارج .

[1] تقرير حالة الفقر في الأردن 2015 وتقرير نوعية الحياة في الأردن 2003-2013 وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،2013/12/30 نقلا عن http **ww.mop.gov.jo**: تاريخ الاطلاع 2018/04/22 علي الساعة 18.30

بلغ عدد اللاجئين العراقيين في الأردن (450.000) مما زاد الأعباء علي الحكومة والشعب الأردني من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ،والصحية ،والثقافية وزاد الضغط علي البنية التحتية الاردنية.

وقد تأثرت البيئة الوطنية الأردنية من هذه الهجرات وخصوصا البعد الديمغرافي بعد الهجرة العراقية إذ أن معظم اللاجئين العراقيين أثرياء مما أدي الي ارتفاع ملحوظ في الأسعار وفي مختف المجالات سواء السلع الاستهلاكية ،العقارات ،التعليم في المدارس الخاصة والعامة وبالتالي ادي ذلك الي ازدياد الفجوة في طبقات المجتمع الأردني ودق ناقوس الخطر تلاشي الطبقة الوسطي مما يحتم علي المتفحص لموضوع الولاء والانتماء وهذا تحدي في حد ذاته .كذلك احتمال تدفق العناصر الإرهابية ضمن هذه الأعداد الهائلة من اللاجئين والخوف الأكبر ان تصبح أرض الأردن مسرحا للتصفية الشخصية بين هؤلاء الذين تتعدد اتجاهاتهم الفكرية ومعتقداتهم وانتماءاتهم السياسية .([1])

[1] امين المشاقبة ، **مرجع سابق** ص135

المطلب الثاني: التحديات الخارجية المؤثرة علي مسار التحول الديمقراطي في الأردن

01-تحديات الصراع العربي الإسرائيلي:

وقعت الأردن بشكل مستقل في عهد الملك الحسين بن طلال علي اتفاقية سلام مع اسرائيل وذلك في عام 1994 ،وقد وقع هذه الاتفاقية من الجانب الأردني الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني ،ومن الجانب الإسرائيلي رئيس الوزراء اسحاق ربين الذي جري اغتياله من قبل مستوطنين يهود بحجة عقد اتفاقية سلام مع الأردن وفلسطين.

ينسجم التأييد الأردني لاستئناف المفاوضات المباشرة الفلسطينية-الإسرائيلية مع خمس محددات رئيسية تحكم القرار الأردني ،أولها أن التواصل إلي حل سلمي لصراع العربي الصهيوني في فلسطين كان استراتيجية أردنية مبكرة قبل الاجماع العربي علي هذه الاستراتيجية بوقت طويل ،وثانيها أن مركزية الدور الأمريكي في الجهود السلمية والدور القيادي الأمريكي في المفاوضات هو تعبير عن علاقات استراتيجية طويلة تحرص المملكة علي استمرارها مع الولايات المتحدة وثالثهما التزامات المملكة بموجب معاهدة السلام التي وقعتها مع اسرائيل ورابعهما قناعة الأردن المعلنة بان إقامة دولة فلسطينية في إطار حل الدولتين هي مصلحة أردنية وطنية عليا تساهم في نبذ فكرة الوطن البديل التي تطرح بين الحين والأخر للتخلص من الشعب الفلسطيني وطرده خارج وطنه إلي الأردن والمحدد الاستراتيجي الخامس الذي لا يقل اهمية هي ان المملكة تتعامل مع عملية السلام تعاملا جادا كوسيلة للتوصل الي تسوية سلمية تنهي حالة الصراع ،وتجعل من المنطقة مستقرة بما يعكس علي أمن ص الدول كافة في المنطقة، ([1])وليس كهدف في حد ذاته ،كما تريدها اسرائيل أو كوسيلة "لادارة الصراع فحسب كما تريدها الادارة الأمريكية المتعاقبة ،ولهذا السبب علي وجه التحديد توجه مسوغات وجيهة للأصوات الأردنية والفلسطينية والعربية التي تحذر من أن محطة المفاوضات المقبلة في "عملية السلام " لا تخدم الاستراتيجية

[1] رضوان المجالي مرجع سابق ص144

الأردنية ،بمحدداتها الخمس المذكورة .والاردن امام تحدي يهدف الي بدأ المفاوضات الحل النهائي وان تجد قضايا مثل قضية اللاجئين وقضية القدس وقضية المياه والحدود حلولا عاي ارض الواقع مما يساهم في تحقيق الأستقرار في الأردن ،ويدفع بهذه المنطقة إلي تحقيق مستويات نمو اقتصادية بما يعكس علي تحسين المعيشة لدي كافة شعوب المنطقة .

ويري الأردن ان قضايا الحل النهائي الأساسية وهي القدس والأمن واللاجئين والحدود والمياه لها مساس بالأمن الأردني ،وأن الأردن لن يقبل أي حل يفرض عليها ويتم التوصل اليه دون علمه في هذه القضايا.

02-تحديات المد الشيعي الإيراني :

تصاعدت التحذيرات من رغبة أيران في استغلال الامتداد الشيعي في العراق لممارسة نفوذها علي دول المنطقة، وذلك عبر سعيها لتشكيل ما يسمى "الهلال الشيعي" الذي يمتد ليشمل بالإضافة الي طهران كلا من العراق وسوريا ولبنان وقد أثار ذلك جدلا واسعا في الأوساط السياسية والاعلامية العربية ،ذلك بأن تلك التحذيرات تزامنت مع ما تداولته عدة تقارير استخبارية غربية ويرجع المراقبون تنامي المد الشيعي في الأردن خاصة في وجود بعض النازحين العراقين النازحين بعد الأحتلال إضافة لذلك التسهيلات الحكومية من قبل المملكة الأردنية تجاه التبشير الشيعي تحت لافتة الإعتدال والوسطية ومحاربة الطائفية.

ان امتلاك ايران للسلاح النووي سوف يغذي ويقوي توجهات الهيمنة والنفوذ ويدفعها للتحرك نحو العراق وبلدان الخليج ولبنان مستغلة التنوع الطائفي في هذه البلدان. ([1])

كل هذه التداعيات المشار إليها في الفقرات السابقة ستعيق إمكانية التوصل إلي صيغة مشتركة

للأمن في المنطقة ،تلك الصيغة التي تطلب ايران بدور بارز فيها فالدول العربية تري بان ايران بسلاحها النووي ستعيق بناء الترتيبات الامنية المنشودة .والاردن وبصفتها دولة مجاورة لدول

[1] هلال علي الدين،**المجتمع العربي والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد**،الأردن مؤسسة عبد الحميد تومان،1999ص57.

العربية اخري فيها تواجد للشيعة علي أراضيها تتخوف من المد الايراني الشيعي عن طريق هذه الفئة وهم بدورهم من الممكن أن يؤثروا علي هذه الدول وينعكس هذا التأثير علي الأردن بشكل او بأخر.

03-تحديات الإرهاب الدولي:

ان الاردن عاني كثيرا من العمليات الارهابية وبخاصة الارهاب الموجه من دول الجوار وذلك ان معظم التنظيمات الارهابية اصبحت علي الحدود المباشرة في كل من سوريا والعراق وفي ضل هذا الوضع الغير مستقر في منطقة الشرق الاوسط فان امام الاردن تحدي كبير للتصدي للإرهاب باعتبار ان التنظيمات الارهابية تستغل حالة البطالة والفقر والفساد المنتشر في معظم الدول لترويج لعقيدتها فلا يمكن للأردن محاربة الارهاب والتصدي له بشكل منفرد طالما انه عابر للقارات وطالما ان هناك وسائل اتصال تساعد التنظيمات الارهابية في حشد مؤيديها فالأردن امام تحدي احتواء الجماعات المتطرفة في داخل الدولة الاردنية وعدم افساح المجال لهم لجر الدولة الي مواجهة دموية معهم والبحث عن اليات ردع قوية تمنع اي جهة خارجية لمحاولة العبث بأمن الوطن او الاعتداء عليه[1]

[1] يونس جاسم الحريري،"تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج علي دول مجلس التعاون" ،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 167،القاهرة 2007ص36.

المبحث الثالث :الأليات المتاحة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية

المطلب الأول أليات مواجهة التحديات الداخلية

1-الية مواجهة الإرهاب والتطرف :

لقد وضعت الدولة في إطار مجابهتها لهذا التحدي قانونا لمنع الإرهاب لعام 2006 ،كما قامت الحكومات الأردنية المتعاقبة بأجراء توعية وطنية من خلال ندوات ومحاضرات مدروسة تبت من خلالها وسائل الأعلام مع بيان دور رجال الدين في الوعظ والإرشاد والخطب لبيان موقف الدين الإسلامي الصحيح من الإرهاب ،وكما استندت اليه رسالة عمان التي دعت الي الوسطية والإعتدال.

كما قامت الحكومة الأردنية بالتنسيق المستمر مع كافة الدول العربية ودول العالم في مجال الحد من النشاطات الإرهابية من خلال تبادل المعلومات والعمل علي سرعة حصر هذه المجموعات لإحباط مخططاتها .

وتبرز الحاجة لمواكبة المستجدات علي المساحة الإقليمية والتعامل مع إفرازاتها بكل ما يقتضينه والحد من امتدادها إلي الساحة الأردنية من خلال التشريعات التي تمكن الأجهزة الأمنية من التعامل مع كافة الجنسيات الموجودة في الأردن ،ومثال ذلك تعداد العراقيين الذي وصل بحدود 170الف وعلي الحكومة دور مهم وحيوي في التعامل بكل جدية مع كافة الاحزاب الغير مرخصة بالإضافة إلي سن التشريعات الملزمة قانونا فيما يخص الإجراءات الأمنية لكافة مداخل المرافق العامة من حيث اتخاذ كافة التدابير لمنع اختراق امني لها وضرورة توفير أجهزة حديثة تساعد على ذلك.[1]

[1] محمد المقطارنة "الأصلاح السياسي في الأردن تحديات الداخل وضغوط الخارج"،**رسالة ماجيستير** غير منشورة،الجامعة الأردنية2006.ص87

ويجب علي الحكومة الأردنية تحصين الحدود الأردنية كمصلحة وطنية تهم الجميع لذا يتطلب تشكيل مديرية مختصة تعمل علي تنسيق احتياجاتها من حيث مراجعة وتقيم الحوادث المتكررة لوضع الحلول المناسبة لها ،والاهتمام بشبكة الطرق القريبة من الحدود لسرعة رد الفعل من طرف المختصين لملاحقة المهربين والمتسللين وتوحيد العمل الأمني والاستخباراتي في رصد كافة النشاطات وإيصال ذلك للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية العاملة علي الحدود أقصي سرعة من خلال المديرية المقترح إنشاءها

2-الية مواجهة التحدي الاقتصادي :

لمواجهة التحدي الاقتصادي الذي يمثل السمة البارزة لغالبية التحديات التي تواجه الأردن وذلك بسبب تدني الموارد الاقتصادية المختلفة فأنه يجب علي الحكومة الأردنية توفير المناخ الملائم لاستمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية وتوفير التشريعات التي تخدم ذلك مع مراعاة كافة الأبعاد الأمنية والاجتماعية ،ومحاربة ثقافة العيب ،وإيجاد قاعدة بيانات عن العمالة الأردنية المؤهلة والبحث عن فرص العمل في الداخل والخارج ،وتوسيع مجالات العمل المهني لعقد دورات علي مستوي المحافظات ومراجعة التشريعات التي تخدم استقدام العمالة الوافدة بحيث تتم من خلال العودة إلي قاعدة بيانات المشار لها أعلاه ،وعدم الموافقة في حال توفر العمالة .والحد من الزحف العمراني على حساب الرقعة الجغرافية.([1])

يعاني الأردن من شح المياه مما يتطلب الحد من الزراعة العشوائية في المناطق الزراعية مع ضرورة مراقبة حفر الآبار للمحافظة علي المخزون المائي .والحد من ترخيصها ويجب علي الدولة حث المواطن والمستثمر في مجال العقارات والمرافق العامة ضرورة وجود خزان ماء

والاستفادة من مياه الأمطار.

[1] النورة ذيب التحديات الثقافية في الأردن وكيفية مواجهتها 2013 من الموقع **http//www.assawsana.com/**:تاريخ الاطلاع2018/04/28 علي الساعة 20 :h30

وللحد من تأثير التحدي الاقتصادي علي الدولة الأردنية أن تقوم بعملية تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة للعائلات التي تتلقي معونات من الصناديق المتخصصة للحد من ثقافة الاعتمادية المطلقة علي وزارة التنمية .

3-الية مواجهة التحدي الاجتماعي :

ومن ضمن الإجراءات التي يجب علي الحكومة الأردنية أن تقوم بها ضرورة توعية أبناء الوطن لظاهرة تتحدي العدالة والنزاهة وهي الواسطة والمحسوبية لما لها من أثار محبطة ،مما يتطلب أيجاد السبل الكفيلة التي تحد من التجاوزات والتوعية المجتمعية أيضا بشأن تنظيم الأسرة ومعدلات الأنجاب ضرورة تتطلب معالجتها من خلال التوعية في وسائل الأعلام والمدارس والجامعات بالإضافة الي تحقيق العدالة في التوظيف وإعطاء الأولوية للمواطن المؤهل ضمن معاير الكفاءة والتزام كافة المؤسسات التي تم خصخصتها من أجل أن تساهم بدورها في البناء لمعالجة مشكلة الفقر والمساهمة في التنمية والحد من البطالة ومحاربة ظاهرة التسول والعمل علي توعية هذه الفئة من خلال المنشورات ووسائل الأعلام لتحول هذه الفئة الي منتجة معتمدة علي نفسها .

كما يجب مراقبة المال العام بكافة دوائر ومؤسسات الدولة والحد من هدر المال العام وكمثال علي ذلك بلغت قيمة هدر الادوية (55)مليون دينار اردني عام 2012 جراء صرف الأدوية بدون وصفة طبية مما يتطلب معالجة ذلك برفع قيمة أشتراك التأمين الصحي لتسهم لحد من هذا السلوك.([1])

وفي المجال الامني فأن هناك دور علي المؤسسات الأمنية الأردنية للقيام بالتعامل الأمني الديمقراطي المتفتح مع المواطن الأردني في حالة حصول خروقات أمنية والعناية بتطور الأجهزة الأمنية وتأهيلها للقيام بواجباتها وفق لمقتضايات مسؤولياتها عن حماية أمن الدولة

[1] يمن المناعسة"التنمية السياسية والأصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية(1989-2005)"**رسالة ماجيستير** غير منشورة،الجامعة الأردنية،عمان2007ص64

الخارجي .وتنمية الحس الأمني لدي المواطنين وتعزيز أدراكهم لأهمية الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه من خلال التبليغ عن الحالات المشبوهة عن اي شئ مثير للشبهة.

ويجب علي الحكومة ان تقوم بتعزيز حالة الديمقراطية من خلال التوعية الوطنية من خلال وسائل الأعلام المختلفة والتعريف الحقيقي بمعني الديمقراطية وبيان دور الانتماء الوطني وأهميته وبيان احترام القانون والدستور .

المطلب الثاني: آليات مواجهة التحديات الخارجية

– تفعيل الاردن من الداخل بالتركيز علي الإصلاحات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والسياسية والدبلوماسية من شأنه أن يجعل الأردن بلدا قويا علي الصعيد الخارجي ذلك أن متانة السياسة الخارجية لأي بلد علي امتداد السياسة الداخلية ،فالأردن القوي هو الذي يستطيع هو الذي يستطيع الأبحار في محيطه بثقة وقوة ومن أجل ذلك لا بد من وقفة مع الذات وتغليب المصلحة الوطنية علي القومية انطلاقا من ترتيب البيت من الداخل.

– استثمار موقع الأردن جغرافيا مع القوي العالمية من خلال استمرارية المحافظة علي علاقة قوية ومتطورة مع الولايات المتحدة الأمريكية حاضرا ومستقبلا ،فالأردن بحاجة لقوة عظمي تدعمه وتحميه في مسيرته التنموية ،والالتزام الأردني واضح والسعي الحثيث مع دول أوربا لشطب المديونية او تخفيضها وزيادة الاستثمار في الأردن وفتح أسواقها أمام منتجاته وذلك بمضاعفة حجم الشراكة الأوربية واستمرارية وتقوية الاتصالات ([1])

والتشاور والتنسيق وعلي مستوي القمة والقيادة ذات الاختصاص مع دول الجوار ،لتدعيم أوجه التعاون في مختلف المجالات حيال مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الاهتمام

[1] محمود راكز القريشي" التغيرات الدوليةالأخيرة منذ البروسترايكا وأثرها علي الصراع العربي الإسرائيلي"،**رسالة ماجيستير** غير منشورة الجامعة الأردنية عمان الأردن 1995ص105.

المشترك وأبعاد القضايا السياسية لأنها سبب الخلافات رغم صعوبة ذلك وتمسك بدور دبلوماسي فاعل ومحايد في حل المشكلات.

– تقوية الجهاز الدبلوماسي وتفعيله في سفارات الأردن لدي عواصم هذه الدول ،وذلك بتعيين سفراء محترفين ومؤهلين ذوي كفأة في عواصم هذه الدول وإضافة كوادر السفارات من دبلوماسيين وإداريين وفنيين ودعم هذه السفارات بملحقين فنيين خاصة من التجاريين والثقافين بشرط ان يتم اختيارهم من خيرة كفاءات الوزارات المختلفة ذات الاختصاص.[1]

– السعي لعضوية الشراكة مع مجلس التعاون الخليجي الأمر الذي سيعود علي الأردن بالنفع الكبير في جميع المجالات ويبعد عنه مضايقات أو تضارب المصالح مع بعض دول الجوار الأخرى التي تأخذ بالحسبان تأثير دور ومكانة المملكة العربية السعودية علي سياساتها الخارجية

– مستقبل التعاون مع الفلسطينيين يعتبر الأردنيون ان الشعب الأردني والفلسطيني شعب واحد والجغرافيا والديمغرافيا والتاريخ تدل علي ذلك ،ولابد من ترجمة ذلك علي أرض الواقع في المستقبل القريب لذا علي السلطات الأرنية الوقوف وبحزم إلي جانب السلطة الفلسطينية ،فدور الأردن ضرورة ملحة للجميع وصوتها مسموع من الجميع ،فلا بد من دور داعم وتنسيق كامل بين الأردن والسلطة الفلسطينية في مراحل المفاوضات النهائية التي تهم الأرض والحدود والمياه واللاجئين وفوق كل ذلك القدس ،وكلها قضايا أردنية وطنية وقومية وحلها سيؤدي الي إعادة

تلاحم الأرض والشعب ،وبالتالي يزيد من مساحة الأردن وعدد سكانه وإمكانياته الاقتصادية والبشرية وسيشكل منفذا له علي البحر المتوسط واستقرار أمنيا وهي متطلبات لجعل الأردن دولة قوية ويزيد من فعاليتها علي مختلف المستويات منها قوة فاعلة والحل واضح والخيار أوضح .

[1] نظام بركات ،**مشاريع التغير في المنطقة العربية ومستقبلها**،مركز عمان الأردن دراسات الشرق الأوسط الطبعة الأولي 2012ص40.

خلاصة الفصل الثالث

استعرضنا في هذا الفصل ، تقيم مسار التحول الديمقراطي في الأردن خلال الفترة(1989–2016). وتوصلنا إلي النتائج التالية:

–لقد أسنطاع الأردن من خلال مسيرته في التحول الديمقراطي تحقيق العديد من الإنجازات تمثلت في محطات الإنجاز التشريعي ،أن هذا المسار يتضمن ،الإنجازات التي تم تحقيقها ،في مجال أصلحا التشريعات والتي تمثل البيئة الأساسية لأي نظام ديمقراطي ،في العالم

–أقرا تعديلات دستورية ترسخ منظومة الضوابط العملية لمبادئ الفصل بين السلطات ،كما أنها تعزز الحريات ،وتستخدم مؤسسات ديمقراطية جديدة إنجاز حزمة جديدة من التشريعات ،الناظمة للحياة السياسية ،التقدم النوعي الذي أحرزه مجلس النواب في تطوير نظامه الداخلي ،ليكون أكثر فاعلية ،بالإضافة الي محطات الإنجاز المؤسسي ، والذي يتمثل في تعزيز ،بعض المؤسسات الدولة القائمة وبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة ،انشاء محكمة دستورية هيئة المستقلة للانتخابات ،تضاعف عدد مؤسسات المجتمع المدني وبالرغم من الإنجازات التي حققها الأردن إلي أن هناك مواطن الضعف في مسار التحول الديمقراطي والتي تتمثل في غياب الإرادة الحقيقية ،عدم أكتمل الدولة الوطنية،

وكما أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الأردن في مساره نحو التحول الديمقراطي يمكن أن نقسمها إلي تحديات داخلية وأخري خارجية من بين التحديات الداخلية تصاعد المد الإسلامي ،والأحزاب الدينية المتطرفة ،التحديات الأمنية والسياسية ،والتي تتمثل في الأحكام العرفية–عزوف الأردنيين علي الانخراط في الحياة السياسية ،صعوبة فهم الأردنيين لمتطلبات الديمقراطية ،الحقيقية التي تقوم علي احترام القانون ،واحترام الأغلبية، التحديات الاقتصادية والذي يتمثل في افتقار الأردن للموارد الطبيعية ،وضعف البني التحتية، وقد تم طرح مجموعة من الاليات المتاحة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتتمثل اليات مواجهة التحديات الداخلية في اليات مواجهة الارهاب واليات مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية فبالنسبة

لمواجهة الارهاب فقد تم الاعتماد علي مجموعة من الاستراتيجيات من بينها اجراء التوعية وطنية من خلال الندوات ومحاضرات تبث من خلال وسائل الاعلام وسن القوانين لمنع التطرف والارهاب اما بالنسبة للتحدي الاقتصادي فيجب علي الحكومة توفير المناخ الملائم لاستمرار الاستثمارات الاجنبية والاعتماد علي الامكانيات الخاصة للأردن .اما بالنسبة لآليات مواجهة التحديات الخارجية من خلال السعي المكثف مع دول اوربا لشطب المديونية وزيادة الاستثمار في الاردن تقوية الجهاز الدبلوماسي وتفعيله وذلك بتعين سفراء محترفين ومؤهلين – السعي لعضوية الشراكة مع مجلس التعاون الخليجي–دعم وتنسيق بين الاردن والسلطة الفلسطينية.

الخاتمة :

الخاتمة :

تناولت الدراسة خلال فصولها الثلاث مسألة التحول الديمقراطي في الأردن خلال الفترة (1989-2016)،وكان تركيزي ،في الفصل الأول علي مفهوم التحول الديمقراطي ،وفي إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الادبيات السياسية إلي محاولة تأصيل عدد من المفاهيم ارتبطت بالتحول الديمقراطي كالليبرالية السياسية ،والانتقال الديمقراطي ،والرسوخ الديمقراطي...الخ.

كما تطرقنا أيضا إلي أشكال وأنماط التحول الديمقراطي، ويقصد بأشكال التحول الديمقراطي الطريقة التي يتم بها عملية التحول الديمقراطي التحول العنيف ،التحول السلمي ،أما عن انماط التحول الديمقراطي ، فهناك النمط التحول تقوم النخبة بالمبادرة بالتحول ، تمط التحول الاحلالي بمبادرة مشتركة بين النخبة الحاكمة والمجتمع المدني نمط الاحلالي نتيجة لضغوطات شعبية اسباب التحول الديمقراطي ،فتكمن في العديد من الأسباب الداخلية والخارجية ،ويمكن اجمالها فيما يلي :

انهيار شرعية النظام السلطوي –الأزمة الاقتصادية –تزايد قوة المجتمع المدني ....الخ

أما الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي فتكمن في النظام الدولي الجديد بعد الحرب الباردة ،ودور القوي الخارجية في دفع عجلة الديمقراطية .

كان التطرق أيضا إلي في الفصل الثاني الي التحول الديمقراطي في الأردن من خلال التركيز علي العوامل التحول الديمقراطي ومؤشرات التحول الديمقراطي ،ومعوقات التحول الديمقراطي وأشرنا الي ان هناك عوامل خارجية وإقليمية وداخلية ،ساعدت الأردن علي التحول الديمقراطي يمكن اجمالها فيما يلي: الأزمة الاقتصادية ،أحداث معان ،فك الارتباط الإداري مع الضفة الغربية، أما عن الأسباب الإقليمية ،الصراع العربي الإسرائيلي ،حرب الخليج الأولي والثانية.

اما عن الاسباب الدولية ثورة التكنولوجية الذي جعلت من العالم قرية صغيرة اعلان غورباتشوف الاصلاحات البسترويكا والغلاسنوست ،بروز الاحادية القطبية بتفرد الولايات المتحدة الامريكية بتزعم العالم ،وقد تطرقنا الي مؤشرات التحول الديمقراطي من خلال التطرق الي المؤشر الانتخابي ،المؤشر الدستوري والقانوني ،المؤشر الحزبي مؤشر الحريات العامة وحقوق الانسان، ومؤشر المجتمع المدني، وفي المبحث الثالث تطرقنا الي معوقات التحول الديمقراطي .

اما الفصل الثالث فقد تطرقنا الي تقيم مسار التحول الديمقراطي في الأردن من خلال التطرق الي مواطن القوة والضعف في مسار التحول الديمقراطي في الأردن والتحديات التي تواجه مسار التحول الديمقراطي في الأردن، ثم تطرقنا في الأخير الي الأليات المتاحة لمواجهة هذه التحديات.

وتوصلنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الي مجموعة من النتائج:

- ان التحول الديمقراطي في الأردن مرهون بنضج المؤسسات الحاضنة لها ومسايرة البني الاجتماعية والثقافية للعملية الديمقراطية وحتي تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة لترقية الثقافة الديمقراطية.
- التحول الديمقراطي هو مسار يجب ان تشارك فيه كل المجتمع وكل المؤسسات السياسية ،والبني الاجتماعية والثقافية فهي ليست فقط نصوصا دستورية يتباهي بها بل هي قيم وثقافة اجتماعية وممارسات سياسية تحتاج الي الترسيخ شيئا فشيئا بمرور الوقت من جيل الي جيل –فلا يمكن ان يكتب للديمقراطية النجاح بشكل فوري في مجتمع تسلطي يتسم يالقبلية.
- ان العملية الديمقراطية وإن كانت مبادئها مستوحاة من الفلسفة الغربية، إلا أن وضعها وإسقاطها علي الواقع الأردني لا يكون بنفس المسار الذي اتبعته الدول الغربية ذلك ان الظروف تختلف من زمان الي اخر ،ومن مكان الي اخر وعليه ينبغي ان نعترف في

الأخير ان عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة تستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا، فبمجرد إنتقال من نظام غير ديمقراطي الي قائم علي مؤسسات ذات طابع ديموقراطي لا يعني بالضرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر.

وفي الأخير يمكن القول أن تجربة التحول الديمقراطي التي عرفها الاردن ولو طال امدها هي تجربة استفاد منها الاردنيون واستفادت منها المجتمعات العربية التي لها بيئة اجتماعية مماثلة.

قائمة المراجع :

قائمة المراجع :

أ- **الكتـــــب:**

✓ **باللغة العربية:**

1. أبو صوفة (عبد اللطيف).خريطة الحياة النيابية في الأردن (د،ن).عمان1995.
2. احمد منصور (بلقيس) .الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي. دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد اخري .القاهرة :مكتبة مدبولي،2008.
3. ادريس محمد (السعيد) .تحليل النظم الأقليمية :دراسة في أصول العلاقات الدولية والأقليمية .مركز الدراسات السياسية والأستراتجية القاهرة .2001.
4. الباحة جي (عدنان) .التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغير في العالم العربي ،أبو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية ،ط2007،1.
5. البارودي (مصطفي) .الوجيز في الحقوق الدستورية . ط3، دمشق ،مطبعة الطربيشي، ، 1971.
6. بحري(صلاح الدين) .جغرافيا الأردن. مكتبة الجامع الحسيني ،عمان 2012.
7. بركات (نظام).مشاريع التغير في المنطقة العربية ومستقبلها.مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012.
8. بشارة (عزمي) وسعيد محمد السيد(وأخرون)."أشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي " المؤ سسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية .رام الله فلسطين 1997.
9. بشير(نوال). "الاردن أولا أفاق وتطلعات ،الطبعة الأولى ".التدوين الأردني ،عمان، 2003 البطاينة (رافع) ."الديمقراطية وحقوق الأنسان في الأردن ".الطبعة الأولي .مركز الجديد للدراسات ،عمان 2004.
10. بن سعيد العلوي (سعيد) .المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية .بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،1992.
11. بوحنية (قوي) واخرون.الانتخابات والتحول الديمقراطي .عمان: دار الراية للنشر والتوزيع ، 2011.

12. بوشعير (سعيد) . النظام السياسي الجزائري . دار الهدي ،1990.

13. التجربة الحزبية في الأردن دراسة تحليلية مقارنة بين تجريبتين الخمسينات والتسعينات .عمان دار وائل للطباعةوالنشر1999.

14. جندل(عبد الناصر) . التحولات الاستراتجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة. دار قانة النشر والتجليد , الجزائر، 2010.

15. جورج(انطونيوس) ."يقظة العرب" .تعريب، ناصر الأسد وإحسان العباس ،بيروت ،1992 .

16. حسين الجوجو (عبدالله) .الأنظمة السياسية المعاصرة دراسة مقارنة.الجامعة المفتوحة طرابلس، 1996.

17. حمارنة 'مصطفى) .المجتمع المدني والتحول الديمقراطي." مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ،القاهرة 2005.

18. الحوراني (هاني) واخرون. الاطار القانوني للبناء الديمقراطي في الاردن. دار السندباد للنشر والتوزيع ،عمان،2003.

19. الخرابشة عواد (محمود). دور البرلمانيين في الاصلاح السياسي.مجلس النواب الاردني،2006.

20. خير(هاني). تاريخ الحياة البرلمانية في الأردن (1920–1988). مركز ابن خلدون للدراسات الأنمائية القاهرة،1988.

21. الداودي (محمد) .المدخل الي النظام السياسي الاردني .عمان :دار النشر 1993 .

22. الدعجة (هايل) .مجلس النواب الأردني بين الشعار والتطبيق،(تجربة المجلس الحادي عشر).المطابع العسكرية ،عمان1996.

23. ذبيان (أحمد الربيع).السلوك الديمقراطي في ظل التجربة الأردنية .دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1995.

24. زايد (احمد) .علم الاجتماع :النظرية الكلاسيكية والنقدية .مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،2005 .

25. الزغبي(فتحية أحمد).الأنتخابات الية الديمقراطية .عمان ،مركز الدراسات البرلمانية 2004.

26. زيد(حمزة) واخرون ."النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن". مركز القدس للدراسات السياسية ،عمان،2003.

27. زين العابدين(محمد عبد الفتاح). مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح.عمان: دار عالم الثقافة للنشروالتوزيع،2011.

28. سلامة(معتز). المشروع البحثي المشترك ،مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية حلقة النقاش الخامسة :التحولات الديمقراطية وتأثيرها علي الاوضاع الاجتماعية الثقافية في العالم العربي .مركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتجية ،القاهرة، 2005.

29. الشطي (اسماعيل)واخرون.مداخل الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية .مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 2003.

30. الشقيرات(حسين). الأصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن .اللجنة الوطنية، دار الأقحوان للدراسات والأبحاث،2012.

31. الشنطاوي (فيصل).مبادئ القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،2000.

32. الشياب(حسين) وأخرون. الأردن بعد عقد من من الأصلاح . عمان :دار الشروق، 2002.

33. صالحة(محمد).الأنتخابات ألية الديمقراطية الحالة الأردنية. طبعة الاولي .دار الحامد للنشر ،عمان ،الأردن،2000.

34. طالي (عوض).استراتجية تحرير التجارة الخارجية الأردنية واتفاقية التجارة الحرة الأردنية الكندية.2011.

35. طبيشات (واصف)."دور الأعلام في الأصلاح السياسي".جريدة الرأي الأردنية ،العدد 12633، 2005.

36. الظاهر(ابراهيم نعيم) .بناء القوة الاردنية ودورها في الامن القومي العربي :دراسة في الجغرافيا السياسية. الأردن 2008.

37. عارف (نصر). نظريات التنمية السياسية المعصرة. ط2.الدار العالمية للكتاب الاسلامي، الرياض،1994.

38. العامري(سليمان ممدوح). العلاقة بين الصحافة الاردنية والأمن الوطني.جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2008.

39. العدوان (مصطفي) و الحضرمي(عمر).التربية الوطنية الوطن والمواطن والنظام السياسي. في الأردن ،الطبعة الأولي،عمان:دار مجدلاوي2003.

40. العدوان(مصطفى). الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني الواقع والتطلعات في ظل التحول الديمقراطي. دار حامد، عمان2004.

41. عساف(نظام) .دراسات في حقوق الأنسان.مركز عمان للدراسات حقوق الأنسان،عمان2003.

42. عقلة (احمد) .الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية 1989-2008 .جامعة الشرق الأوسط عمان2010.

43. علواش(فريد)."التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره علي الحريات العامة ".كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، 11ديسمبر 2005.

44. عواد مشاقبة(امين) . التحديث والأستقرار في الأردن . دار العربية ،عمان 1989.

45. عودة (جهاد) .النظام الدولي نظريات واشكاليات .دار الهدي للنشر والتوزيع ،عمان، 2005

46. غليون برهان. بيان من اجل الديمقراطية. ط5، المركز الثقافي العربي ،بيروت 2006 .

47. فتحي(شادية) و ابراهيم (عبد الله) .الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية .عمان :المركز العلمي لدراسات السياسية 2003.

48. القصبي (عبد الغفار رشاد) .الراي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات .مكتبة الادب،القاهرة 2004.

49. الكيالي (عبد الوهاب). موسوعة السياسة .ج1 ،بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

50. محافظة(علي) .الديمقراطية الديمقراطية المقيدة حالة الأردن (1989–1999) .مركز دراسات الوحدة العربية بيروت2001.

51. محمد (عارف نصر).ابستمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي –النظر المنهج .بيروت :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002.

52. محمد (علي محمد) . "اصول الاجتماع السياسي :السياسة والمجتمع في العالم الثالث – التغير والتنمية السياسية ".ج3 ،الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية، 1986.

53. المشاقبة(أمين). السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي.عمان :دار الحامد للنشر والتوزيع 2002.

54. مصالحة(محمد). دراسات في البرلمانات الأردنية ،الجزء الأول، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان 2000.

55. منيسي (أحمد) ،التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتجية ، القاهرة ،2004 .

56. مهنا(محمد نصر) ،في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية. المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ،2005.

57. كنوش(الشرعة محمد) .التجربة الديمقراطية في الأردن ،في الديمقراطية في الوطن العربي التحديات وأفاق المستقبل ".دراسات الشرق الاوسط، عمان ،1999 .

58. هلال(علي الدين). "المجتمع العربي والتعددية السياسية "في الواقع العربي وتحديات القرن الجديد .الاردن، مؤسسة عبد الحميد تومان ،1999.

59. هنتنغتون(صاميل) ،الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين ، (ترجمة عبد الوهاب علوب) القاهرة :دار سعاد الصباح ،القاهرة ،1993.

60. وهبان (أحمد). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث .دار الجامعة للنشر ،الاسكندرية، 2000.

ب- المقالات:

1. أبو رمان (محمد). ملف اللإصلاح الأردني .مجلة دراسات الشرق الأوسطية ،العدد،2013.
2. ابو طالب (حسن). "مستقبل النظام العربي والأصلاح المزدوج".مجلة شؤون عربية، العدد 122 ، 2005 .
3. بدروني (فاطمة)."التحول الديمقراطي والهندسة الانتخابية في المجتمعات متعددة ثنائيات" .، مجلة :دفاتر السياسة والقانون،العدد الخاص، افريل 2011،الجزائر.
4. بشارة(عزمي)."الربيع العربي صرخة وجودية من أجل الحرية والكرامة" .مجلة الأهرام الديمقراطية،مصر :(د.د.ن)السنة 13،العدد49،جانفي2013.
5. تركي(محمد) ،بني (سلامة)." الاصلاح السياسي دراسة نظرية". المجلة الثقافية ،العدد66 ،2006.
6. الجابري محمد(عابد) ."الديقراطية وحقوق الانسان".كتاب في جريدة عدد95، 2006.
7. الحريري يونس (جاسم) .تداعيات الأنتشار النووي في منطقة الخليج علي دول مجلس التعاون.مجلة السياسة الدولية،العدد 167،القاهرة 2007.
8. الحضرمي(عمر) ."البرلمان ودوره في التوجه الديمقراطي في الأردن".مجلة رسالة مجلس الأمة، العدد42 ،2003.
9. زرقين(زهرة) ."ازمة الديمقراطية في الجزائر بين الفكر والممارسة (مقاربة ميدانية)".مجلة االباحث الاجتماعي، العدد 10،سبتمبر2010 .
10. العزام (عبد المجيد). التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن .مجلة دراسات، العدد2 ،عمان الأردن،2003.
11. فرحاتي (عمر). "معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية ".مجلة العلوم الانسانية ،العدد 2008.
12. المجالي' رضوان) ."الحركات الأجتماعية في الأردن دراسة في في المطالب والأستجابة ".مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد38 2013.
13. مساعيد (فاطمة).التحولات الديمقراطية في امريكا الانينية نماذج مختارة .مجلة دفاتر السياسة والقانون ، عدد خاص، افريل 2001.

14. ولد السالك (ديدي).الممارسة الديمقراطية مدخل إلي تنمية عربية مستدامة ".مجلة المستقبل العربي.عدد356،اكتوبر 2008.

ج- الملتقيات:

1- بخوش (مصطفي) .مداخلة بعنوان:"دراسة في أدبيات التحول الديمقراطي".كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة .

د- الدراسات غير المنشورة:

1. ابراهيم حسن دياب (أميرة). التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (1992-1998) .رسالة ماجيستير ،(معهد الاقتصاد والعلوم السياسية :جامعة القاهرة)،2002.

2. بلعور (مصطفى). "التحول الديمقراطي في لبنظم السياسية العربية:دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008 ".رسالة ماجيستير .(جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ،2008-2009.

3. بن كادي (حسان) ."التنمية السياسية في الوطن العربي وافاقها ".مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير .(علوم سياسية وعلاقات دولية ،تخصص تنظيم سياسي وإداري ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة)،2007 -2008 .

4. بيوني (زكريا) ."النخبة السياسية واشكالية التحول السياسي. دراسة حالة الجزائر". مذكرة لنيل شهادة الماجستير. (تخصص علوم سياسية ،فرع الرشادة الديمقراطية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ،جامعة منتوري ،قسنطينة.)

5. حسين محمد (عبد الرحمان) ."المشاركة السياسية في دول الخليج العربي دراسة حالة الكويت". رسالة ماجيستير غير منشورة .(كلية العلوم السياسية بغداد العراق)،2005.

6. الخلالية(هشام). "أثر الأصلاح السياسي علي عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012" .رسالة ماجيستير غير منشورة .(عمان :جامعة الشرق الأوسط) ،2012.

7. سلمان (هشام) و الخلايلة (حمد). "أثر الأصلاح السياسي علي عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999–2012".مذكرة الماجيستير. (جامعة الشرق ،الأوسط كلية الأداب والعلوم السياسية)،2012 .

8. صحراوي(شهرزاد) .هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية دراسةمقارنة (تونس،الجزائر ،المغرب). مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. (جامعة محمد خيضر ،بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية(،2013.

9. العطين(سلطان). "التعددية السياسية في ظل قوانين الأنتخابات النيابية في الأردن (1989–2005)".رسالة ماجيستير .(جامعة ال بيت ،المفرق الاردن)،2006.

10. العلوي (زين العابدين) .الاصلاح السياسي في دول الخليج العربي من 1970-2009. رسالة ماجيستير غير منشورة .(جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا عمان الأردن)، 2009.

11. العيدي (صونية). "المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر الانتخابات الرئاسية 08افريل نموذجا دراسة ميدانية بسكرة ".رسالة ماجيستير. (كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم علم الاجتماع 2004 -2005.

12. القريشي(محمود راكز). "التغيرات الدولية الأخيرة منذ البرويترويكا وأثرها علي الصراع العربي الأسرائلي".رسالة ماجيستير غير منشورة.(الجامعة الأردنية عمان، الأردن)، 1995.

13. القطارنة (محمد). "الأصلاح السياسي في الأردن تحديات الداخل وضغوط الخارج". رسالة ماجيستير غير منشورة.(الجامعة الأردنية)،2006.

14. قطاف تمام (اسماء) ."دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة التونسية تموذجا". مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول علي شهادة الماجيستير.(تخصص دراسات مغاربية جامعة محمد خيضر –بسكرة–كلية الحقوق والعلوم السياسية)،2012–2013.

15. مرزوقي (عمر). "حرية الراي والتعبير في الجزائر في ضل التحول الديمقراطي (1989–2004)".رسالة ماجيستير.(جامعة يوسف بن خدة ،الجزائر،كلية العلوم السياسية والاعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ،2005.

16. مصطفي(الجليل اسماعيل) ."التعددية السياسية في الأردن وجذورها الفكرية". رسالة دكتوراه .(جامعة بغداد،كلية العلوم التجارية والعلوم السياسية)،1998،1997.

17. معقافي (اسامة). ا"لنخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي.(دراسة حالة تونس)(1987-1989)". رسالة ماجيستير(جامعة الجزائر 03 ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) السنة الجامعية 2004.

18. المناعسة(ايمن).التنمية السياسية والأصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية(1989-2005)". رسالة ماجيستيرغير منشورة.(الجامعة الأردنية،عمان)2007.

19. هنى مصطفى(ابتسام). "التحول الديمقراطي في تركيا في الفترة مابين عام 1990-2004" .رسالة ماجيستير .(كلية الاقتصاد والعلوم السياسية :جامعة القاهرة)، 2002.

هـ - المراجع الالكترونية:

1. ابو مازن محمد(سليمان). دور العامل العشائري في الأردن.مركز الدراسات الاستراتجية ،الجامعة الأردنية، من الموقع http://www.mahjoob.com2012.

2. بلحاج(صالح) .التنمية السياسية في المفاهيم والنظريات .مقال نشر في الموقع الالكتروني لجامعة الشلف www.univ pdf dic200828 com/../uhbc.dz. chelef تاريخ الاطلاع 2018/03/18 علي الساعة الثالثة زوالا.

3. تاريخ مجلس الأمة .تاريخ الحياة النيابية الأردنية .موقع المجلس علي شبكة الأنترنت http//www.jordan-parliment.org/date/ch3.htm2008 تاريخ الأطلاح 2018/04/15 علي الساعة التاسعة صباحا.

4. تقرير الجزيرة نت .المسيرات والأعتصامات .علي الرابط htt//www.aljazeera.net/NR/EXERES/48c95998-1F96-4954-B1919749AC893AD4.htmتاريخ الاطلاع 2018/04/21.

5. تقرير حالة الفقر في الأردن 2015 وتقرير نوعية الحياة في الأردن 2003-2013 وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،2013/12/30 نقلا عنhttp :ww.mop.gov.joتاريخ الأطلاع 2018/04/22 علي الساعة 18 ونصف.

6. الحمود.تراجع القطاع الزراعي يزيد محنة الأمن الغذائي في الأردن. 2010/10/17 نقلاعنhttp//alsawt.netتاريخ الاطلاع 2008/04/21.

7. ذيب(النورة). التحديات الثقافية في الأردن وكيفية مواجهتها .2013 من الموقع: http//www.assawsana.com/:تاريخ الاطلاع2018/04/28 علي الساعة 20 :h30.

8. شتيوي(موسي).تحدي الأصلاح يفرض علي الأحزاب السياسية إجراء مراجعات واسعة . www.jcss.org: http/تاريخ الأطلاع 2018/03/28 علي الساعة العاشرة صباحا.

9. المشاقبة(أمين). الأصلاح السياسي "المعني والمفهوم" .جريدة الدستور، نقلاعن الرابط www.addustour.com/viewtopic.aspx :http تاريخ الاطلاع 2018/04/25 علي الساعة ..h3011

10. معتوق (ناظم رشم) .أثر العوامل السياسية في حركات التغير في العالم العربي. 2011 ،جامعة البصرة ، نقلا عن : www.albawba.comb.edu.joتاريخ الاطلاع 2018/04/18.

11. المغيري(زاهي). "المداخل النظرية للتحول الديمقراطي ".متحصل عليها من الموقع hewaat.com Shwpost.php ,WWW،تاريخ الاطلاع 2018/03/24.

12. وثيقة الأردن اولا على موقع رئاسة الوزراء علي الانترنت www.pm.gov.jo تاريخ الاطلاع 2018/04/330.

الكتب باللغة الأجنبية:

1. chatelard Géraldine .jordanArefugee haven robert schuman center for avanced stadies European univerdity Institute. 2006 .
2. International institute For Democracy And Electoral ,Democracy,Conflict And human SecurityStockholm,2006.
3. Linz Juan and Stepan ProblemOfDemcratic Transition And Consolidation South HuropeSouth American And Post Comunist Europe Op Cit .
4. paul barry clarke and Joe Foweraker Encyclopdia OFDemocratic Thought RoutedgeNework.2001.
5. Samel Hunington,TraduitPar :FancaisEburgess,TroisiemeVague :Les Demicration de La FinXXSiecle (Paris :Edition Nouveaua)1996

فهرس المحتويات :

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول : الإطار النظري ولمفاهيمي للدراسة	
تمهيد الفصل الأول	07
المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي	8
المطلب الأول :تعريف التحول الديمقراطي	8-14
المطلب الثاني :مراحل وأشكال التحول الديمقراطي	15-17
المطلب الثالث : انماط التحول الديمقراطي	18-19
المبحث الثاني: عوامل التحول الديمقراطي	20
المطلب الأول: العوامل الداخلية	20-23
المطلب الثاني :العوامل الخارجية	24-26
المبحث الثالث : المداخل والمقاربات المفسرة للتحول الديمقراطي	27
المطلب الاول: المدخل التحديثي	27-28
المطلب الثاني المدخل البنيوي	29-30
المطلب الثالث المدخل الانتقالي	30-32
خلاصة	33
الفصل الثاني :التحول الديمقراطي في الأردن	
تمهيد الفصل الثاني	35-36
المبحث الأول : عوامل التحول الديمقراطي	37
المطلب الاول : العوامل الدولية	38-40
المطلب الثاني : العوامل الإقليمية	41
المطلب الثالث العوامل الداخلية	42-45
المبحث الثاني مؤشرات التحول الديمقراطي في الاردن	46
المطلب الاول : المؤشر الانتخابي	46-55
المطلب الثاني :المؤشر القانوني والدستوري	56-64

المطلب الثالث :مؤشر الحريات العامة و حقوق الانسان	70-65
المطلب الرابع : مؤشر الأحزاب السياسية و المجتمع المدني	84-71
المبحث الثالث : معوقات التحول الديمقراطي	85
المطلب الأول : المعوقات الداخلية	88-85
المطلب الثاني : المعوقات الخارجية	89
خلاصة الفصل الثاني	90
الفصل الثالث : تقييم مسار التحول الديمقراطي في الأردن	
المبحث الأول :تقيم التحول الديمقراطي في الاردن	92
المطلب الاول: مواطن القوة في مسار التحول الديمقراطي في الاردن	94-93
المطلب الثاني: مواطن الضعف في مسار التحول الديمقراطي في الاردن	95
المبحث الثاني :تحديات التحول الديمقراطي في الاردن	96
المطلب الاول: التحديات الداخلية	105-96
المطلب الثاني: التحديات الخارجية المؤثرة علي مسار التحول الديمقراطي في الأردن	108-106
المبحث الثالث :الأليات المتاحة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية	1008
المطلب الأول أليات مواجهة التحديات الداخلية	111-109
المطلب الثاني: اليات مواجهة التحديات الخارجية	113-112
خلاصة الفصل الثالث	115-114
الخاتمة	119-116
قائمة المراجع	130-120

ملخص :

التحول الديمقراطي هو مسار طويل ومعقد ،لتقدمه يتطلب، توفير البيئة السياسية، والاجتماعية ،والاقتصادية ،والثقافية ،هو ليس فقط تحولا يفرض بالمراسيم ،أو قيما ديمقراطية تتدرج في الدساتير ،انما هو تقليص لا متناهي ، بين ما هو موجود في الوقع وما هو مرغوب فيه ،وقد عرفت الاردن مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ازمة داخلية متعددة الابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية الي جانب دوافع خارجية اهمها النظام الدولي الجديد واكتساح موجة التحول الديمقراطي ادت بها الي انتهاج التعددية السياسية في اطار عملية الدمقرطة ،حيث اجريت انتخابات نيابية ،وتم اقرار دستور 2011 كنقطة تحول في النظام السياسي الاردني بما كرسه من خيار التعددية

Abstract :

The democratic transition is a long and complex process. Its progress requires a political, social, economic and cultural environment. It is not only a transformation imposed by decrees or democratic values that are included in the constitutions. It is an endless reduction between what exists in the landscape and what is desired. , Jordan has known at the end of the 1980s and the beginning of the nineties an internal crisis of multi-dimensional economic, social, political and cultural as well as external motives, the most important of which is the new international order and the sweep of the wave of democratic transformation led to the pursuit of political pluralism in the framework of the process of democratization, where parliamentary elections were held, The Constitution of 2011 is seen as a turning point in the Jordanian political system, with its multiculturalism.